

تَهْنِئَةُ الْإِحْجَازِ فِي تَرْسِيَةِ الْعِجَازِ

في علوم البلاغة وبيان عجز القرآن الشريف

تأليف امام المحققين

الامام فخر الدين

محمد بن عمر الرازي

المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

(مطبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧ هـ)

- ٣٢ القسم الثاني وهو المتحدان لفظاً
- ٣٢ القسم الثالث وهو المختلفان من بعض الوجوه
- ٣٢ القسم الرابع وهما اللذان بينهما شبه الاشتقاق
- ٣٣ الفصل الرابع في القلب وهو اما في الكلمة أو في الكلمات
- ٣٣ القسم الثاني ما يحتاج فيه الى أزيد من كلمتين وفيه ثلاثة فصول
- ٣٤ الفصل الاول في السجع
- ٣٤ الفصل الثاني في تضمين المزدوج
- ٣٥ الفصل الثالث في الترصيع
- ٣٦ القسم الثاني في احكام الدلالة المعنوية وفيه خمس قواعد القاعدة الاولى
- في احكام الخبر وفيها ستة عشر فصلاً الفصل الاول في انه ليس الفرض
- الاصلي الخ
- ٣٧ الفصل الثاني في حد الخبر
- ٣٧ الفصل الثالث في أنه لا دلالة للخبر على أعيان الموجودات
- ٣٨ الفصل الرابع في أن الاخبار حكم متقيد بقيدين
- ٣٨ الفصل الخامس في معنى اسناد الفعل الى الفاعل
- ٣٩ الفصل السادس في الافعال المتعدية
- ٣٩ الفصل السابع في ان الاثبات انما يتقيد بالمفعول الحقيقي
- ٣٩ الفصل الثامن في أن الفعل المتعدي الى جميع مفعولاته خبر واحد
- ٤٠ الفصل التاسع في ان حكم المبتدأ والخبر في هذا الباب ما ذكرناه
- ٤٠ الفصل العاشر في الفرق بين الجملتين الاسمية والفعلية في المعنى

صحيحة

- ٤١ الفصل الحادي عشر في حقيقة المبتداء والخبر
 الثاني عشر في المقدمة وفيه أقسام لام التعريف
 ث عشر في الفرق بين قولنا زيد منطلق وقولنا زيد المنطلق الخ
 م قد تفيد مع الحصر فائدة أخرى
 ن لام قد تجيء لام التعريف لا للحصر
 ٤٥ الفصل الرابع عشر في ابطال قول من يقول المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين
 فأيهما قدمته هو المبتدأ
 ٤٥ الفصل الخامس عشر في تحقيق المفهوم من الذي
 ٤٥ الفصل السادس عشر في أن الصدق والكذب يتوجهان الي خبر المبتدأ
 لا الي صفته
 ٤٦ القاعدة الثانية في الحقيقة والمجاز وفيها أربعة عشر فصلا الفصل الاول فيما
 به يكون اللفظ مجازاً
 الفصل الثاني في الفرق بين المجاز والكذب والدعوى الباطلة
 ٤٧ الفصل الثالث في أقسام المجاز
 ٤٨ الفصل الرابع في ان المجاز في المثبت مجاز في المفرد الخ
 ٤٩ الفصل الخامس في حد الحقيقة والمجاز
 ٤٩ الفصل السادس في أن المجاز في الاثبات عقلي
 ٥١ الفصل السابع في أن الاثبات المجازي لا يخلو عن اثبات حقيقي
 ٥٣ الفصل الثامن في الأمور التي لا بد منها حتى يحسن استعمال المجاز
 ٥٣ الفصل التاسع فيما به يفرق بين ما اذا كانت الجملة مجازية الخ

- ٥٤ الفصل العاشر في أن المجاز في المثلث لغوي
- ٥٥ الفصل الحادي عشر في أن المجاز أعم من الاستعارة
- ٥٥ الفصل الثاني عشر فيما يحتاج في هذا النوع ليعلم كونه مجازاً أو مستعاراً
- ٥٦ الفصل الثالث عشر في المجاز الذي يكون بالنقصان
- ٥٦ الفصل الرابع عشر فيما يكون مجازاً بسبب الزيادة
- ٥٧ ومما يليق بهذا المكان البحث عنه قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به
- ٥٧ القاعدة الثانية في التشبيه
- ٥٨ الباب الاول في المتشابهين وفيه أربعة فصول الفصل الاول في أقسامها
- ٥٩ الفصل الثاني في الاعتذار عما جاء في الاشعار من هذا الجنس
- ٦٠ واعلم أن وجه الحسن في هذه التشبيهات الخ
- ٦١ الفصل الثالث في تفصيل القول في تشبيه الموجود بالمتخيل الخ
- ٦٢ الفصل الرابع في كيفية تشبيه الشئ بالشئ الواحد
- ٦٢ الباب الثاني فيما به التشبيه وفيه ثلاثة عشر فصلاً الفصل الاول في أقسامه
- ما به التشبيه
- ٦٤ الفصل الثاني في بيان أن التشبيه بالوجه العقلي أعم الخ
- ٦٥ الفصل الثالث في أن التشبيه بالوصف المحسوس أعم الخ
- ٦٥ الفصل الرابع في أنه لا بد من رعاية جهة التشبيه
- ٦٦ الفصل الخامس في تقسيم ما به المشابهة الى المفرد والمركب
- ٦٧ الفصل السادس في بيان أن التقييدات كلما كانت أكثر كان التشبيه أوغل
- في كونه عقلياً

- ٦٧ الفصل السابع في أن مابه المشابهة اذا كان وصفا مقيدا الخ
- ٦٨ الفصل الثامن في التشبيهات المجتمعة
- ٦٩ الفصل التاسع فيما يظن به تشبيهات مجتمعة ولا يكون كذلك
- ٧٠ الفصل العاشر فيما يظن انه تشبيه متعبد الخ
- ٧٠ الفصل الحادي عشر في تقسيم ثالث لوجه المشابهة بالقريب الخ
- ٧١ الفصل الثاني عشر في اعطاء السبب في كون بعض التشبيهات قريبا الخ
- ٧٣ الفصل الثالث عشر في اكتساب وجه المشابهة
- ٧٣ الباب الثالث في الغرض من التشبيه وفيه فصلان
- ٧٤ الفصل الاول في الاغراض العائدة الي المشبه
- ٧٦ الفصل الثاني في الاغراض العائدة الي المشبه به
- ٧٧ الباب الرابع في التشبيه . وفيه سبعة فصول الفصل الاول في أن التشبيه ليس من المجاز
- ٧٧ الفصل الثاني في التشبيه الذي يصح عكسه الخ
- ٧٨ الفصل الثالث في التشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها الحركات
- ٧٩ الفصل الرابع في التشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها السكنات
- ٨٠ الفصل الخامس في مراتب التشبيهات في الظهور والخفاء
- ٨١ الفصل السادس في التمثيل
- ٨١ الفصل السابع في المثل
- ٨١ القاعدة الرابعة في الاستعارة وفيها ثلاثة أبواب الباب الاول في حقيقتها وأحكامها وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في حدها

- ٨٢ الفصل الثاني في أن المستعار هو اللفظ أو المعنى
- ٨٥ الفصل الثالث فيما يظن به أنه استعارة ولا يكون
- ٨٧ الفصل الرابع فيما يصح دخول الاستعارة فيه
- ٨٨ الفصل الخامس في كيفية وقوع الأمر المستعار
- ٨٨ الفصل السادس في أقسام كون الفعل مستعاراً
- ٨٩ الفصل السابع في الفرق بين الاستعارة الأصلية والاستعارة التسمية
- ٨٩ الفصل الثامن في الفرق بين الاستعارة والتشبيه
- ٩٠ الفصل التاسع في أنه ليس من صحة الاستعارة حسن التصريح بالتشبيه
- ٩١ الفصل العاشر في زيادة تقرير لما قلنا
- ٩١ الفصل الحادي عشر فيما تزايد به الاستعارة حسناً
- ٩٢ الفصل الثاني عشر في ترشيح الاستعارة وتجريدها
- ٩٢ الفصل الثالث عشر في الاستعارة بالكناية
- ٩٢ الفصل الرابع عشر في أنه كيف تنزل الاستعارة منزلة الحقيقة
- ٩٣ الفصل الخامس عشر في الاستعارة الحسنة والقييحة
- ٩٤ وأعلم أن الاستعارة قد تكون عامية وقد تكون غريبة
- ٩٤ الباب الثاني في أقسام الاستعارة
- ٩٩ الباب الثالث في إيراد بعض ما جاء في القرآن من الاستعارات وتخصيصها
- على الأصول وفيه ستة فصول الفصل الأول في استعارة
- للمحسوس بسبب المشاركة في وصف محسوس
- ١٠٠ الفصل الثاني في استعارة المحسوس للمحسوس لشبه عتلى

- ١٠١ الفصل الثالث في استعارة المحسوس للمعقول
 ١٠١ الفصل الرابع في استعارة المعقول للمعقول
 ١٠١ الفصل الخامس في استعارة المعقول للمحسوس
 ١٠٢ الفصل السادس في الاستعارة التخيلية
 ١٠٣ القاعدة الخامسة في الكناية وفيها فصول ثلاثة الفصل الاول في حقيقة الكناية
 ١٠٣ الفصل الثاني في أن الكناية ليست من المجاز
 ١٠٤ الفصل الثالث في ترجيح الكناية على التصريح وترجيح الاستعارة على التصريح بالتشبيه
 ١٠٥ الجملة الثانية في النظم وهي مشتملة على ستة أبواب الباب الاول في حقيقة النظم وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في ان النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلام
 ١٠٨ الفصل الثاني في زيادة تحقيق لما قلناه
 ١٠٩ الفصل الثالث في أقسام النظم
 ١١٠ الوجه الاول المطابقة
 ١١١ الوجه الثاني المقابلة
 ١١١ الوجه الثالث ان يزواج بين معنيين
 ١١١ الوجه الرابع الاعتراض
 ١١٢ الوجه الخامس الالتفات
 ١١٢ الوجه السادس الاقتباس

- ١١٣ الوجه السابع التلميح
 ١١٢ الوجه التاسع الملف والنشر
 ١١٢ الوجه العاشر التعديد
 ١١٣ الوجه الحادي عشر تنسيق الصفات
 ١١٣ الوجه الثاني عشر الابهام
 ١١٣ الوجه الثالث عشر مراعاة النظير
 ١١٤ الوجه الرابع عشر الموجه
 ١١٤ الوجه الخامس عشر المحتمل للمضدين
 ١١٤ الوجه السادس عشر تأكيد المدح بما يشبه الذم
 ١١٤ الوجه السابع عشر تجاهل العارف
 ١١٤ الوجه الثامن عشر في السؤال والجواب
 ١١٤ الوجه التاسع عشر الاغراق في الصفة
 ١١٥ الوجه العشرون في الجمع والتفريق والتقسيم
 ١١٥ اما الجمع المفرد
 ١١٥ التفريق المفرد
 ١١٥ التقسيم المفرد
 ١١٥ الجمع مع التفريق
 ١١٥ الجمع مع التقسيم
 ١١٦ الجمع مع التفريق والتقسيم
 ١١٦ الوجه الحادي والعشرون في المتنازل

- ١١٦ الوجه الثاني والعشرون في التعجب
- ١١٦ الوجه الثالث والعشرون في حسن التعليل
- ١١٦ الباب الثاني في التقديم والتأخير وفيه أحد عشر فصلا الفصل الاول
في فائدة التقديم والتأخير
- ١١٧ الفصل الثاني في التقديم والتأخير في الاستفهام
- ١١٨ واعلم ان الاستفهام قد يجيء للتقرير تارة الخ
- ١١٨ واعلم ان الهمزة فيما ذكرناه تفيد تقرير الفعل
- ١١٩ الفصل الثالث في دخول الاستفهام على المضارع
- ١١٩ واعلم ان الاستفهام بمعنى الانكار حاصله راجع الى تنبيه السامع
- ١٢٠ واعلم ان حال المفعول فيما ذكرناه كحال الفاعل
- ١٢٠ واعلم ان صيغة المستقبل اما ان تكون للحال الخ
- ١٢١ الفصل الرابع في التقديم والتأخير في النفي
- ١٢٢ الفصل الخامس في التقديم والتأخير في الخبر المثبت وكتب غلطا الفصل
السادس
- ١٢٣ ومن هنا تعلم الفخامة في قوله تعالى فانها لا تعمي الابصار
- ١٢٤ الفصل السادس في التقديم والتأخير في الخبر المنفي
- ١٢٤ الفصل السابع فيما يكون فيه تقديم الاسم كاللازم
- ١٢٥ واعلم ان الاستفهام استخبار
- ١٢٥ الفصل الثامن في تقديم النكرة على الفعل وتأخيرها عنه
- ١٢٥ الفصل التاسع في تقديم حرف الساب على صيغة العموم الخ

- ١٢٦ واعلم أن الشيخ جزم بأن نفي العموم يقتضى خصوص الاثبات
- ١٢٦ الفصل العاشر في تقديم بعض المفعولات على البعض
- ١٢٧ الفصل الحادي عشر في استيفاء أقسام التقديم والتأخير
- ١٢٧ ذكر ما يتعين للتقديم وهو ستة
- ١٢٩ وأما المتعين للتأخير فثمانية أمور
- ١٣٠ الباب الثالث في الفصل والوصل وفيه خمسة فصول الفصل الاول في ضبط معاقده هذا الباب
- ١٣٠ العطف اما في المفردات أو في الجمل
- ١٣٢ الفصل الثاني في أمثلة ما يترك فيه العاطف الخ
- ١٣٤ الفصل الثالث فيما يظن أنه من هذا الباب وليس منه
- ١٣٥ الفصل الرابع في عطف الجمل على الجمل
- ١٣٧ الفصل الخامس في تفصيل الحال وتمييز ما يستدعي الواو مما لا يستدعي الواو
- ١٣٨ ثم اعلم أن الجملة اذا كانت من مبتداء خبر فالمبتدأ اما أن يكون ضميراً لذي الحال الخ
- ١٣٨ الباب الرابع في الحذف والاضمار والايجاز وفيه خمسة فصول الفصل الاول في حذف المفعولات
- ١٤٢ الفصل الثاني في الاضمار على شريطة التفسير
- ١٤٢ واعلم أنه متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الاولى الاتيان به
- ١٣٢ الفصل الثالث في أنه قد يترك الكناية الى التصريح لما فيه من زيادة

الفخامة

- ١٤٣ الفصل الرابع في حذف المبتدأ
١٤٣ ومن هذا الباب قوله تعالى (سورة انزلناها)
١٤٥ الفصل الخامس في الايجاز
١٤٦ ومن حسن الايجاز قوله تعالى (يحسبون كل صيحة عليهم)
١٤٧ الباب الخامس في المباحث المتعلقة بان وانما وفيه ثلاثة عشر فصلاً
الفصل الاول في مواقع ان وفوائدها وهي أربعة
١٤٩ الفصل الثاني في حكاية قول المبرد ان الكندي المتفلسف قال اني أجد
في كلام العرب حشوا وجواب المبرد له
١٥١ الفصل الثالث في مواضع استعمال انما
١٥٢ الفصل الرابع في الخبر بالنفي والاثبات
١٥٤ الفصل الخامس في فائدة انما وذكر العبارات التي تقرب فائدتها منها
ووجه الفرق بينهما
١٥٥ واعلم أن حكم غير حكم الآ
١٥٦ الفصل السادس في حكم الجملة المشتملة على المنصوب اذا دخلت فيها
صيغتا ما والآ
١٥٦ واعلم أن تقديم الآ على المرفوع والمنصوب نادر
١٥٦ الفصل السابع في أن حكم المفعولين ما ذكرناه
١٥٧ الفصل الثامن في حكم المبتدأ والخبر أيضاً
١٥٧ الفصل التاسع في تحقيق هذه الاحكام في انما

صحيحة

- ١٥٨ الفصل العاشر في ان حكم المبتدأ والخبر بعد انما كذلك
١٥٩ الفصل الحادي عشر في حكم آخر من أحكام انما
١٥٩ الفصل الثاني عشر في حسن موقعها
١٦٠ الفصل الثالث عشر في قوله تعالى لم يكدرها
١٦٠ الباب السادس في أربعة فصول متفرقة خاتمة الكتاب الفصل الاول
في وجه الابهام في سورة الكوثر
١٦٣ الفصل الثاني في وجه الحكم في التشابهات
١٦٤ الفصل الثالث في الجواب عما قاله بعض الملحدين من ان في القرآن
تناقضا
١٦٨ الفصل الرابع في بيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التكرار والتطويل

﴿ تمت ﴾



1

1

1

1

1

1

1

1

1

1

1

1

تكملة الإعجاز في تفسير الإعجاز

في علوم البلاغة وبيان اعجاز القرآن الشريف

تأليف امام المحققين

الامام فخر الدين

محمد بن عمر الرازي

المتوفى سنة ٦٠٦ هجرية

(طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧ هجرية)

﴿ للامام عبد القاهر الجرجاني مستخرج أصول علوم البلاغة ﴾
 ﴿ وكاشف نقاب التبيان عن حقيقة علم البيان كتابان جليان أحدهما ﴾
 ﴿ يسمى (دلائل الاعجاز) والثاني (أسرار البلاغة) قال الامام ﴾
 ﴿ الفخر الرازي انه جمع في هذين الكتابين مالا يوجد في غيرهما ﴾
 ﴿ من هذه الفنون ولذلك رأي أن يستخلص زبدتهما في كتابه ﴾
 ﴿ هذا الذي سماه (نهاية الايجاز في دراية الاعجاز) وزاد فيه من ﴾
 ﴿ تحقيقاته ما أكمل الفائدة . وجعلها الطلاب البيان خير عائدة ﴾
 ﴿ ولهذا أردنا نشره بطبعه تكميلا لنفعه وعلى الله تحقيق المأمول ﴾
 ﴿ من حسن القبول . ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنزه عن مشابهة المحدثات والممكنات * المقدس عن مشاكلة المخلوقات والكائنات * المتعالي عن أن تحيطه الامكنة والاحياز والجهات * ويتغير بمرور الدهور ومرور الاوقات * ويتطرق اليه أصناف التغيرات والتبديلات * وترتقى الي كنهه كبريائه الافكار والتخيلات * فهو العالم الذى لا يعزب عن علمه مئتمل ذرة في الارضين والسموات * والحجير الذى لا يحتجب عنه شئ من الاسرار والحقائق * ثم الصلاة على محمد المؤيد بأظهر الادلة والبينات * المسدد بأوضح البراهين والمعجزات * وهو القرآن البالغ في الفصاحة الي أعلى الدرجات * وأرفع المراتب والذانيات * (وبعد) فإن أحق الفضائل بالتقديم * وأسبقها في استيجاب التعظيم * العلم الذى لا شرف الا وهو السبيل اليه * ولا خير الا وهو الدليل عليه * ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها * ولا منفرة الا وبه صحتها وتمامها * ولا حسنة الا وهو مفتاحها * ولا محمدا الا ومنه مصباحها * لا سيما العلم الذى هو ارسخ العلوم أصلا * وأسبقها فرعا وفصلا * واكرمها نتاجا * وأنورها سراجا * وهو علم البيان الذى لولاه لم نر لسانا يحرك الوشى * ويصوغ الحلى * ويلفظ الدر * وينث السحر * والذى لولا تحفيه بالعلوم وعنايته بها وتصويره اياها لبقيت كامنة مستورة * ولعجز العقل عن أن يظهر لها صورة * ولا يستمر السرار بأهلتها * واستولى الخفاء على جملتها * ثم مع هذا العلم من الشرف الظاهر * والنور الزاهر * فالناس

كانوا مقصرين في ضبط معاقده وفصوله * متخبطين في اتقان فروعه
وأصوله * معتقدين فيه اعتقادات حادثة عن منهج الصواب والساد * زائفة
عن طريق الحق والرشاد * ظانين أن كل من عرف أوضاع لغة من اللغات
وقدر على استعمال بعض العبارات * فهو بالغ في تلك اللغة من البيان إلى ذرى
أفلاكها * مالك لمبادئها وغاياتها * واستمر الناس * بهذا الوسواس * إلى أن
وفق الله تعالى الإمام * محمد الاسلام * عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
تعمده الله برحمته * وأفاض عليه فنون مغفرتة * حتى استخرج أصول هذا
العلم وقوانينه * ورتب حججه وبراهينه * وبالغ في الكشف عن حقائقه
* والفحص عن لطائفه ودقائقه * وصنف في ذلك كتابين لقب أحدهما
بدلائل الإعجاز والثاني بأسرار البلاغة * وجمع فيهما من القواعد القريبة
* والدقائق العجيبة * والوجوه العقلية * والشواهد العقلية * واللائف
الادية * والمباحث العربية * ما لا يوجد في كلام من قبله من المتقدمين
* ولم يصل إليها غيره أحد من العلماء الراسخين * ولكنه رحمه الله ليكون
مستخرجاً لأصول هذا العلم وأقسامه * وشرائطه وأحكامه * أهل رعاية
ترتيب الأصول والأبواب * وأطنب في الكلام كل الأطناب * ولما وفقني
الله لمطالعة هذين الكتابين التقطت منهما معاقده فوائدها * ومقاصد فوائدها
* وراعى الترتيب * مع التهذيب * والتحرير * مع التقرير * وضبطت
أوابد الأجمالات في كل باب بالتقسيمات اليمينية * وجمعت متفرقات الكلام
في الضوابط العقلية * مع الاجتناب عن الأطناب الممل * والاحتراز عن
الاختصار المخل

وسميته (نهاية الإيجاز * في دراية الإعجاز) وخدمت به عالي مجلس الصدر

الصاحب الأجل الكبير المنعم الاستاذ قوام الدين مجد الاسلام ملك الافاضل
سيد الوزراء فإنه الغائر بقصب السبق في جميع المباحث العقلية * والواصل
الي كنه الحق والحقيقة في المطالب العقلية * والمرجع اليه في استكشاف
المشكلات * واستيضاح المضاعف * ولما حاولت التقرب الي مجلسه الرفيع *
وجنابه المنيع * لم اجد فيما تناله القوى البشرية * وثقى به المنحة الانسانية
* أحسن من اهداء مثل هذا الكتاب المشتمل على العلم الذي هو اساس
العلوم الدينية * وقواعده مقررّة بالادلة اليقينية * واسأل الله ان يوفقي في
ذلك للصدق والصواب انه خير مأول * واكرم مسئول
وقد رتبنا هذا الكتاب على مقدمة وجمليتين * أما المقدمة فمشتملة
على فصلين

﴿ الفصل الاول في أن القرآن معجز وان الإعجاز في فصاحته ﴾

الدليل على كون القرآن معجزاً : ١٠ أن العرب تحدوا الي معارضته ولم يأتوا
بها ولولا عجزهم عنها لكان محالاً أن يتركوها ويتعرضوا الشبا الاسنة ويقتهوا
موارد الموت * وأما وجه كونه معجزاً فلاناس فيه أربعة مذاهب
قال النظام ان الله تعالى ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة بل هو
كسائر الكتب المنزلة لبيان الاحكام من الحلال والحرام والعرب انما لم
يعارضوه لان الله تعالى صرفهم عن ذلك وساب علومهم به
ويدل على فساد ذلك من وجوه ثلاثة (الاول) ان عجز العرب عن
المعارضة لو كان لأن الله أعجزهم عنها بعد ان كانوا قادرين عليها لما كانوا
مستعظمين لفصاحة القرآن بل كان يجب أن يكون تعجبهم من تعذر ذلك

عليهم بعد ان كان مقدوراً عليه لهم كما ان نبيا لو قال معجزتي أن أضع يدي
على رأسي هذه الساعة ويكون ذلك متعمدا عليكم ويكون الامر كما زعم لم
يكن تعجب القوم من وضعه يده على رأسه بل من تعذر ذلك عليهم ولما
علمنا بالضرورة ان تعجب العرب كان من فصاحة القرآن نفسها بطل ما قاله
النظام (الثاني) وهو انه لو كان كلامهم مقاربا في الفصاحة قبل التحدى
لفصاحة القرآن لوجب ان يعارضوه بذلك ولكن الفرق بين كلامهم بعد
التحدى وكلامهم قبله كالفرق بين كلامهم بعد التحدى وكلامهم قبله وبين
القرآن ولما لم يكن كذلك بطل ذلك (الثالث) ان نسيان الصيغ المعروفة في
مدة يسيرة يدل على زوال العقل ومعلوم ان العرب ما زالت عقولهم بعد
التحدى فبطل ما قاله النظام

ومن الناس من جعل الاعجاز في أن أسلوبه يخالف لأسلوب الشعر
والخطب والرسائل لا سيما في مقاطع الآيات مثل يعلمون ويؤمنون * وهو
أيضا باطل من خمسة أوجه (الاول) لو كان الابتداء بالاسلوب معجزا
لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزاً (الثاني) ان الابتداء بأسلوب لا يمنع
الغير من الاتيان بمثله (الثالث) يلزم أن الذي تعاطاه مسيلة من الجملة
في «انا أعطيناك الجماهر فصل لربك وجاهر» وكذلك «والطاحنات طحنا» في
أعلا مراتب الفصاحة (الرابع) انهما فاضلنا بين قوله تعالي ولكم في القصص
حياة وبين قولهم القتل أننى للقتل لم تكن المفاضلة بسبب الوزن والاعجاز
انما يتعلق بما به ظهرت الفضيلة (الخامس) وهو أن وصف بعض العرب
القرآن بان له خلاوة وان عليه لطلاوة لا يليق بالاسلوب
ومنه من جعل الاعجاز في انه ليس فيه اختلاف وتناقض وهو أيضا

باطل لان التحدى كما وقع بالقرآن كله فقد وقع بالسورة وقد يوجد في
خطبهم ما مقداره مقدار سورة الكوثر ولا يكون فيه اختلاف وتناقض
ومنهم من قصر وجه الاعجاز على اشتماله على الغيوب وهو باطل لان
التحدى قد وقع بكل سورة والاخبار عن الغيوب لم يوجد في كل سورة
ولما بطلت هذه المذاهب ولا بد من أمر معقول حتي يصح التحدى به
ويعجز الغير عنه ولم يبق وجه معقول في الاعجاز سوى الفصاحة علمنا ان
الوجه في كون القرآن معجزا هو الفصاحة

الفصل الثاني في شرف علم الفصاحة

لما ثبت أن عجز العرب إنما كان عن المزايا التي ظهرت لهم في نظم
القرآن والبدائع التي راعتهم من مبادئ الآيات ومقاطعها . وفي مضرب
كل مثل . ومساق كل خبر . وصورة كل عظة . وتنبية واعلام وتذكير
وجب على العاقل ان يبحث عن تلك المزايا والبدائع ماهي وكيف وكيف
هي ولا يمكن ذلك الا بالبحث عن حقيقة المجاز . والحقيقة . والاستمارة .
والتشبيه . والتمثيل . وحقيقة النظم . والتقديم والتأخير . والايجاز . والحذف
والوصل . والفصل . وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر
واذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة والكاشف عن
ماهيتها والتفحص عن أقسامها . والمستخرج لشرائطها وأحكامها . والمقرر
لمعانيها وفصولها . والمخلص المحرر لقرونها وأصولها . باحثا عن أشرف
المطالب الدينية . وأرفع المباحث اليقينية . وهو البحث عن جهة دلالة القرآن
على صدق محمد صلى الله عليه وسلم بالتفصيل والتحصيل ويكون صاحبه

وراءه وثم رتبته فونه

ثم ان الفصاحة اما أن تكون عائدة الي مفردات الكلام أو الى جملة
لا جرم اناربتنا الكتاب على جملتين . ولما تقدم المفرد على الجملة ذاتا استحق
التقديم عليها وضما
الجملة الاولى في المفردات وهي مرتبة على مقدمة وقسمين . أما المقدمة
فشملة على فصلين

الفصل الاول في أقسام دلالة اللفظ على المعنى

وهي اما أن تكون وضعية أو عقلية . فالوضعية كدلالات الالفاظ
على المعاني التي هي موضوعة بازائها كدلالة الحجر والجار والسماء والارض
على مسمياتها ولا شك في كونها وضعية والّا لامتنع اختلاف دلالاتها باختلاف
الاضاع

وأما العقلية فاما على ما يكون داخل في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ البيت
على السقف الذي هو جزؤ مفهوم البيت ولا شك في كونها عقلية لامتناع
وضع اللفظ . بازاء حقيقة مركبة ولا يكون متناولا لاجزائها . وإما على
ما يكون خارجا عنه كدلالة لفظ السقف على الحائط فانه لما امتنع انفكاك
السقف عن الحائط عادة كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيدا للحائط بواسطة
دلالة الاول فتكون هذه الدلالة عقلية

وعبر الشيخ الامام عما قلنا بان قال ههنا عبارة مختصرة وهي أن نقول
المعنى ومعنى المعنى فالمعنى المفهوم من ظاهري اللفظ وهو الذي يفهم منه بغير

واسطة وبمعنى المعنى أن يفهم من اللفظ معنى ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر
(واعلم) أن الكناية والمجاز والتشليل لا يقع في هذا القسم وكأن الداليتين
الأوليين غير معتبرتين في علم الفصاحة



﴿ الفصل الثاني في حقيقة البلاغة والفصاحة ﴾

البلاغة بلوغ الرجل بعبارة كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز
المخل والاطالة المملة . وأما الفصاحة فهي خلوص الكلام من التعقيد وأصله
من الفصيح وهو الابن الذي أخذت عنه الرغوة أو ذهب لبائوه وقد فصح
وأفصح إذا صار كذلك وأفصح الشاة إذا فصح لبنها ثم قالوا فصح الإعجمي
فصاحة فهو فصيح إذا خلصت لفته من اللكنة

وتحقيق الكلام في هذا الباب أن نقول (اعلم) أن المقصود من
الكلام إفادة المعاني وهذه الإفادة كما عرفت على وجهين إفادة لفظية وإفادة
معنوية . فأما الإفادة اللفظية فيستحيل تطرق الكمال والنقصان إليها فإن
السامع للفظ إما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً لمسماه أو لا يكون . فإن كان
عالمًا به عرف مفهومه بتمامه . وإن لم يكن عالماً به لم يعرف منه شيئاً
أصلاً

فالانفاذ في دلالتها الوضعية إما أن تفيد مسمياتها بالكمال أو لا تفيد
شيئاً منها أصلاً . فإما أن تفيد إفادة ناقصة فذلك غير معقول . مثاله إذا أردت
تشبيه زيد بالأسد في الشجاعة فإن أفدت هذا المعنى بالدلالة الوضعية وقلت
زيد يشبه الأسد في الشجاعة فقد أفدت مقصودك بالانفاذ دالة عليه دلالة
وضعية وهذه الإفادة تمتنع من تطرق الزيادة والنقصان إليها لأنك إذا نقصت

من هذه الالفاظ شيئاً فقد نقصت من المعنى لا محالة وان زدت فيها فقد زدت في المعنى لا محالة . وان أقت مقام كل لفظ منها ما يرادفه امتنع أن ترداد تلك الافادة قوة بسبب ذلك لأن السامع اذا عرف كونها موضوعاً بازاء مفهومات الالفاظ الاول كان فهمه منها كفهمة من تلك الالفاظ الاول . وان لم يعرف ذلك لم يفهم منها ذلك المعنى

ويخرج من هذا التحقيق ان الإيجاز والاختصار والتطويل والاطناب والحذف والاضمار يستحيل تطرقها على الدلالات الوضعية ولهذا السبب لم يستعمل في العلوم العقلية الالالدلالات الوضعية لعدم احتمالها للزيادة والتقصان الموقعين في التلطف والشبهة

وأما الافادة المعنوية فلاجل ان حاصلها عائد الى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ الى ما يلزمه من اللوازم ثم اللوازم كثيرة وهى تارة تكون قريبة وتارة تكون بعيدة لا جرم صح تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة وصح في تلك الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض في افادة ذلك المعنى وتأديته وبعضها أنقص وأضعف

فهذا ما يتعلق بالبلاغة بسبب المفردات . وأما البلاغة العائدة الى النظم والتركيب فتحقيق القول فيها ان الكلام المنظوم لا محالة مركب من المفردات وتلك المفردات أمكن تركيبها على وجه يفيد ذلك المعنى المقصود وأممكن تركيبها على وجه لا يفيد ذلك المقصود ثم للتركيب المفيد مراتب كثيرة ولها طرفان وأوساط . فالطرف الاعلى هو أن يقع ذلك التركيب بحيث يتمتع أن يوجد ما هو أشد تناسبا واعتدالا في افادة ذلك المعنى منه . والطرف الاسفل هو أن يقع على وجه لو صار أقل تناسبا منه لكان

لذلك المعنى . وبين هذين الطرفين مراتب متباينة تكاد تكون غير متناهية واختيار أحسنها يقتضي الفصاحة في النظم

وهذا معنى قول الشيخ النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلام وسيأتي تفصيله في الجملة الثانية من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى .
والآن نقول هذا في ضرب المثال كما ان الانسان اذا حاول تركيب صورة من اصياغ معلومة فلذلك في التركيب الحسن طرفان وأوساط فالأعلى أن يقع التناسب بحيث لا يمكن أن يزداد عليه وحينئذ تكون تلك الصورة في الطبقة العليا من الحسن . والاسفل هو أن يحصل هناك قدر من التناسب بحيث لو انتقص عن ذلك لم تحصل تلك الصورة ثم بين الطرفين مراتب مختلفة

واذا عرفت ذلك فنقول أما الطرف الاسفل فليس من البلاغة في شيء * وأما سائر المراتب فان كل واحدة منها اذا اعتبرت بالنسبة الى ما تحتها تكون بلاغة وفصاحة * وأما الطرف الاعلى وما يقرب منه فهو المعجز . فهذا هو التحقيق في الفصاحة والبلاغة في الكلام اللتين لاجل المفردات تارة ولأجل النظم أخرى

واذا قد فرغنا عن هذين الفصلين فالمقصود في هذه الجملة بيان الالفاظ المفردة في دلالتها الوضعية ودلالاتها المعنوية فلذلك رتبناها على قسمين ثم ان المقصود من الابحاث المتعلقة بالدلالة اللفظية منحصر في أمرين (أحدهما) استقصاء القول في أن الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودها الى الدلالة اللفظية (والآخر) في بيان أن الفصاحة وان كانت غير عائدة الى الدلالة اللفظية لكن من الامور السائدة الى جوهر اللفظ . والى دلالاته الوضعية ما يفيد الكلام

كالا وزينة وجمالا ثم تعديد تلك الامور وتفصيلها وتحصيلها

﴿ القسم الاول في الدلالة اللفظية وفيه بابان ﴾

٥- ﴿ الباب الاول وفيه خمسة فصول ﴾

(الفصل الاول في اقامة الحجّة على ان الفصاحة لا يجوز)

عودها الى الدلالات الوضعية للالفاظ)

اعلم انت الذين يجعلون الفصاحة للفظ فلا يظهر انهم يجعلونها صفة
للالفاظ لاجل دلالتها الوضعية على مسمياتها * ويحتمل احتمالا بعيدا أن يجعلوها
صفة للالفاظ لا باعتبار دلالتها على مسمياتها وهما هنا أدلة تبطل الاحتمال الاول
خاصة * وادلة تبطل الثاني خاصة * وادلة تبطلها جميعا

أما ما يدل على فساد الاحتمال الاول خاصة فوجهان (الاول) ما بينا
أن من المستحيل ان يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة الوضعية حتى يكون
أحد المترادفين أدل على مفهومه من الآخر سواء كانا من لغة واحدة أو من
لغتين أو يكون الموضوع لمفهوم أدل عليه من الموضوع لمفهوم آخر عليه ولما
امتنع التفاوت في الدلالة امتنع التفاوت في الفصاحة (الثاني) لو كانت
الفصاحة لاجل الدلالة اللفظية السكّات مقابلة اللفظة بمرادفها معارضة لها
وكانت الترجمة معارضة لها

وأما ما يدل على بطلان الاحتمال الثاني خاصة فوجهان (الاول) الفصاحة
لو كانت صفة للفظ لكانت اما ثابتة لآحاد الحروف والعلم ببطلانه ظاهر
ضروري أو لمجموع آحادها وهو محال فان حصول المجموع لما كان ممتنعا
امتنع انصافه بصفة ثبوتية لان ما لا يكون ثابتا لا يثبت له غيره

(والثاني) لو كانت الفصاحة عائدة الى الكلمة من حيث تركيبها من الحروف لكان الجاهل بالعربية اذا سمع الكلام العربي الفصيح عرف فصاحته وأما ما يدل على بطلان الاحتمالين جميعا فوجوه سبعة (الاول) أبج الفصاحة مزية تحصل باختيار المتكلم وأما الاحكام الثابتة للالفاظ من حيث هي ألفاظ فهي ثابتة لها لذواتها ومن حيث دلالاتها على مسمياتها فهي بوضع الواضع دون المتكلم فالفصاحة غير عائدة الى الالفاظ من أحد هذين الوجهين

(الثاني) العالم بلغة من اللغات لا يحتاج في التلفظ بمفرداتها الى الروية والفكرة ويحتاج في التكلم بالكلام الفصيح بتلك اللغة الى الروية فالفصاحة غير متعلقة بالمفردات (الثالث) لو كانت الفصاحة بسبب دلالات مفردات الكلام لبقيت الفصاحة كيفما تركبت تلك المفردات ولم يكن النظم والترتيب معتبرا أصلا ولما بطل ذلك بطل ما قالوه . وبهذا يظهر الفرق بين تركيب الكلام عن الكلام وبين تركيب الكلام عن الحروف فان رتب الكلام في الكلام المفيد أمر عقلي ورتب الحروف في الكلمة أمر وضعي (الرابع) أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدى العرب بفصاحة القرآن ولو كانت عائدة الى الالفاظ لكان قد محدهم بالموجود عندهم في الماضي والماضي (الخامس) لو كانت الفصاحة في قوله تعالى واشتتم لرأس شيئا عائدة الى مفردات هذه الآية لكان لا يخلو عما أن يكون ثبوت فصاحة في كل واحد منها موقوفا على أن يمتبه المفرد الآخر أو لا يتوقف والاو محال لان كل واحد من المفردات يمدح عند حصول ما يتلوه والمعدوم ليس له صفة ثبوتية والثاني يوجب أن يكون لها حالة الانفراد من الفصاحة ما لها

عند الاجتماع وذلك مما يدفعه الحس (السادس) أن السكامة قد تكون فصيحة في موضع بعد أن كانت ركيكة في غيره ولو كانت فصاحتها لذاتها ولدالاتها الوضعية لما اختلف ذلك باختلاف المواضع (السابع) أنهم اتفقوا على أن الاستعارة والسكناية والتمثيل من أبواب الفصاحة وستعرف أنها أمر عائدة إلى المعنى لا إلى اللفظ. فاذن ليس كل فصاحة لفظية

﴿ الفصل الثاني في الدلالة الالتزامية ﴾

اعلم أنهم يصفون البلاغة بما لا تتصف به الالفاظ في دالاتها كقولهم لا يستحق الكلام الوصف بالبلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك وكقولهم حتى تدخل في الاذن بلا اذن وكل ذلك مما لا يتصور أن يوصف به دلالة اللفظ على مفهومه لانه لا يخلو السامع من أن يكون عالماً بمعاني الالفاظ فينبذ لا يمكن دخول التفاوت في فهمه لمعانيها أو يكون جاهلاً بها فيكون ذلك أبعد

وجملة الأمر ان التفاوت بالسرعة والبطء انما يكون في فهم المعاني فأما في الدلالات الوضعية فذلك محال لان طريق معرفتها التوقيف فثبت ان الاوصاف المذكورة لا تليق إلا بالمعاني وقد يمدحون اللفظ أيضاً فيقولون لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه وانه جيد السبك صحيح الطابع وانه ليس فيه فضل عن معناه وان من حق اللفظ ان يكون طبعاً للمعنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وكقول من وصف رجلاً من البلقاء بانه كانت الالفاظ قوالب لمعانيه وقد يذمونه بانه معقد وانه لتعقيد استهلك المعنى

أوكل ذلك مما لا يابق بنطق اللسان لان الموصوف بالتمكن والقلق ليس
 آحاد الحروف بل الكلمة وهي بمجموعها غير موجودة لان الحرف الاول
 لم يبدم لا يوجد الآخر وبقدير وجود الكلمة بتمامها يمنع وصفها بهما
 لان الشيء انما يتمكن ويقلق في مكانه الذي يوجد فيه ومكان الحرف هو
 الحلق والهم واللسان فلو اتصفت بالتمكن والقلق لكان في أماكن الحروف
 من الحلق والهم واللسان وقولهم ليس فيه فضل عن معناه محال ان يراد به
 اللفظ لانه ليس ههنا اسم أو فعل أو حرف يزيد على معناه أو ينقص وهكذا
 الجمل فليس يمكن ان يكون جملة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل يحصل بها
 الاثبات أو النفي أتم أو أنقص مما يحصل بأخري وكذلك السبيل في السبك
 والطابع بل كل هذه الاوصاف انما تليق بالدلالة المعنوية

﴿ الفصل الثالث في ذكر شبه الخصوم والجواب عنها ﴾

احتج أصحاب اللفظ بان قالوا انا لا نعقل الترتيب والنظم في المعاني
 الا بواسطة حصولها في الالفاظ فلو كان حصولهما بما في الالفاظ تابعا
 لحصولهما في المعاني لزم الدور

والجواب ان هذا القائل نسي حال نفسه واعتبر حال السامع وذلك
 لانه أولا ينتظم الكلام في ذهنه ثم يعبر عنه بلسانه

الثاني قالوا نرى الناس بأسرهم يقولون هذا لفظ فصيح وهذه الالفاظ
 فصيحة ولا نرى عاقلا يقول هذا معني فصيح وهذه معان فصيحة فدل على
 ان النظم والتصحاح من صفات الالفاظ لا المعاني

الجواب انهم وان كانوا لا يستعملون النظم في المعاني فقد استعملوا

فيها معناه وذلك قولهم فلان يرتب المعاني في نفسه ويقررها ويبنى بعضها على بعض وأما وصف اللفظ بالفصاحة فذلك عند دلالة المعنوية لا عند دلالة الوضعية وذلك لا يضر

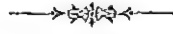
الثالث قالوا ان أبا العباس ثعلبا صنف كتابا لم يذكر فيه الا مفردات اللغة ثم انه سماه بالفصيح ومن المعلوم بالضرورة انه اذا قيل الشمع بفتح الميم أفصح من الشمع باسكانه انه لا يكون ذلك من أجل المعني فثبت ان الفصاحة غير عائدة الي المعنى

الجواب الفصاحة في هذه المواضع يعني بها كون اللفظ أثبت في اللغة وأجري على مقاييسها وقوانينها التي وضعوها ولا نزاع في ذلك انما النزاع في الفصاحة التي تفيد قوة في البيان على ما لخصناه ولا شك ان ذلك ليس لأجل سكنات الحروف أو حركاتها والا لسكان المساوي لها في تلك الحركات أو السكنات مساويا لها في الفصاحة ولان النبي صلى الله عليه وسلم تحدى العرب بفصاحة القرآن ومن المستحيل وقوع التحدي بأمثال هذه الاشياء

(الرابع) لو كان النظم عبارة عما قلته ومن توخى معني النحو فيما بين الكلام لكان البدوي الذي لم يسمع النحوقط غير قادر على النظم وليس كذلك فان قدرته على النظم اكمل من قدرة الاستاذ الماهر في النحو

الجواب البدوي القادر على النظم عالم بمعنى النحور لسكنته غير عالم باصطلاح النحاة وذلك غير معتبر فان البدوي اذا عرف الفرق بين أن يقول جاءني زيد راكبا وبين أن يقول جاءني زيد الراكب لم يضره الجهل باصطلاح النحاة في تسمية الأول حالا والثاني صفة بل كان البدوي عالما بمعنى النحو ولذلك يميز بين مفهومات (ما) بانها تارة تكون للاستفهام وتارة تكون للنفي

وتارة تكون بمعنى الذي وتارة تكون بمعنى المجاز



﴿ الفصل الرابع في حكاية أقوى شبههم والجواب عنها ﴾

الذي عليه تعويلهم انه لما صح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين أحدهما فصيح والآخر ركيك وجب أن تكون الفصاحة غير عائدة الى المعنى وربما قالوا لولا أن الامر كذلك لكان يجب أن لا يكون للشعر الفصيح مزية على تفسير المفسر له لان اللفظ اذا كان انما يشرف من أجل معناه والتفسير قدأتي على معنى المفسر والا لم يكن تفسيراً له فيجب أن لا يتفاوتا في الفصاحة وليس الامر كذلك

الجواب عنه مبني على المقدسة التي مهدناها من أن دلالة اللفظ على المعنى تارة تكون وضعية وتارة تكون عقلية معنوية وان المعنوية ليست دلالة نفس الصيغة على معناها بل دلالة معناها على معنى آخر وقد ذكرنا ان الكناية والمجاز والاستمارة داخلة في القسم الثاني

والآن نشير الى ذلك اشارة خفيفة ونحيل بالاستقصاء الى ما سيأتي فاذا قلت فلان كثير الرماد لم يكن ذلك دالا على المضافية دلالة وضعية بل دلالة معنوية من حيث ان كثرة الرماد المشعرة باحراق الخطب الكثير تحت القدور لها اشعار بالضيافة وهذا هو الكناية . واذا قلت رأيت أسداً كان الفرض جعل الرجل مساوياً للأسد في بطشه وقوته والسامع لا يحقل ذلك من لفظ الاسد بل من معناه لما تقرر عنده انه لا يعني بجمل الآدمي الا أنه بلغ في القوة مبلغاً يتوهم انه الاسد حقيقة . وهذا هو الاستمارة

واذا قلت لمن يتردد في أمره انه يقدم رجلاً ويؤخر أخرى لم يفد

نهاية المجاز

ذلك إلا إذا عرف أنه لما لم يكن المقصود ما ينبئ عنه الظاهر قد أريد به أنه
في تردده كالذي قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة
لا يريد فيؤخر أخرى وهذا هو التمثيل

(واعلم) أنا نين بعد ذلك أن شاء الله تعالى أن الكناية أبلغ من
الافصاح والاستعارة أوقع في القلوب من التصريح بالتشبيه وكذلك القول
في التمثيل ونذكر العلة في ذلك وإذا ثبت أن دلالة هذه الأقسام على معانيها
معنوية عقلية فنقول من تأمل في الزاهم علينا أن يكون التفسير كالمفسر في
الفصاحة وجدهم كأنهم قالوا لو كان الكلام إذا كان فيه كناية أو استعارة
أو تمثيل كان فصيحاً وجب أن يكون فصيحاً عند ما لا يوجد فيه هذه المعاني
وذلك لأن تفسير الكناية أن تتركها ونصرح بالمعنى عنه فنقول معنى قولنا
كثير الرماد كثير الضيافة وكذلك تفسير الاستعارة أن تترك ونصرح بالتشبيه
فنقول المعنى أني رأيت رجلاً يساوي الأسد في الشجاعة وكذا تفسير التمثيل
أن يترك ويذكر الممثل فنقول في قوله أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى أن
المعنى أراك متردداً في فمك وعند ذلك يظهر فساد تلك الشبهة لأنه بمنزلة
أن يقال لرجل علل حكماً بعله أن كان هذا الحكم يجب لهذه العلة فينبغي أن
يجب مع عدمها وعلى الجملة سبب هذه الشبهة أنهم لما نظروا إلى تفسير مضمرات
اللغة بعضها ببعض ولم يجدوا للتفسير مزية على المفسر ظنوا أن سبيل ما نحن
فيه كذلك وهو غلط لأن المفسر فيما نحن فيه إنما زاد في الفصاحة على
التفسير من حيث كانت الدلالة في المفسر دلالة معنوية وفي التفسير دلالة
لفظية * ولما كان سبب الفصاحة هو الدلالة المعنوية لم يلزم كون التفسير مساوياً
للمفسر ومما نقرره أنا إذا سمعنا الكلام العامي أن الطبيعة لا تتغير ثم سمعنا

قول المتنبي

يراد من القلب نسيانكم * وتأبى الطباع على الناقل
علمنا بالضرورة ان لهذا المعنى في هذا الشعر من المزية والجمال ما هو
غير حاصل له في الكلام الاول وعلمنا بالضرورة ان ذلك ليس من أجل
الحروف ولا من أجل تبديل المترادفات بعضها ببعض فهو اذن تأكيد
لما ذكرناه ومما يؤكده انك تقول زيد كالأسد فتكون قد فهمت التشبيه
بأن أفدت انه من الشجاعة بحيث يتوهم انه الاسد بعينه ثم تقول إن لقيته
ليلقينك منه الأسد فيزيد تلك المبالغة مع زيادة أخرى وهي أنك أخرجته عن
حيز التودم الى مكان القطع ثم اذا نظرت الى قوله

ان تلقني لا تري غيري بناظرة * تنس السلاح وتعرف جبهة الأسد
وجدته قد فضل الجميع فثبت أن الفصاحة عائدة الى الدلالات المنوية



﴿ الفصل الخامس في شبهة أخرى لهم والجواب عنها ﴾

قالوا مما يدل على ان الفصاحة عائدة الى الدلالات اللفظية أنا نرى ان
اللفظة المستعملة في كلام قد تفيد نوع فصاحة وبراعة ثم اذا أبدلناها بمرادفها
لم نجد تلك البراعة مثل انالو قلنا في بيت البحري
بخلت جفونك أن تكون مساعدي * شحت جفونك أن تكون مرافق
أو معاوئ . وكذلك بيت المتنبي

وقيدت نفسي في ذراك محبة * وكبت نفسي الخ .

وكذلك قوله وأي نسيم لا يروع بالترب * وأي نسيم لا يخوف بالترب وفي قول

القائل * تعاليت كي أشجي وما بك علة * تريدن قتلى قد ظفرت بذلك
وما بك مرضة * ففي كل ذلك يتغير الشمر وتذهب الفصاحة وقول
الخطبة

دع المكارم لا ترحل لبنيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي
فلو قيل ذر المناخر لا تذهب لمطلبها * راجلس فانك أنت الآكل اللابس
فليس هنا الا تبديل اللفظة بمرادفها مع أن الفصاحة قد ذهبت فدل
على أن الفصاحة قد تكون عائدة الى اللفظ

الجواب أن ذلك التفاوت بسبب أن المفردات التي أبدل بعضها ببعض
غير مترادفة * أما الاول فلان الشح هو شدة البخل ولذلك قالوا زيد شحاح
اذا لم يور نارا والمبالغة غير لاثمة بيت البحري يدل عليه انا اذا نظرنا الي
بيت ابى نواس * وهو بالمال جواد * وهو بالعرض شحيح

وجدنا للفظ الشحيح فيه قبولاً في النفس بحيث لو قال وهو بالمرض
بخيل لم يكن كذلك لان الموضع موضع مبالغة من حيث كان الغرض من
البخل بالمرض صيغته فلما جعله شديد البخل به كان قد جعله شديد الصون
له وفي كلام الناس هو اشح بدينه ومروءته من ذلك. وأما امتناع ابدال
موافق بمساعد فلان المساعدة انما تستعمل فيما اذا حمل الانسان نفسه
على فعل من أجل صاحبه يدلك عليه أنه يصالح يوافق فيما لا يصالح فيه
يساعد فانا نقول الشافعي يوافق أبا حنيفة رحمهما الله في هذه المسائل ولا
نقول يساعده وهكذا سبيل يماون فانه لا يصح أن يقال الشافعي يماون أبا
حنيفة في هذه المسائل. أو ما كبلت نفسي في موضع قيدت فسبب قبحه أن
الكبل القيد الثقيل الذي تقيد به اللصوص يقال أتى به مكبلاً وهو لا يصالح

أن يستعار الا في الموضع المكروه كما قال

فك السرى عن الندى أغلاله * فجرى وكان مكبلا مغلولا

وهذا في غاية الحسن لانه لما جعل للندى اغلالا كان الاولى أن يجعله مقيدا بفيد ثقيل وانا لنعلم انه لو قال وكان مقيدا مغلولا لم يكن الكلام في حسنه * وأما يخيف في موضع يروع فالفرق بينهما أن راع يدل على هزة وقلق بعرض في قلب الانسان من شيء يرد عليه ويظهر له بغتة وان كان قد يكون عن خوف فليس هو نفس الخوف يدل عليه قولهم راعني حسنه بمعنى أعجبنى ولو لا ما ذكر لما جاز ذلك لان استحسنان الشيء لا يقتضي الخوف * وأما وما بك مرضة فظاهر الركافة لانه يقال مرض مرضة أى مرة والمعنى في البيت الجنس ويقال هو صحيح مابه علة ولا يقال مابه مرضة

﴿ الباب الثاني في المحاسن والمزايا الحاصلة بسبب الالفاظ وما يتبعها ﴾

وفيه مقدمة وثلاثة أركان

أما المقدمة فإن حصر أقسام تلك المحاسن . لما دللنا على أن التفصاح لا يؤز أن تكون صفة لفظ فلنبين الآن أقسام المزايا الحاصلة للكلام بسبب الالفاظ والكنايات فنقول

اعلم أن للأشياء أربع مراتب في التحقيق (الاولى) حصولها وتحقيقها في أنفسها (الثانية) حصول تصوراتها والعلم بها عند العقل (الثالثة) الالفاظ الدالة على تلك الصور (الرابعة) الكتابات الدالة على تلك الالفاظ . ومزية الكلام في الحسن والجمال تارة تكون بسبب الكناية وتارة تكون بسبب

اللفظ من حيث هو وتارة بسبب اللفظ من حيث له الدلالة الوضعية
الاصلية وتارة بسبب اللفظ من حيث له الدلالة المعنوية الفرعية وغرضنا في
هذا الباب ان نتكلم في الاقسام الثلاثة الاول وهنا دقيقة وهي انه فرق بين
قولنا الحسن والمزية بمحصلان في المركبات بسبب أمور عائدة الي المفردات
وبين قولنا الحسن والمزية انما يحصلان في أنفس تلك المفردات فان الاول
هو الحق والثاني وان كان حقا فلا يكون الا نادرا

الركن الاول فيما يكون بسبب الكناية وذلك اما لامور عائدة الي
مفردات الحروف أو الي مفردات الكلم

فالاول على قسمين اما ان يعتبر حال الحرف في نفسه أو يعتبر حاله مع
غيره فالاول على وجهين (أحدهما) كون الحروف خالية عن النقط كقول
الحريري * اعدد لحسادك حد السلاح * (وثانيهما) ان تكون الحروف
كلها منقوطة كقوله

فتنتني فجنتني تجني * بتجن يفتن غيب تجني

وأما القسم الثاني فعلى وجوه ثلاثة الاول عدم اتصال الحروف بعضها ببعض
كقوله

وزر دار زر زور ود ازورارة * ودار رداح إن أردت دواء

والثاني ان تكون الحروف كلها متصلة كقول الحريري

* فتنتني فجنتني الخ *

وثالثها ان يكون أحد الحروف منقوطة والآخر غير منقوطة كقول

الحريري

أخلاق سيدنا تحب * وبعقوته يلب

وأما ما يكون لامور عائدة الى الكلمة ففيها الحيفاء وهي الكلام الذي جملة حروف احدى كلمتيه منقوطة وجملة حروف الكلمة الاخرى غير منقوطة كقول الحريري

الكرم ثبت الله جيش سعوذك يزين * واللؤم غص الدهر جفن
حسوذك يشين * ومنها تجنيس الخط كقوله تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون
صنما . ومنها المصحف وهو قريب من الاول الا أن الفرق هو أن
الغرض من المصحف لا يكون ما يشعر به ظاهره بل غيره وليس التجنيس
كذلك وهو اما مضطرب أو منتظم . فالمضطرب هو الذي لا بد فيه من
فصل الحروف المتصلة مثل ما قيل في قصورة بن محمد في تنور هيثم جمد
ومثله مقلوبا بابن بحر ترع في غريز خشاب . والمنتظم هو الذي لا يحتاج
فيه الى مثل ذلك مثل قولهم هو الحبيب المحب وهو شر الناس فهنا
لما يتعلق بالكناية

الركن الثاني ما يكون بسبب أمور عائدة الى اللفظ من حيث هو
لفظ وهو اما ان يكون بسبب أمور عائدة الى الحروف الحاصلة بسبب أمور
عائدة الى آحاد اللفظ من حيث هو لفظ واما ان يكون بسبب أمور عائدة
الى آحاد الحروف أو الى حال تركيبها أو الى الكلمة الواحدة أو الى الكلمات
الكثيرة فظهر ان الكلام في هذا الركن يتعلق بأربعة أطراف (الاول)
فيما يتعلق بآحاد الحروف وفيه فصلان

﴿ الفصل الاول في مخارج الحروف ﴾

ذكر علي بن عيسى عن النحاة ان مخارج الحروف ستة عشر (الاول)

أقصى الحلق ويخرج منه الهمزة والهاء والالف (الثاني) وسط الحلق وهو العين والحاء (الثالث) أدناه الى القم وهو الغين والحاء (الرابع) أقصى اللسان وما فوقه الى الحنك وهو القاف (الخامس) أسفل من موضع القاف من اللسان قليل وما يليه من الحنك وهو الكاف (السادس) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهو الجيم والشين والياء (السابع) من أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهو الضاد (الثامن) من حافة اللسان من أدناها الى منتهى طرف اللسان ما بينه وبين ما يليها من الحنك الاعلى ما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية وهو مخرج اللام (التاسع) من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون (العاشر) من مخرج النون غير انه أدخل في ظهر اللسان قليلا لا يخرج منه الى اللام مخرج الراء (الحادي عشر) فيما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء (الثاني عشر) مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد (الثالث عشر) مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والتاء (الرابع عشر) من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء (الخامس عشر) مما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو (السادس عشر) من الحياشيم مخرج النون الحفمية وقال الخليل الدلافة في المنطق انما هي بطرف أسلة اللسان وذلق اللسان بجدي طرفيه كذلق السنان قال ولا ينطق شاة اللسان الا بثلاثة أحرف وهي التاء واللام والنون فلمنما تسمى هذه حروف الدلافة ولتحقق بها الحروف الشفهية وهي ثلاثة أيضا والباء والميم ثم قال ولما ذلقت هذه الحروف الستة ومعدل بين اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام فليس

شيء من بناء الخماسي التام يجري منها فإن وردت عليك كلمة خماسية أو رباعية معرفة من حروف الدلق ومن الحروف الشفهية فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب

وقال أيضا المين والقاف لا يدخلان في بناء الاحسناء لانهما أطلق الحروف فأما المين فأنصع الحروف جرسا فاذا كانتا أو احدهما في بناء حسن البناء لنصاعتهما فإن كان البناء اسما لزمته السين والدال مع لزوم العين أو القاف لان الدال لانت عن صلابه الطاء وكرازتها وارتفعت عن خفوت التاء فحسنت وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاي كذلك * وقال في الهاء تحتل في البناء لئنها وهشاشتها انما هي نفس لا اعتياض فيها وهذه الاعتبار لا بد من رعايتها ليكون الكلام سلسا على الأسلات عذبا على العذبات وهي كالشرط للفصاحة والبلاغة



❦ الفصل الثاني فيما يحصل للكلام من الحسن بسبب آحاد الحروف ❦
فإنها الحذف وهو ان تحترز عن حرف أو حرفين في الكلام اظهاراً للمهارة في تلك اللغة وهذا كما أن واصلاً كان يحترز عن الراء للثقله فحرب في انه كيف يعبر عن معنى قولنا اركب فرسك واطرح رحلك فقال في المال ألق قناتك واعل جوادك. والحريري بلغ الناية في ذلك حيث ذكر أشعارا حذف عنها الحروف المنقوطة بأسرها وأشعارا حذف عنها غير المنقوطة * ومنها الاعنات وهو التزام حرف قبل حرف الروى أو الردف من غير ان يكون ذلك واجبا في رعاية السجع كقوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تهر

(الطرف الثاني في تركيب الحروف) والشرط فيه ان يكون التركيب معتدلاً المزاج فان من التركيبات ما يكون متنافراً جداً كقوله
وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر
وكقوله

لم يضرها والحمد لله شيء * وانشت نحو عزف نفس ذهول
ويقال انه لا يستطيع أحد أن ينشد هذين البيتين ثلاث مرات فلا
يتتبع ولا يتلجلج. ومنها ما يكون ثقیلاً لكن لا الي هذا الحد كقول
أبي تمام

كريم متى أمدحه أمدحه والوري * جيما ومهما لمته لمته وحدي
ومنه ما يكون فيه بعض الكفاة الا أنه لا يبلغ أن يعاب صاحبه
والسبب في هذا التنافر اما القرب القريب لمخارجها وذلك لان ما كان كذلك
يحتاج فيه الي حبس الصوت في زمانين متلاصقين فلا يظهر الحرف الاول
واما وجوب العود الى ما عنه البدؤ كقولهم المضمع^(١) ثم اعلم ان هذه الدرجات
كما ترتبت في جانب اثقل فهي موجودة في جانب السلسلة حتي ان الكلمة
قد تكون في غاية السلسلة

ثم ان اصحاب اللفظ قد بلغ غلوهم في مذهبهم الي أن قصرُوا الفصاحة والبلاغة
على هذا القدر وهو باطل من وجوه ثلاثة (الاول) لو كانت الفصاحة مقصورة
على هذا الاعتبار لوجب أن لا يسد الاستعارة والسكناية والتشبيه ولا
حسن الفصل والوصل ورعاية التقديم والتأخير وغيرها من أبواب الفصاحة
وبطلان ذلك معلوم بالضرورة (الثاني) يلزم أن تكون الألفاظ المنظومة

لا على وجه يقصد بها الفائدة ولا على نسق المعاني اذا كانت معتدلة المزاج أن تكون في غاية النصاحة وذلك باطل فان شرطوا فيه كونه مفيداً للمعنى فهو أيضاً باطل من حيث ان الالفاظ السليمة عن الحروف المتنافرة المنطبقة على المعاني المتناسبة ليست عزيزة الوجود فقولنا أطال الله بقاءك وأدام عزك وأثم نعمته عليك ألفاظ سليمة عن الحروف المتنافرة بل الالفاظ السوقية الساقطة أكثرها بريء عن الحروف المتنافرة ولذلك لا توجد الكلمة الثقيلة الا نادراً (الثالث) أنه يلزم أن يكون القرآن معجزاً لا بما هو قرآن لانه انما كان قرآناً لكونه كلاماً منظوماً مفيداً للمعاني ولما بطل ذلك بطل ما قالوه (الطرف الثالث فيما يتعلق بالكلمة وذلك من وجهين)

الاول أن تكون متوسطة في قلة الحروف وكثرتها. فأما الحرف الواحد فليس بمفيد أصلاً. وأما المركبة عن حرفين فليست أيضاً في غاية المندوبة بل البالغ منها الثلاثيات لاشتمالها على المبدأ والوسط والنهاية والسبب فيه ان الصوت تابع للحركة والحركة لا بد لها من هذه الامور فتي كانت هذه المراتب أتم ظهوراً في الحركة كان الكلام أسهل جرياناً على اللسان وأما الرباعيات والخماسيات فلا يخفى ثقلها والسبب فيه زيادتها على الدرجات الثلاث التي تتعلق بها كمال الصوت (الثاني الاعتدال) في حركات الكلمة فاذا توالى خمس متحركات كان ذلك في غاية الخروج عن الوزن ولذلك كان الشعر لا يحتملها وأما أربع حركات فانها في غاية الثقل أيضاً بل المفيد توالي حركتين يعقبهما سكون أو إن كان لا بد فتوالي ثلاث حركات

﴿ الطرف الرابع فيما يتعلق بالكلمات المترتبة ﴾ وهو على قسمين فانه ما أن يكفي في تحقيقه اعتبار حال كلمتين فقط أو يحتاج فيه الى مزيد من ذلك

فالقسم الاول يشتمل على أربعة فصول

﴿ الفصل الاول في التجنيس ﴾

المتجانسان إما أن يكونا مفردين أو أحدهما مفرداً والآخر مركب
أو كلاهما مركب فإن كانا مفردين فالمجانسة التامة انما توجد اذا تساويا في أنواع
الحروف وأعدادها وهيئاتها كقوله

لشؤون عيني في البكاء شؤون * وجفون عينك للبلاء جفون
فأما اذا اختلفا في أحد هذه القيود فاما أن يكون الاختلاف واقعاً في هيئة
الحروف فقط أو في أعدادها فقط أو في أنواعها فقط أو في قيدين من هذه
القيود. أما اذا كان الاختلاف واقعاً في هيئة فقط فهو المسمى بالتجنيس الناقص
ولا يخلوا إما أن يكون الاختلاف في هيئة الحركة كقولهم جبة البرد جنة
البرد والمقصود هو البرد والبرد أو في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك
الشرك أو في التخفيف والتشديد كقولهم الجاهل اما مفرط أو منفرط . وأما
اذا كان الاختلاف واقعاً في أعدادها فقط فذلك إما أن يوجد في إحدى
الكلمتين ولا يوجد في الثانية وكل ما وجد في الثانية فهو موجود على استقامة
في الاولى وهو المسمى بالمبذيل وذلك اما أن يقع في أول الكلمة كقوله
تعالى والتمت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق أو في وسطها كالكمد
والسكد والرد والرد أو في آخرها كقول أبي تمام

يمدون من أيد عواص عواصم * يصول بأسياف قواض قواضب
وأما اذا كان الاختلاف واقعاً في أنواعها فقط فالشرط أن لا يقع الاختلاف
بأكثر من حرف واحد ثم ان الحرفين اللذين وقع الاختلاف فيهما اما أن

أكونا متقاربين أولاً يكونا متقاربين فالأول يسمى المضارع والمطرف وذلك
أما في أول الكلمة كقولهم بني وبينه ليل دامس وطريق طامس * أو في
وسطها كقولهم خصصتني ولكن خسستني أو في آخرها كقوله صلى الله عليه
وسلم الخير معقود بنواصي الخيل * وأما أن كان الاختلاف بحرفين غير متقاربين
فيسمى التجنيس اللاحق وهو أيضاً إما أن يقع في آخر الكلمة كقوله تعالى
(وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف) أو في وسطها كقوله تعالى (وانه على
ذلك لشهيد وانه لبّ الخير لشديد) أو في أولها كقول الحريري

* لا أعطي زمامي * من يخفر ذمامي

ولا أغرس الأيادي * في أرض الأعادي

فهذا كله نظر في أنفس المفردات المتجانسة فاما النظر في مواضعها فلا
يخلو إما أن يجهل في مقابلة البعض عند التسجيح وهو ظاهر وأما أن يضم
البعض إلى البعض في أواخر الاسجاع وقوا في الأبيات وهذا يسمى مزدوجاً
ومكرراً ومردداً وهو على قسمين تارة يكون في صدر اللفظ الأول حرفان
أبداً كقولهم النبيذ بغير النهم غم وبغير الدسم سم ولا يكون تارة كقولهم من
طالب شيئاً وجدّ وجد ومن قرع باباً ولجّ ولج
واعلم أن المتجانس قد يكون مذكوراً صريحاً وقد يكون مذكوراً بإشارة كقوله
حلقت لحية موسى باسمه * وبهارون إذا ما قلبا

فقد فرغنا من أقسام ما يكون الاختلاف في قيد واحد أما إذا كان في
قيدين فهو التجنيس المشوش كقولهم فلان مديح البلاغة ليق البراعة فلو كانت
عينا الكلمتين متحدتين لكـ - تجنيس تصحيف أو لا ماها متفتتين لكان
مضارعاً فلما لم يكن كذلك بقي مذهبياً * واذا قد أتينا على أقسام مجانسة

المفردين فلنذكر مجانسة المفرد والمركب وهو على ضربين متشابه لفظ
وخطا ومتشابه لفظا لا خطا فالاول كقوله

اذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدولته ذاهبه

والثاني يسجي بالتجنيس المفروق وهو كقوله

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا * ما الذي ضر مدير الجام لو جاء لنا
وأما تجنيس الخط فقد ذكرناه

﴿ الفصل الثاني في الاشتقاق ﴾

وهو أن تجيء بالفاظ يجتمعها أصل واحد في اللغة كقوله تعالى فأقم
وجهك للدين القيم وقوله يحق الله الربا ويربي الصدقات وقوله فروع
وريحان وجنت نعيم وقوله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة * وم،
يشبه المشتق وليس منه قوله تعالى وجنى الجنة دان وقوله قال إني امسككم
من القالين وانما أوردنا الاشتقاق في هذا الباب وإن كان لا بد فيه من رعاية
المعنى لقربه من التجانس

﴿ الفصل الثاني في رد المعجز على المصادر ﴾

وهو كل كلام وجد في نصه الاخير لفظ يشبه لفظا موجودا في نصه الاول
ثم اللفظان اما أن يكونا متشابهين من جميع الوجوه وهما إما أن يكونا
موضوعين لمعنى واحد أو لمعنيين واما غير متشابهين من جميع الوجوه بل
من بعض الوجوه فاما أن يكون بين معنيهما مشابة من بعض الوجوه
وهما اللفظتان المشتركتان في الاشتقاق أولا مشابة بينهما أصلا وهما اللفظتان

اللتان بينهما شبه الاشتقاق وظاهران وجوه المشابهة أربعة (الاول)
 أن يشترك اللفظان صورة ومعني (الثاني) أن يشتركا صورة لا معني الثالث
 أن يشتركا في الاشتقاق (الرابع) أن يشتركا في شبه الاشتقاق * ثم ان اللفظتين
 لمتشابهتين اما أن يكونا طرفين أو حشوين أو يكون الصدر طرفيا والعجز
 حشويا أو يكون الصدر حشويا والعجز طرفيا * فاما القسم الثاني والثالث فلم
 أظفر بامثلتهما * وأما القسم الاول وهو أن يكونا طرفين ففيه الاقسام الاربعة
 المذكورة وهو انهما اما أن يتفقا لفظا ومعني كقوله

سكران سكر هوى وسكر مدامة * اني يفني فني به سكران
 و يتفقا لفظا ويختلفا معني كقوله

ذوائب سود كالعنا قيد ارسلت * فمن أجلاها منا الذنوس ذوائب
 أو يتفقا في الاشتقاق كقوله

ثلبك أهل الفضل قد دلى * انك منقوص ومشلوب

أو توجد مشابهة الاشتقاق كقوله تعالى اني لعلمكم من القالين
 أما القسم الثاني وهو أن يكون الصدر حشويا والعجز طرفيا فالاقسام
 الاربعة المذكورة حاصلة فيه * ثم ينقسم كل قسم منها الى أربعة أقسام فانه اما
 ان يقع الصدر في حشو المصراع الاول أو في آخره أو في أول الثاني أو في
 وسطه وهذا القسم الأخير لم أظفر بامثلة أقسامه فبقيت الاقسام المعتبرة في
 كل قسم ثلاثة * فالقسم الاول وهو المتفقان لفظا ومعني فاما أن يكون الصدر
 في حشو المصراع الاول أو آخره أو أول الثاني مثال الاول قوله

أما القبور فانهن أو اس * بجوار قبرك والديار قبور

﴿ ومثال الثاني ﴾

ومن كان بالبيض الكواكب منرما * فما زلت بالبيض القواضب منرما
﴿ومثال الثالث﴾

وان لم يكن الا معرج ساعة * قليلا فاني نافع لي قليلها
(القسم الثاني) وهو المتحدان لفظا لا معنى وهو أحسن من القسم الاول
فالاقسام الثلاثة من أن الصدر اما في حشو المصراع الاول أو في آخره أو
أول الثاني حاصلة فيه مثال الاول

واذا البلابل أفصحت بلغاتها * فانف البلابل باختساء بلابل
﴿ومثال الثاني﴾

فشفوف بآيات المثاني * وشفوف برنات المثاني

﴿ومثال الثالث﴾

وما لك زمان السوء من حيث لا يرى * فرام ولم يظفر بما هو راميا
(القسم الثالث) وهو المختلفان من بعض الوجوه المتحدان في الاشتقاق فالاقسام
الثلاثة حاصلة فيه الاول قوله

وما ان شبت من كبر ولكن * لقيت من الاحبة ما أشابا

﴿ومثال الثاني قوله﴾

ففعلك ان سئلت لنا مطيع * وقولك ان سألت لنا مطاع

﴿ومثال الثالث قول أبي تمام﴾

ثوي في الثري من كان يحى به الوري * وينعم صرف الدهر نائله النعم
وقد كانت البيض البوائر في الوغي * بوائر فهي الآن من بعده بئر
(القسم الرابع) وهما اللذان بينهما شبه الاشتقاق فالاقسام الثلاثة عائدة فيها

﴿مثال الاول﴾

إذا العزاء حلت دار قوم * فليس تزول إلا بالعزاء

﴿ ومثال الثاني قول الحريري ﴾

ومضطلع بتلخيص الممانى * ومطلع الي تخليص عاني

﴿ ومثال الثالث ﴾

لممري لقد كان الثريا مكانه * ثراءً فاضحى الآن مثواه في الثري

﴿ الفصل الرابع في القلب ﴾

وهو اما في الكلمة الواحدة أو في الكلمات فان كان في الكلمة الواحدة
فاما ان يتقدم كل واحد من حروفها على ما كان متأخرا عنه او يصير بعض
لحروف كذلك دون بعض فالاول يسمى مقلوب السجل مثل الفتح والحتف
في قوله

حسامك منه الاحباب فتح * ورمحك منه الاعداء حتف

ثم ان وقع مثل هاتين الكلمتين على طرفي البيت سمي مقلوبا مجنى كقوله

ساق هذا الشاعر الحية * ن الى من قلبه قاس

سارى القوم فالهم * علينا جبال راسى

وان كان التقديم والتأخير في بعض حروف الكلمة سمي مقلوب البعض

كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم استر عورتنا وآمن روعاتنا وأما ان كان

القلب في مجموع كلمات بحيث يكون قرابتها من أولها الي آخرها عين قرابتها

من آخرها الي أولها فذلك مقلوب مستو * قول الحريري

اس أرملا اذا عري * وارع اذا المرأسا

القسم الثاني ما يحتاج فيه الي أزيد من كلمتين وفيه ثلاثة فصول

نهاية الإيجاز

﴿ الفصل الاول في السجع ﴾

قال علي بن عدي انه تكلف التقية من غير تأدية الوزن وأصله من سجع الحمامة وهو على ثلاثة أقسام فاما ان تكون الكلمتان متساويتين في عدد الحروف وفي نوع الحرف الأخير فينسي بالتوازي (كقوله تعالى) فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة واما ان يختلفا في العدد ويتقفا في الحرف الأخير فينسي بالمطراف (كقوله تعالى) ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا واما ان يتقفا في عدد الحروف ولا يتقفا في الحرف الأخير فينسي بالتوازن (كقوله تعالى) ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وهذا القسم خارج عن الحد المذكور * ثم ان روعي التساوي في جميع كلمات القرائن كان أحسن (كقوله تعالى) وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم . واعلم ان السجع قد يكون متكلفا بالتعسف وعلامته ان يكون الحرف لم يحتاج اليه لاجل المعنى وانما احتيج اليه لاجل التقية أو ان كان فيه معنى فقد ترك الأولى منه لاجل التقية وذلك هو السجع القبيح * والبالغ الى النهاية في ذلك القبيح ما يروى عن مسيامة الكذاب يا ضفدع نبي نبي كم تقين لاء الماء تكديرين ولا الشراب تمنين وقوله اسجاح قومي فادخل الخدع * فقد هي لك المضجع ان شئت سلقناك * وان شئت على أربع فهذا معني سخيف، وهو متكلف ضعيف

﴿ الفصل الثاني ﴾

في تضمين المزدوج وهو أن يكون المتكلم بعد رعايته الاسجاع يجمع في أثناء القرائن بين لفظتين متشابهتي الوزن والروى كقوله تعالى (وجئتك

من سبا بنبا بيقين وقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون هينون اينون وكقولهم
فلان رفع دعامة الحمد والمجد باحسانه وبرز بالجد والجد على أقرانه

﴿ الفصل الثالث في الترضيع ﴾

وهو أن تكون الالفاظ مستوية الاوزان متفقة الاعجاز كقوله تعالى
(ان الينا ايابهم . ثم انّ علينا حسابهم) . وقوله (انّ الابرار انى نديم . وانّ
النجار انى جعيم) وقد يجيء مع التجنيس كقولهم ماوراء الخلق الدميم . الا
الخلق الدميم (الركن الثالث) ما يتناق بالدلالة اللفظية وذلك من أربعة
أوجه (الاول) أن تكون الكلمة عربية أصليّة ليست مما أحدثها
المولودون ولا مما أخطأت العامة فيها (الثانى) أن يكون أجرى على مقاييس
اللغة وقوانينها (الثالث) المحافظة على قوانين النحو والاعراب والاحتراز
عن اللاحن (الرابع) الاحتراز من الالفاظ الغريبة الوحشية والدليل على
كون ذلك معتبراً انك تقرأ السورة من السور الطوال فلا تجد فيها من
الغريب شيئاً كبيراً واذا تأملت ما جمعه العلماء فى غريب القرآن لم تكن
الغربة الا سبب الاستعارات والتشبيهات كقوله تعالى وأثربوا فى قلوبهم
العجل . ومثل خالصوا نجياً . ومثل فاصدع بما تؤمر

فأما أن تكون الالفاظ فى نفسها غريبة فليس ذلك الا فى كلمات
معدودة كقوله تعالى عجل لنا قطناً * وقوله ذات ألواح ودسر * وقوله جعل
ربك تحنك سرياً ولانه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريباً لما صح التحدى
به لان ذلك اما أن يكون مع من يعلم أمثال تلك الغرائب أو مع من يعلم
أمثال تلك الغرائب أو مع من لا يعلمها * فان كان مع من يعلمها أمكنه

معارضتها وإن كان مع من لا يعلمها كان ذلك نازلاً منزلة مخاطبة النبي بالبرية
وذلك غير جائز فظهر أن استعمال الغريب لا يفيد الكلام حسناً أصلاً * ثم
الكلام في هذا القسم وبالله التوفيق

﴿ القسم الثاني في أحكام الدلالات المعنوية ﴾

اعلم أن الالفاظ المفردة لا تستعمل لافادتها مدلولاتها المعنوية الا عند التركيب
والمركبات أصنافها كثيرة ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة
وتظهر فيه الدقائق العجيبة * والاسرار الغريبة * من علم المعاني والبيان فلاجل
ذلك آثرنا أن نشير الى بعض أحكام الخبر قبل الخوض في سائر الاقسام *
وقد رتبنا مباحث هذا القسم في خمس قواعد * القاعدة الاولى في أحكام الخبر
وفيها ستة عشر فصلاً



﴿ الفصل الاول في أنه ليس النرض الاصيلي ﴾

من وضع الالفاظ المفردة افادتها لمسمياتها *

وذلك لان افادتها موقوفة على العلم بكونها موضوعة لها وهذا العلم
متوقف على العلم بتلك المسميات فلو استمدنا العلم بتلك المسميات من تلك
الاسامي لزم الدور * وقوله تعالى أنبئوني بأسماء هؤلاء يقتضي أن يكون
المخاطبون بهذا الخطاب عالمين بتلك الاشياء حتى يصح مطالبتهم بذكر اسمائها
بل الحق أن النرض الاصيلي من وضع المفردات لمسمياتها أن يضم بعضها
الى بعض ليحصل منها الفوائد المركبة وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب
منها واعلم أنه يلزم مما بيناه ان يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة نعيق الغراب
في الخلوة عن المائدة

﴿ الفصل الثاني في حدّ الخبر ﴾

قد ذكرنا أن الذي يهمننا من ذكر أصناف المركبات الخبر فلنذكر حدّه وهو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الي معلوم بالنفي أو بالاثبات * ومن حدّه بأنه المحتمل للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور * ومن حدّه بالمحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب واقع في الدور مرتين * واعلم ان تسمية أحد جزئي الخبر بكونه خبرا محجاز كما يفعله النحويون



﴿ الفصل الثالث في انه لا دلالة للخبر على أعيان الموجودات ﴾

قولك خرج زيد لا دلالة له على خروج زيد بل على حكمك بذلك اذ لو دل على خروج زيد لكانت هذه الالفاظ متى وجدت وجد خروج زيد لاستحالة انفكاك الدليل عن المدلول ولو كان كذلك لكنت لا تسمع الرجل يثبت أو ينفي الا اذا تيقنت ثبوت مثبتته أو انتفاء منفيته بل لو أثبتته واحد ونفاه آخر لزم اجتماعهما جميعا ولأن الانسان اذا ظهر له من البعد ما ظنه حبرا أخبر عنه بأنه حبر ثم اذا ازداد القرب وعرف انه حيوان لكنه ظنه طيرا سماه بذلك ثم اذا ازداد القرب وعرف انه انسان سماه بذلك فالأخبار عنه بهذه الاشياء عند اختلاف التخيلات يدل على أن الخبر لا يتناول الا حكم العقل بذلك * ولان قولنا خرج زيد من قول الكاذب يدل على ما يدل عليه من قول الصادق والا لكان اما خالوا من المعنى أود الاعلى معني آخر والقسمان باطلان فثبت الاول وهو المطاوب



﴿ الفصل الرابع في أن الاخبار حكم متقيد بقيدين ﴾

الاخبار بالاثبات أو النفي يقتضي مخبرا عنه ومخبرا به ففي الاثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له فاذا قلت زيد ضارب أو ضرب زيد فقد أثبت الضرب وصفا أو فعلا لزيد وكذلك النفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه فعلى هذا الاثبات لا بد وأن يكون متعلقا بأمرين ليكون أحدهما مثبتا والآخر مثبتا له * وكذلك النفي متعلق بأمرين ليكون أحدهما منفيًا والآخر منفيًا عنه * ويلزم أن يكون لكل واحد من حكمي الاثبات والنفي تقييدان

بيان ذلك إذا قلت ضرب زيد فقد قصدت إثبات الضرب لزيد فقولك إثبات الضرب تقييد للاثبات وقولك لزيد تقييد بأنه له وكما لا يتصور أن يكون هاهنا إثبات مطلق غير مقيد بوجه أعني أن يكون إثبات من غير مثبت كذلك لا يتصور هنا إثبات مقيد بمقيد واحد مثل إثبات شيء فقط دون أن تقول إثبات شيء لشيء وهكذا النفي لا بد وأن يتقيد مرتين والتحقيق فيه أن النسبة بين المنسوب والمنسوب له لها تعلق بهما فلها بسبب كل واحد منهما تقييد على حدة

﴿ الفصل الخامس في معنى اسناد الفعل الى الفاعل ﴾

تارة يراد به وقوع الفعل بقدرة الفاعل . وتارة يعنى به مجرد اتصافه . فالأول مثل قولك ضرب زيد . والثاني مثل قولك مرض زيد بل قولك علم الله كذا وقدر عليه . وقد يتصور في الفعل أن يكون مسندا الى فاعله بالاعتبارين جميعا مثل قولك قام زيد فإن القيام مسند اليه لكونه فاعلا له ولكونه صفة له أيضاً وهما متغايران فإنه بجهة الموصوفية بالقيام مشارك

سجّر القائم على ساقه ولكن من حيث المؤثرية مغايره وبالجمله فلا شك
تغاير الاعتبارين وعدم تلازمهما والحق امكان اجتماعهما وان كان لقوم
به منع

﴿ الفصل السادس في الافعال المتعدية ﴾

منها ما يتعدى الى المفعول به كضربت زيدا فزيدا مفعول به لانك
لمت الضرب به ولم تفعله في نفسه . ومنها ما يتعدى الى المفعول المطلق
لحقيقى كقولك فعل زيد القيام فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به
وأحق منه ان تقول خلق الله العالم فالمنصوب فيه مفعول مطلق لا مقيّد
اذ من المحال ان يكون معنى خلق الله العالم انه فعل الخلق به فان خلق العالم
ان كان غير العالم لم يخل من ان يكون مخلوقا فيستدعى خلقا آخر ويتسلسل
ولا يكون مخلوقا فيلزم من قدمه قدم العالم

﴿ الفصل السابع في أن الاثبات انما يتقيد بالمفعول الحقيقي لا بالمفعول به ﴾
نحو قولك ضرب زيد عمرا معناه اثبت زيد الضرب بعمرو فالاثبات
انما تقيد بالضرب الذي هو المفعول الحقيقي لا بعمرو الذي ليس بمفعول
في الحقيقة لان المفعول به اذا لم يكن فمال لك لم يكن الاثبات منتسبا اليه
فلا يكون له به تقيد نعم الضرب تقيد به والضرب هو المثبت والمثبت
تقيد بالمفعول به وأما الاثبات فليس له به تقيد أصلا

﴿ الفصل الثامن في ان الفعل المتعدي الى جميع مفعولاته خبر واحد ﴾
اذا قلت ضرب زيد عمرا يوم الجمعة خلف المسجد ضربا شديدا تأديبا
له لم يكن الخبر الا بشيء واحد عن شيء واحد لانك لم تأت بهنذه الكلم

لتخبر بها عن الفاعل بل ليقيد به الفعل المخبر به عن الفاعل والمعنى اسناد الضرب
المقيد بهذه القيود الى زيد ويظهر منه ان الكلام يخرج بذكر المفعول به الى معنى
غير الذي كان عند عدم ذكر المفعول به وأن وزان الفعل الممدى الى المفعول
به مع الفعل المطلق وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياءه
كقوله جاءني رجل ظريف مع قولك جاءني في انك لست في ذلك كمن
يضم معنى الى معنى وفائدة الى فائدة ولكن كمن يريد هنا شيئاً وهناك شيئاً
آخر فاذا قلت ضربت زيداً كان المعنى غيره اذا قلت ضربت ولم تذكر مضروباً
مخصوصاً * واذا قلت ضربت زيداً تقويماً له كان المعنى غيره اذا قلت ضربت
زيداً ولم تزد * وهكذا يكون الامر أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد
صار غير الذي كان * واعلم أن حكم المفعول معه يفاير حكم سائر المفعولات
لانه اذا ذكرته صار الخبر في حكم الخبرين

﴿ الفصل التاسع في أن حكم المبتدأ والخبر في هذا الباب ما ذكرناه كقوله ﴿
كان مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه
فقوله كان مثار النقع الى وأسيافنا جزؤ واحد ليل تهاوى كواكبه بمجملته الجزؤ
الذي مالم تأت به لم تكن قد آتيت بكلام * وكذلك قول امرئ القيس
كان قلوب الطير رطباً وبائساً * لدي وكرها العناب والحشف البالي
جزؤ واحد

﴿ الفصل العاشر في الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية في المعنى ﴿
الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فاذا قلت زيد منطلق لم يفد الا

سناد الانطلاق الى زيد * وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها فاذا قلت انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد وكل ما كان زمانيا فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد فاذا أخبرنا بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد والاسم لا يقتضى ذلك

ويشبه أن يكون الاسم في صحة الاخبار به أعم وإن كان الفعل فيه أكل وأثم لأن الاخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك والاخبار بالاسم لا يقتضى ذلك * واذا عرفت ذلك فنقول

إن كان الغرض من الاخبار الاثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب أن يكون الاخبار بالاسم كقوله تعالى وكلهم بأسط ذراعيه بالوصيد لانه ليس الغرض الا اثبات البسط للكاتب فاما تعريف زمان ذلك فليس بمقصود وأما اذا كان الغرض من الاخبار الاشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له لفعل كقوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء فان المقصود بتمامة لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق بل بكونه معطيا للرزق في كل حين وأوان



﴿ الفصل الحادى عشر فى حقيقة المبتدا والخبر ﴾

ومتى اجتمعت الذات والصفة فالذات أولي بالمبتدئية والصفة بالخبرية ثم اما أن يكون اللفظ كذلك أو يعكس * والاول اما أن لا تدخل لام تعريف على الخبر وهو قولك زيد منطلق أو تدخل عليه كقولك زيد المنطلق وزيد هو المنطلق * وأما ان عكس فأخبر بالذات عن الصفة فهو كقولك لمنطلق زيد * وتحقيق الفرق بين هذه الثلاثة يستدعي تقديم مقدمة

﴿ الفصل الثاني عشر في المقدمة ﴾

لام التعريف قد تكون لتعريف الحقيقة فقط * وقد تكون لتعريف
عند عمومها * وقد تكون لتعريفها عند تشخيصها * واعتبار الحقيقة من حيث
هي هي مغاير لا اعتبارها عند عمومها وتشخيصها لأن اعتبار الحقيقة أن تضمن
الاعتبارين وجب أن يكون كل ما يتحقق فيه تلك الحقيقة واحداً وكثيراً
وان تضمن أحدهما وجب أن لا تحصل الحقيقة إلا لأحد القسمين
مثلاً قولنا السوادية أن اقتضت التعدد والتوحد فحيثما وجدت وجب
مما . وان اقتضت التعدد فقط وجب أن لا تتحقق السوادية في السواد
الواحد . وان اقتضت الاتحاد فقط وجب أن لا تتحقق في السواد
الكثيرة

واذا ثبت أن اعتبار الحقيقة مغاير لاعتبار توحيدها وتكثيرها فنقول
لام التعريف مستعملة في الاعتبارات الثلاثة فإذا قلت الرجل خير من المر
فتارة تعني به العموم . وتارة تعني به شخصاً معيناً وذلك إذا مضى ذاك
رجل معين فإذا أقبل قلت الرجل خير من المرأة وتعني به ذلك الشخص
وتارة تعني به تلك الحقيقة وذلك إذا كان المراد إثبات الحكم لتلك الحقيقة
مع قطع النظر عن عمومها وخصوصها

﴿ الفصل الثالث عشر في الفرق بين قولنا زيد منطلق ﴾

« وقولنا زيد المنطلق وقولنا المنطلق زيد »

إذا قلنا زيد منطلق أفاد ثبوت الانطلاق لزيد من غير إفادة لدو
ذلك الثبوت أو انقطاعه ومن غير اشعار منه بالزمان المخصوص لذلك

أبوت بل على ما يعم المؤقت والمقيّد ومقابليهما . وإذا قلت زيد المنطق
زيد هو المنطق فاللام في الخبر تقيّد انحصار الخبر به في الخبر عنه مع
قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه

ثم أنها إما أن تكون لتعريف المهور السابق وذلك مثل ما إذا
اعتقدت وجود انطلاق معين ولكن لا يعلم أن المقصود به زيد أو عمرو
إذا قلت زيد هو المنطق عينت أن صاحب ذلك الانطلاق المعين هو زيد
لقد أفاد انحصار ذلك الانطلاق المعين في زيد

وأما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه مفيدا للانحصار مثلا إذا قلت زيد
المنطق وأردت به حقيقة المنطق مع قطع النظر عن شخصيتها وعمومها
أفاد انحصار ثم ينظر فإن أمكن الانحصار ترك الكلام على حقيقة والاجعل
المبالغة * أما وجه تزييله على الحقيقة فكما إذا قيدت الخبر به بقيد يمكن أن
يكون منحصرا في شخص واحد مثل قولك هو الوفي حين لا تظن بأحد
آخر * وأما وجه تزييله على المبالغة فكذلك زيد هو الجواد وهو العالم فإنا
لما علمنا امتناع انحصار حقيقة علمنا أنه قيل ذلك على طريق المبالغة

واعلم أن اللام قد تقيّد مع انحصار فائدة أخرى فإذا قلت هو البطل
المحامي وهو المرتجى المتق فكانك تريد أن تقول لصاحبك هل سمعت
البطل المحامي وهل حصلت معني هذه الصفة وكيف ينبغي أن يكون الرجل
حتى يستحق أن يقال له ذلك، فإن أردت العلم بذلك فعليك بهذا الرجل
فإنه صاحبك وعنده بنيتك * وحاصله أنه مع ما أفاد من انحصار الخبر في
المبتدأ أفاد باوغ المبتدأ في استحقاقه لما أخبر عنه به إلى حيث صار معرّفا
لحقيقة ودليلا على وجوده فكانك تعرف حقيقة الشجاعة وتدل على وجودها

زيد المشار اليه

قال الشيخ الامام وقد تجي لام التعريف لا للحصر كقوله الخ
 اذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميلا
 لم ترد ان ما عدا البكاء عليه ليس بجميل ولا حسن ولكنها أرادت أن تدل
 في جنس ما جنسه الحسن الظاهر الذي لا يتكره أحد
 وأقول لو جعل ذلك مفيدا للحصر على وجه المبالغة لم يكن فيه خال
 هذا كله اذا كان لام التعريف في الخبر لافادة الحقيقة فأما هل تفيد العموم
 فالاشبه انه غير جائز الاعلى تأويل وهو أن يكون يبنى قولنا أنت الشجاع
 أي أنت كل الشجعان كما يقال أنت الخلق كلهم أو أنت العالم وقال
 أبو نواس

وليس لله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد
 وهذا التأويل أيضا ليس يحسن لان هذا التأويل يفيد أن شجاعاته أمثال
 ما وجدت في الشجعان ولا يفيد نفي الشجاعة عن غيره وقوله أنت الشجاع
 يفيد نفي الشجاعة عن الغير فظهر ضعف هذا التأويل
 وأما اذا قلت المنطلق زيد فذلك انما تقوله اذا اعتقد معتقد أن
 انسانا قد انطلق ولكن لم يعلم أنه زيد أو عمرو فتقول المنطلق زيد أي
 الذي يعتقد فيه أنه منطلق هو زيد * والحاصل أن الاخبار يجب ان يكون
 عما يعرف بما لا يعرف فاذا قلت المنطلق زيد فالمنطلق معلوم أما الشخص
 الذي هو منطلق فجهول * واذا قلت زيد منطلق كان المقصود اثبات الانطلاق
 لزيد * واذا قلت زيد المنطلق كان المقصود إما حصر انطلاق معين أو
 حصر حقيقة الانطلاق اما تحقيقا أو مبالغة والله أعلم بالصواب

﴿ الفصل الرابع عشر في ابطال قول من يقول المبتدأ
والخبر اذا كانا معرفتين فليهما قدمته هو المبتدأ ﴾
المبتدأ موصوف والخبر صفة وكما يجب أن يكون أحدهما في الوجود
أولى بأن يكون موصوفا والآخر بأن يكون صفة فكذلك في اللفظ * فاذا
قلنا الله خالقنا ومحمد نبينا فالخالقية صفة الله تعالى والنبوة صفة لمحمد صلي
الله عليه وسلم فهما في الحقيقة متعينان للخبرية ولا يصلحان للمبتدئية



﴿ الفصل الخامس عشر في تحقيق المفهوم من الذي ﴾
هو الاشارة الى مفرد عند محاولة تعريفه بتخصية معلومة كقوله ذهب
الرجل الذي أبوه منطلق فأبوه منطلق قضية فاذا حاولت تعريف الرجل
بهذه القضية المأومة أدخلت عليه الذي وهو تحقيق قولهم انه مستعمل
لوصف المعارف بالجل فان الغرض من الوصف التمييز والتعريف



﴿ الفصل السادس عشر في أن الصدق والكذب ﴾

﴿ يتوجهان الى خبر المبتدأ لا الى صفة ﴾
انك اذا حكيت عن انسان أنه قال زيد بن عمرو سيد ثم كذبت لم يكن
انكارك متوجها الى كون زيد بن عمرو ولكن الى كونه سيدا لانك اذا
كذبت قائلا في كلام أو صدقته فانما ينصرف التكذيب منك والتصديق
الي اثباته ونفيه لا الي ما جعلته صفة * يدل عليه انك تجد الصفة ثابتة في حال
النفي كشيئها في حال الاثبات فاذا قلت ما جاءني زيد الظريف كان الظرف
مأبنا لزيد كشيئته اذا قلت جاءني زيد الظريف

ووجه آخر وهو أن الصفة ليس ثبوتها للموصوف لأجل إثبات المتكلم
إياها للموصوف لأن الاحتياج إلى ذكر الصفة لازالة اللبس فإذا قلت جاءني
زيد الظريف فالحاجة إلى ذكر الظرف لاحتمال أن فيمن جاء إليك واحد
آخر يسمى زيدا فإذا قلت جاءني زيد ولم تقل الظريف التبس على المخاطب فلا
يدري أهذا عنيت أم ذلك وإذا كان الغرض من ذكر الصفة ازالة اللبس كان
محالا أن تكون غير معلومة للمخاطب والآن كنت تبين الشيء للمخاطب
بوصف هو لا يعلمه وذلك محال فدل هذا على أنك إذا أخبرت عن مبتدأ
موصوف بشيء أن التصديق والتكذيب يتوجهان إلى ما أخبرت به لا إلى
الصفة

فهذا ما أردنا ذكره من أحكام الخبر في هذا الموضع ليكون كالمقدمة فيما
نريد الشروع فيه وله أحكام آخر سنذكرها في مواضعها إن شاء الله * وقد
حان أن نخوض في المقصود وهو المجاز والكنية

﴿ القاعدة الثانية في الحقيقة والمجاز ﴾

الحقيقة فعيلة بمعنى مفعولة من حق الله الأمر بحقه بمعنى أثبتته أو من
حقيقته أنا إذا كنت منه على يقين * وإنما سمي خلاف المجاز بذلك لأنه شيء
مثبت معلوم بالدلالة . والمجاز مفعول من جاز الشيء يجوزه إذا تمدها وإذا عدل
باللفظ عما يوجب أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه
الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا * ومباحث هذه القاعدة
محصورة في أربعة عشر فصلا



﴿ الفصل الأول فيما به يكون اللفظ مجازا وهو شيان ﴾

(الأول) أن يكون منقولاً عن معنى وضع اللفظ بأزائه أولاً وبهذا يتميز عن اللفظ المشترك * الثاني أن يكون ذلك النقل لمناسبة بينهما وعلاقة ولاجل ذلك لا توصف الاعلام المنقولة بأنها مجازات مثل تسمية رجل بالحجر فانه ليس هذا النقل لتعلق بين حقيقة الحجر وبين ذلك الشخص * وأما إذا تحقق الشرطان فانه يسمى مجازاً وذلك مثل تسمية النعمة أو القوة باليد لما بين اليد وبينهما من التعلق فان النعمة انما تعطي باليد والقوة انما يظهر كمالها في اليد * وأيضاً تسمية المزايدة راوية وهي اسم للبعير الذي يحملها في الاصل ومثل ما بين التبت والغيث والسماء والمطر حيث قالوا رعيننا الغيث يريدون التبت الذي الغيث سبب لنشئه عادة وقالوا أصابنا السماء يريدون المطر

﴿ الفصل الثاني في الفرق بين المجاز والكذب والدعوي الباطلة ﴾
انما يظهر هذا الفرق بالشرط الاول لان المبطل اذا أخرج الحكم عن موضعه وأعطاه غير المستحق لم يعرف انه انما أعطاه لكونه فرعاً لأصل بل يجزم بان ثبوت الحكم في ذلك الموضع ثبوت أصلي وكذلك الكاذب يدعي أن الامر على ما وصفه وليس هو من التأول في شيء والمجاز لم يكن مجازاً لانه اثبات الحكم لغير مستحقه بل لانه اثبات الحكم لما لا يستحقه بسبب ما بينه وبين المستحق من المناسبة

﴿ الفصل الثالث في أقسام المجاز ﴾
والمجاز انما يكون داخلياً في الاثبات أو في المثبت أو فيهما جميعاً * مثال ما وقع في الاثبات قوله تعالى واذا نلت عليهم آياته زادتهم إيماناً * وقوله فنهى من يقول ايكم زادته هذه إيماناً . وقوله وأخرجت الارض

أثقالها . وقوله حتي اذا أقبلت سحابا ثقالا . وقوله تؤتي اكلها . وقوله في ربحت تجارتهم فهذه الافعال في جميع هذه المواضع مسندة الى غير الفاعل لان الآيات لا توجد العلم ولا الارض تخرج الاثقال ولا النخلة تؤتي الاكل وقول الشاعر

أشاب الصغير وأفنى الكبير مرّ الغداة وكّر العشيّ

فالمجاز واقع في اثبات الشيب فلا لكرّ الغداة والعشيّ لانه فعل الله في الحقيقة

وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز لانه الشيب وهو موجود كما تري . ومن هذا الباب قولهم نهارك صائم وليك قائم والقانون فيه أن يثبت الشيء الى غير ما هو منتسب لذاته اليه . ومثال ما دخل المجاز في المثبت دون الاثبات قوله تعالى فأحيينا به الارض بعد موتها جعل خضرة الارض ونضرتها بما فيها من الازهار والنبات حياة فالمجاز دخل في المثبت . وأما الاثبات فعلى الحقيقة لان فاعل ذلك هو الله تعالى . ومثال ما دخل المجاز في الاثبات والمثبت جميعا قول الرجل لصاحبه أحييتي رؤيتك يريد سرّتي رؤيتك فقد جعل المسرة حياة وهو مجاز في المثبت ثم أسندها الى الرؤية وهو مجاز في الاثبات

(فان قيل) لماذا اسقطتم ذكر المجاز في المثبت له (قلنا) لان الفعل

أضيف الى ما هو له فهو الذي سميناه المجاز في الاثبات

﴿ الفصل الرابع في ان المجاز في المثبت مجاز في المفرد وفي الاثبات في الجملة ﴾

لان المثبت لا بد وان يكون مفرداً أو في قوّة المفرد والاثبات ان

يكون في الجملة فاذا رأيتهم يقولون تارة المجاز اما أن يكون مفرداً أو جملة

أخرى المجاز اما أن يكون في الاثبات أو في المثبت فاعتقد ان التقسيمين متلازمان وكل مجاز في الجملة فهو مجاز في الاثبات وبالعكس وكل مجاز في المفرد فهو مجاز في المثبت وبالعكس

والفرق بينهما ان انقسام المجاز الى ما يكون في الاثبات والى ما يكون في المثبت سابق في الرتبة على انقسامه الى الجملة والى المفرد فان الاثبات المثبت ركنان لقوام الخبر . وأما كون الاثبات مقتضيا للجملة وكون المثبت مفردا فتحكم ان عارضان لهما بعد تمام حقيقتيهما

﴿ الفصل الخامس في حد الحقيقة والمجاز ﴾

وانما أخرنا التحديد عن التقسيم لان أكثر الناس لا يميزون بين هذين القسمين فأردنا التنبيه عليه أولا حتي يكون التحديد منطبقا عليهما قال الشيخ الامام اعلم أن كل واحد من وصفي الحقيقة والمجاز اذا كان الموصوف به المفرد غير حده اذا كان الموصوف به الجملة ولنبداً بمجدها في المفرد . فالحقيقة في المفرد كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعا لا يستند فيه الى غيره كالاسد للبهيمة المخصوصة * والمجاز كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها للملاحظة نسبة بين الثاني والاول * وأما الجمل فكل جملة وضعها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعة فهي حقيقة . مثاله خلق الله العالم وأنشأ العالم وكل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل بضرب من التناول فهي مجاز

﴿ الفصل السادس في أن المجاز في الاثبات عقلي ﴾

لانا اذا قلنا

أشاب الصغير وأفنى الكبير * سرّ الغداة وكرّ العشي
فلا شك أنا لم نقل صيغة أشاب الي غير مفهومها الاصل بل المجاز فيه أن
الشيب انما يحصل بفعل الله تعالى ونحن لم نسنده اليه بل اسندناه الي سرّ
الغداة واسندناه الي قدرة الله تعالى حكم ثابت له لذاته لا بسبب وضع واضع
فاذا اسندناه الي غيره فقد نقلناه عما يستحقه لذاته في الاصل فيكون
التصرف في حكم عقلي فيكون المجاز عقليا

(فان قيل) فلم لا يجوز أن يقال صيغة أشاب موضوعة بازاء صدور
الشيب من القادر فاذا نقلتها الي صدور الشيب عن كر الغداة فقد استعملت
الصيغة في غير موضعها الاصل اللغوي فيكون المجاز لغويا
الجواب أن صيغ الافعال لا تدل الا على أعيان الفاعلين مثلاً صيغة فعل
لا تدل الا على صدور الفعل عن شيء ما فاما أن كان ذلك الشيء قادراً أو
غير قادر فهو غير داخل في مفهومه . ويدل عليه وجوه خمسة (الاول) أن
صيغة فعل لو كان مفهومها صدور الفعل عن القادر لكان قولنا فعل القادر
مكرراً وليس الامر كذلك (الثاني) يازم أن يكون مجرد قولك فعل
محتملاً للتصديق والتكذيب لان نسبة الفعل الي القادر بالثبوت جملة خبرية
وهي محتملة للتصديق والتكذيب (الثالث) قد بينا فيما مضى أن اسناد
الفعل الي الفاعل تارة يفيد صدوره عنه وتارة يفيد موصوفيته به وبيننا أن كل
واحد من هذين الاعتبارين قد يوجد مع عدم الثاني فاذا وجدت هذين
الصيغة مع عدم كل واحد منهما لم يكن لها دلالة على أحدهما (الرابع) قد
قررنا فيما مضى أن الصيغة الواحدة تدل من الكاذب على ما تدل عليه عند
صدورها من الصادق فاذا قال الموحّد هذا فعل الله وقال الملحد هذا فعل

يفتلك وجب أن يكون لفظ الفعل مفيدا في الموضوعين لمفهوم واحد
يجب أن لا يكون له دلالة على الفاعل المعين (الخامس) هب أن الالفاظ
لعامة مثل فعل وصنع وأوجد مشعرة بالقادر ولكن الافعال الخاصة مثل
قولهم نهارك صائم وليلك قائم وقولهم أشاب الصغير وأفني الكبير مر
الليالي غير مشعرة بالفاعل المعين وفيه حصول المطلوب وإذا ثبت أن صيغ
الافعال غير منقولة عن موضوعاتها الاصلية وصيغ الفاعلين أيضا غير منقولة
عن موضوعاتها الاصلية ثبت أن المجاز في نسبة تلك الافعال الي أولئك
الفاعلين فيكون المجاز واقعا في أمر عقلي

واعلم أنك ان أردت أن ترى المجاز في نفس الفعل والحاق من حيث
هما لا اثباتهما فالمثال فيه قولهم في الرجل المشرف على الهلاك اذا تخلص
منه كأنما خلق الآن وانما أنشئ اليوم وقد عدم ثم أنشئ نشأة ثانية وذلك
أنك تثبت هاهنا خلقا وانشاء على تأويل انك جعلت حال اشرافه على الهلاك
عندما حتى يلزم منه ان يكون خلاصه منه ابتداء وجود وخلق وانشاء *

وإذا ثبت ذلك فنقول لا يمكن أن يقال في نحو فعل الربيع النور مثل ذلك حتي
يقال النور غير مفعول بالحقيقة لانه كفر بل الحق ان نجمله مفعولا حقيقة
ولكن اسناده الى الربيع هو المجاز



﴿الفصل السابع في أن الاثبات المجازي لا يخلو عن اثبات حقيقي﴾
قال الشيخ في دلائل الاعجاز وليس بواجب في هذا النوع من المجاز
أن يكون للفعل فاعل في التقدير اذا أنت نقات الفعل اليه عدت به الى
الحقيقة مثل انك تقول في (ربحت تجارتهم) ربحوا في تجارتهم فان ذلك لا يتأتى

في كل شيء ألا تري أنك لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك أقدمني بلدك
حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذلك لا تستطيع في قوله
وصيرني هـواك وبني * لحيي يضرب المنل
وقوله يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

ان تزعم ان لصيرني فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى كما فعل ذلك
في ربحت تجارتهم ولا تستطيع كذلك ان تقدر ليزيد في قولك يزيدك وجهه
حسنا فاعلا غير الوجه فالاعتبار اذن بأن يكون المعني الذي يرجع اليه الفعل
موجودا في الكلام على حقيقته . ومعنى ذلك ان القدوم في قولك أقدمني
بلدك حق لي على انسان موجود على الحقيقة وكذلك الصيرورة في قوله وصيرني
هـواك والزيادة في قوله يزيدك وجهه حسنا موجودتان على الحقيقة واذا كان
معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه فاذا لم يكن المجاز أو
في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم هذا ما قاله وفيه نظر وذلك لان الفعل أذ
يستحيل وجوده الا من الفاعل فالفعل المسند الي شيء اما ان يسند الي ما هو زاد
مستند في ذاته اليه فيكون الاسناد حقيقيا واذا لم يسند الي ذلك الشيء فلا بد
من شيء آخر يكون هو مستندا لذاته اليه والا لزم حصول الفعل لا عن غير
الفاعل وهو محال

واما قولك أقدمني بلدك حق لي فالاقدام عبارة عن فعل القادر للقدوم
والقادر في فعله للشيء لا يحتاج الا الى الداعي وهو العلم والاعتقاد اذ يكون الفعل
مصلحة وذلك هنا حاصل لان علمه بان له في تلك البلدة حقا هو الحامل
له على ذلك الفعل . واذا ثبت ذلك ظهر أنه لا مجاز في هذا الكلام أصلا
لان الاقدام حاصل وذلك لا يستدعي الا الغرض والغرض هو ذلك الحق

لأن لا مجاز في هذا الكلام اللهم الا ان يقال الداعي هو العلم بذلك الحق نفسه فيكون مجازا من هذا الوجه ولكن لو ثبت له ذلك بطل دعواه لان مجازها هنا اظهر من وجود الحقيقة * وأما قوله يزيدك وجهه حسنا فالزيادة من الحسن لها فاعل حقيقى وهو الله تعالى وكذلك القول فى سائر الامثلة المذكورة



الفصل الثامن فى الامور التى لا بد منها حتى يحسن استعمال هذا المجاز * وليس كل موضع يصلح ان يتعاطى هذا المجاز الحكيم فيه بسهولة بل ربما يحتاج الى ان تهيب الشيء لذلك بامور تتوخاها فى النظم كقوله تناس طلاب العارمية اذ نأت * بأسجح من قال الضحى قلق الصفر اذا ما أحسته الافاعي تميزت * شواة الافاعي عن مثلمة سمر تجوب له الظلماء عين كأنها * زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر يصف جملا ويريد انه يهتدي بنور عينيه فى الظلماء ويمكنه بها ان يخرقها ويمضي فيها ولولاها كانت الظلماء كالسد والحاجز . وأنت تعلم انه لولا انه قال تجوب له فعلق له بتجوب لما صاحمت العين لان يسند تجوب اليها . لكان لا يتبين جهة التجوز فى جعل الجوب فعلا للعين كما ينبغى وكذلك علم انه لو قال مثلا تجوب له الظلماء عينه لاضطرب معناه وانقطع السلك من حيث كان يعنيه حينئذ ان يصف العين بما وصفها به الآن



❦ الفصل التاسع فيما به يفرق بين ما اذا كانت الجملة مجازية ❦

« وبين ما اذا كانت دعوى كاذبة »

أما فيما يعلم بالضرورة استحالة ذلك الاسناد فيعلم ان العاقل ما انكر

الضرورة بل تجوز فيه . وذكر الشيخ الامام في مثال ذلك قول الرجب
« محبتك جاءت بي » وقول عمرو بن العاص في الكلمات التي استحسنها « هر
مخرجاتي من الشام » وفي هذين المثالين نظر لانا اذا حملنا ذلك الاسناد على
اسناد فاعلية الفاعل الى الغرض والداعي كان الكلام حقيقة لا مجازا . قال
وأما فيما يعلم امتناعه بالنظر فانما يعلم كونه مجازا اذا علمنا ان قائله لا يعتقد
ظاهر ذلك القول مثل انا اذا سمعنا الموحد يقول « أشاب الصغير وأنى الكبير
مر الغداة وكرّ العشي » علمنا انه قال متجاوزا لا محققا أو بأن يردفه القائل .
يقطع عنه ذلك الوهم كما صنع أبو النجم فانه قال أولا

قد أصبحت أم الحيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع
من أن رأيت راسي كراس الاصلع * ميز عنه فتزعا عن فزع
جذب الليالى أبطى وأسرى

فقد تجوز في جعل الفعل لليالى ثم بين انه بنى كلامه على التخيل فقال
أفناه قيل الله للشمس اطلبي * حتى اذا وارك أفق فارجى
فبين بهذا ان الله تعالى هو المبدئ والمميد . والمنشئ والمبيد

﴿ الفصل العاشر في ان المجاز في المثبت لغوي ﴾

لانا اذا وصفنا الكلمة المفردة بالمجاز كقولنا اليد مجاز في النعمة عيننا
انها في أصل الوضع للجراحة لكنها نقلت الى النعمة لما بينهما من العلاقة
فكونها حقيقة في الجراحة ليس أمرا عقليا بل وضعيا فازالتها الى النعمة
ازالة لحكم وضعي فلا جرم كان المجاز لغويا
واعلم ان اللفظ في أول ما وضعه الواضع للمعنى ليس بحقيقة فيه ولا

بجاز . اما انه ليس بحقيقة فلان شرط كونه حقيقة ان يكون مستعملا فيما
نعمه الواضع بازائه وليس قبل أول الوضع وضع آخر حتى يكون حقيقة
ما انه ليس بمجاز فلان شرط المجاز أن يكون منقولا عن مركزه الاصل
ذلك في الوضع الاول محال فاذن كل الالفاظ فاتها في زمان وضعها لا
كون حقيقة ولا مجازا

﴿ النصل الحادى عشر فى ان المجاز أعم من الاستعارة ﴾



لانها كما ستأتى عبارة عن نقل الاسم عن أصله الى غيره للتشبيه بينهما
على حد المبالغة وظاهر انه ليس كل المجاز فهو للتشبيه . وأيضا فليس كل
مجاز من باب البديع وكل استعارة فهي من باب البديع فيلزم أن لا يكون
كل المجاز استعارة . وأيضا فلان العارية ان يعطى المعير للمستعير ما عنده
إذا قلت رأيت أسدا فقد أثبت الاسدية للرجل فقد حصل للمستعير ما
ان حاصله للمعير فظهر ان وجوب تخصيص اسم الاستعارة بما كان النقل
على التشبيه على حد المبالغة



﴿ الفصل الثانى عشر فيما يحتاج فى هذا النوع ليعلم كونه مجازا أو مستعارا ﴾
﴿ قال الشاعر ﴾

وصاعقه من نصله تنكفي بها * على أروؤس الأقران خمس سحائب
ننى بخمس السحائب أنامله ولكن لم يأت بهذه الاستعارة دفعة بل ذكر
ما يستدل به عليها فذكر أن هنا صاعقة وقال من نصله فبين ان تلك الصاعقة
من نصل سيفه ثم قال على أروؤس الأقران ثم قال خمس سحائب فذكر الخمس
التي هي عدد أنامل اليد فبان من مجموع هذه الامور غرضه

﴿ الفصل الثالث عشر في المجاز الذي يكون بالنقصان ﴾

(اعلم) أن الكلمة كما أنها توصف بالمجاز لنقلها عن معناها فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليست هي بحقيقة فيه * مثاله ان المضاف اليه يكتسب اعراب المضاف في نحو قوله تعالى « واسأل القرية » وقوله « واخا موسى قومه سبعين رجلاً » فان الاصل واسأل أهل القرية وكذلك واخا موسى من قومه فان الحكم الذي يجب للقرية في الاصل هو الجر والنصر فيها مجاز

(واعلم) أنه لا ينبغي أن يجهل وجه المجاز في ذلك مجرد الحذف لا الحذف اذا تجرد عن تغير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً ألا ترى أنهم يقولون زيد منطلق وعمره فيحذف الخبر ثم لا يوصف بما الكلام من أجل ذلك بأنها مجاز لانه لم يؤد إلى تغير حكم فيما بقي * وأيضاً فالمجاز اذا كان معناه أن يجوز بالشئ أصله فالحذف بمجرد لا يستحق الوصف بذلك لان ترك الكلمة واسقاطها من الكلام لا يكون نقلاً لها عن أصلها لان النقل انما يتصور فيما يدخل تحت النطق واذا امتنع وصف المحذوف بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف وما لم يحذف ودخل تحت الذكر لا يكون زائلاً عن موضعه حتي يتغير عن أحكامه

﴿ الفصل الرابع عشر فيما يكون مجازاً بسبب الزيادة ﴾

(اعلم) أن الزيادة كالحذف فيما ذكرناه فلا يجوز أن يقال زيادة ما نحو « فيها رحمة » تصير الكلام مجازاً وذلك لان حقيقة الزيادة في الكلمة أن يكون سقوطها وثبوتها سواء ومحال أن يكون ذلك مجازاً لان المجاز أن يرا

الكلمة غير ما وضعت له في الاصل كليها مك بظاهر النصب في القرية ان السؤال واقع عليها والزائد الذي سقوطه كشبوته لا يتصور فيه ذلك * أما اذا حدث بسبب ذلك الزائد حكم نزول لاجله الكلمة عن أصلها جاز حينئذ ان يوصف ذلك الحكم أو ما وقع فيه بأنه مجاز كقولك في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان الجر في المثل مجاز لان أصله النصب والجر حكم عرض من أجل زيادة الكاف ولو كانوا اذا جعلوا الكاف مزيدة لم يعملوها لما كان لحديث المجاز سبيل

(ومما) يليق بهذا المكان البحث عنه قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا اتفق المفسرون على ان ما هنا حرف مصدرى ومعناه فان آمنوا بإيمان مثل إيمانكم. وهذا لا وجه له لان ما لو كان حرفاً مصدرياً لم يمد اليه من الصلة ضمير وهو الهاء في به * والصواب ان يقال ما اسم موصول بمعنى الذي وآمنتم به صلة ومثل مزيدة وتقديره فان آمنوا بما آمنتم به أي بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما يجب الايمان به وزيد مثل كما زيد في قوله تعالى ليس كمثله شيء * وذكر بعضهم ان مثل ليس بمزيد ولكنه صفة محذوف وتقديره فان آمنوا بشيء مثل الذي آمنتم به فقد اهتدوا وهذا على سبيل التكميل لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتي يؤمنوا به فهذا آخر ما أردنا ذكره من أحكام المجاز

ويجب علينا أن نتقل الى الاستمارة لكن البحث هاهنا لا يتم الا بتقديم البحث عن التشبيه فلا جرم قدمنا ذلك على الاستمارة وأوردناه في هذه الجملة وان كان إرادته أليق بالجملة الثانية

﴿ القاعدة الثالثة في التشبيه ﴾

والنظر فيه يتعلق بالمتشابهين والتشبيه وما به التشبيه وما لاجله التشبيه
وفيه أربعة أبواب

الباب الاول في المتشابهين وفيه أربعة فصول

الفصل الاول في أقسامها

المشبه والمشبّه به إما أن يكونا محسوسين أو معقولين * أو المشبه معقولا
والمشبّه به محسوسا * أو المشبه محسوسا والمشبّه به معقولا * فالقسم الاول
وهو الذي يكون المشبه والمشبّه به محسوسين كقوله تعالى والقمر قدر نادر
منازل حتى عاد كالعرجون القديم * وقوله تعالى وله الجوار المنشئات في
البحر كالأعلام * وقوله كأنهم أعجاز نخل خاوية * ثم لا بد وأن يكونا مشتركين
من وجه ومختلفين من وجه * فلا يخالو إما أن يكون اشتراكهما في الذات
واختلافهما في الصفات * وإما أن يكون بالعكس (فالاول) مثل تشبيه العدو
بالطيران لانه ليس الاختلاف بينهما الا بالسرعة والبطء (والثاني) كتشبيه
الشعر بالليل والوجه بالنهار (والقسم الثاني) وهو تشبيه المعقول بالمعقول
كتشبيه الموجود العاري عن الفوائد بالمعبدوم أو تشبيه الشيء الذي تنتفي
فوائده بعد عدمه بالموجود (والقسم الثالث) وهو تشبيه المعقول بالمحسوس
كقوله تعالى والذين كفروا أعمالهم كسراب يقيّة . وقوله تعالى مثل
الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا . وقوله مثل
الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف * وأيضا
مثل تشبيه الحجة بالنور الذي هو محسوس بالبصر * وليس لأحد أن يقول
الحجة أيضا مسموعة * وذلك لانا نقول الحجة لا تفسد من حيث هي

أصوات مسموعة شيئاً بل المفيد هو المعاني العقلية الحاصلة في الذهن * ووجه
المشابهة أن القلب مع الشبهة كالبصر مع الظلمة في أن البصر في الظلمة لا يفيد
لصاحبه مكنة السمي ولو سمي فربما دفع إلى الهلاك وتردى في أهوية. ومن
الأمثلة تشبيه العدل بالقسطاس * (وأما القسم الرابع) وهو تشبيه المحسوس
بالمعقول فهو غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية
إليها ولذلك قيل من فقد حساً فقد فقد علماً وإذا كان المحسوس أصلاً للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً وللأصل فرعاً وهو غير جائز. ولذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمساك بالطيب فقال
الشمس كالحة في الظهور والمساك كالحاق فلان في الطيب كان تسخيها
من القول

﴿ الفصل الثاني في الاعتذار عما جاء في الأسماء من هذا الجنس ﴾
وقد جاء كثيراً في الأسماء تشبيه المحسوس بالمعقول
كقوله

وكان النجوم بين دجاها * سنن لاح بينهم ابتداء
وكقوله

ولقد ذكرتك والظلام كأنه * يوم النوى وفؤاد من لم يمشق
وكقوله

كأن انتضاء البدر من تحت غيمه * نجا من البأساء بعد وقوع
وقول التنوخي

أما ترى البرد قد وافى عساكره * وعسكر الحر كيف انصاع منطلقاً
فالأرض تحت ضرب الثلج تحسبها * قد البست جبكا أو غشيت ورقاً

فانهض بنار الي فحم كأنهما * في العين ظلم وانصاف قد اتفقا
جاءت ونحن كقلب الصب حين سلا * بردا فصرنا كقلب الصب اذ عشقا
(وقول الآخر)

رب ليل كأنه أملى فـيـك وقد رحت عنك بالحرمان

وقول صاحب حين أهدي المطر الي القاضي أبي الحسن

يأيتها القاضي الذي نفسى له * في قرب عهد لقائه مشتاقه

أهديت عطرا مثل طيب ثنائه * فكأنما أهدي له أخلاقه

(واعلم) ان الوجه الحسن في هذه التشبيهات أن يقدر المعقول محسوسا
ويجعل كالأصل في ذلك المحسوس على طريق المبالغة وحينئذ يصبح التشبيه
فأما في البيت الأول فلانه لما شاع وصف السنة بالبياض والاشراق والبدعة
بخلاف ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أتيتكم بالحنيفية البيضاء ليها
كنهارها * ويقال في العرف هذه حجة بيضاء * ويقال للشبهة وكل ما ليس
بحق انه مظلم * ويقال شاهدت سواد الفكر وظلمة الجهل من جبين فلان
تخيّل أن السنن كأنها جنس من الاجناس التي لها اشراق ونور وايضا في
العين وان البدعة نوع من الانواع التي لها فضل اختصاص بسواد اللون فصار
تشبيه النجوم فيما بين الدجى بالسنن فيما بين البدر على قياس تشبيههم النجوم
في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب * وبالمجلة فهذا التشبيه لا يتم الا
بتخيّل ما ليس بمتلوّن متلوّنات ثم يتخيّل كونه أصسلا للمتلوّنات الحقيقية من
ذلك الجنس * وهذا هو التأويل في قوله * ذكرك والظلام كأنه * لانه لما
كانت الاوقات التي تحدث فيها المسكاره توصف بالسواد فيقال اسود النهار

في عالمي وأظلمت الدنيا على جعل يوم النوي كأنه أعرف وأشهر بالسواد من الظلام فشبّه به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق نظراً لأن الظريف يدعي القسامة على من لا يعشق والقلب القاسي يوصف بشدة السواد فصار هذا القلب عنده أصلاً في الكدرة والسواد فقام عليه * وعلى ذلك قول العامة ليل أكقلب المنافق والكافر الا أن في هذا شوباً من الحقيقة حيث يتصور في القلب أصل السواد * وهكذا التأويل في شعر الصاحب لأن المعتاد تشبيه التنا بالعطر وهو قد عكس الأمر فأقام على ادعاء ان شئاً هو الاصل في الطيب وانه بلغ فيه الى حد متى شبه به عطر فقد بولغ في وصفه بالطيب وجعل له في الشرف والنفضل على جنسه أوفر نصيب



﴿ الفصل الثالث في تفصيل القول في تشبيه الموجود ﴾

« بالمتخيل الذي لا وجود له في الاعيان »

مثاله تشبيه الجهر الموقد يجر من المسك موجه الذهب * وتحقيق القول فيه ان المعلوم انما يكون متخيلاً اذا فرض المتخيل مجتمعا من أمور كل واحد منها موجود في الاعيان ومتي كان كذلك كان التشبيه حسناً لطيفاً وهو كتشبيه النرجس بمداهن در حشوهن عقيق * وتشبيه الشقائق باعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد فان النشر في الياقوت ممتنع ومع ذلك فالتشبيه في غاية الحسن * وسيأتي تمام تحقيقه عند ذكر التشبيهات القريبة وقريب من هذا الجنس قول امرئ القيس

* ومسنونة زرق كأنياب أغوال * فانهم وان كانوا لم يشاهدوا أنياب الاغوال لكنهم لما اعتقدوا فيها غاية الجملة حسن التشبيه وعليه جاء قوله

تعالى طلوعها كأنه رؤس الشياطين

﴿ الفصل الرابع في كيفية تشبيه الشيئين بالشيء الواحد ﴾

وقد يأخذ المشبه صفة من صفات نفسه وصفة من صفات غير تشبهما بشيء آخر كقوله -

صدغ الحبيب وحالي * كلاهما كالليالي

﴿ الباب الثاني فيما به التشبيه * وفيه ثلاثة عشر فصلاً ﴾

﴿ الفصل الاول في أقسام ما به التشبيه ﴾

ما به المشابهة لا يخلو إما أن يكون صفة حقيقية أو حالاً اضـ
(والاول) لا يخلو إما أن يكون كيفية جسمانية أو صفة نفسانية (والا
لا يخلو إما أن يكون كيفية محسوسة أو لا تكون محسوسة * فان
محسوسة فاما أن تكون محسوسة أولاً وثانياً * والمحسوسات الاول
مدركات السمع والبصر والسمع والشم والذوق واللمس * فالاشتراك
الكيفية المبصرة مثل تشبيه الحد بالورد لا شتراكها في الحمرة * وكذلك
الوجه بالنهار والشعر بالليل * والاشتراك في كيفية مجموعة كتشبيه
الرجل بأصوات الفرائج في قوله

كأن أصوات من ايناهن بنا * أواخر الميس أصوات الفرائج
التقدير كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفرائج من ايناهن بنا ثم
بين المضاف والمضاف اليه

والاشتراك في كيفية مذوقة كتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالمسل
والسكر * والاشتراك في كيفية مشمومة كتشبيه بعض الرياحين برائحة

بور * والاشتراك في كيفية ملموسة كتشبيه الالين الناعم بالخز والحشن

كج

هذا اذا كان ما فيه الاشتراك محسوساً أولاً . أما اذا كان محسوساً
فالمحسوسات الثانية هي الاشكال والمقادير والحركات . والاشكال اما
قيمة أو مستديرة . والتشبيه لأجل الاشتراك في الاستقامة مثل تشبيه
توي المنتصب قامته بالرمح والقند اللطيف بالغصن * وان كان الاشتراك
الاستدارة فكتشبيه الشيء المستدير بالكرة تارة وبالخلقة أخرى * وان كان
الاشتراك في المقادير فكتشبيه العظيم الجثة بالجليل والليل * وان كان
في الحركة مع اعتدال الاستقامة فكتشبيه الذاهب على الاستقامة بنفوذ السهم
وأما اذا كان الاشتراك في كيفية جسمانية غير محسوسة فهو كالاشتراك
في الصلابة والرخاوة * وأما اذا كان الاشتراك في كيفية نفسانية فهو
كالاشتراك في الغرائز والاخلاق مثل الكرم والحلم والقدرة والعلم والذكاء
والفطنة والنيقظ والمعرفة * وأما اذا كان الاشتراك في حالة اضافية لافي
كيفية حقيقية فهو مثل قولك هذه حجة كالشمس فاشتراكهما ليس في
شيء من الكيفيات الحقيقية ولكن في أمر اضافي وهو أن كل واحد منهما

منزل للحجاب

ثم ان هذه الاضافات قد تكون جلية وقد تكون خفية وربما يبلغ
الجلي في القوة الى أن يقرب من القسم الاول * مثال الجلي تشبيه الحجة
بالشمس . وكذلك قولهم في صفة الكلام الفاظه كالماء في السلاسة وكالنسيم
في الرقة وكالعسل في الحلاوة يريدون ان اللفظ اذا لم تتناثر حروفه تنافراً
يثقل على اللسان ولم يكن غريباً وحشياً بل كان مألوفاً ثم ان القلب يرتاح به

والنفس تنشرح له فله سرعة وصوله الى النفس صار كالماء الذي يسوغ
الحلق والنسيم الذي يسرى في البدن ويتخلل المسالك اللطيفة منه ولا
اهتزاز النفس به أشبه المسيل الذي يذ طعمه ويميل الطبع اليه . وهذا الم
أشد حاجة الى تصور النفس من تشبيه الحجة بالشمس ومع ذلك غير بعيد
عن الفهم « وأما المتوغل في البعد عن الطبع وشدة الحاجة الي التأويل فقل
من ذكر بنى المهلب هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها ألا تري
لا يفهم المقصود من ذلك الا من له ذهن يرتفع به عن طبقة العامة



﴿ الفصل الثاني في بيان أن التشبيه بالوجه العقلي أعم من ﴾

« التشبيه بالوجه الحسي »

أما تشبيه المحسوس بالمحسوس فيمكن أن يكون لأجل الاشتراك في
وصف محسوس . ويمكن أن يكون لأجل الاشتراك في وصف معقول .
ويمكن أن يكون لأجلهما جميعا

مثال الاول تشبيه الخلد بالورد . ومثال الثاني قوله صلى الله عليه وسلم
اياكم وخضراء الدمن فالتشبيه مأخوذ للمرأة من النبات وهما محسوسان
ولكن وجه المشابهة هو مقارنة الحسن الظاهر للقبح الباطن وهو أمر عقلي
وكذلك تشبيه الرجل النبيه بالشمس فان النباهة صفة عقلية . وكذلك قوله
صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم المعنى أنه يهتدى بهم في أمور الدين كما
يهتدى بالنجوم في الليالي المظلمة فالتشبيه في أمر عقلي . الثالث تشبيه
الشخص الرفيع القدر والحسن الوجه بالشمس
وأما الاقسام الثلاثة أعني تشبيه المعقول بالمعقول والمعقول بالمحسوس

والحسوس بالمعقول فيمتنع ان يكون وجه المشابهة غير عقلي لان وجه المشابهة
 مشترك بين الجانبين فلو كان محسوسا لكان المعقول الموصوف به محسوسا
 ما ان ذلك الوجه وهو محال . وان كان الثاني صحيح ذلك لصحة أن يصدر
 عن الشيء الذي لا يكون محسوسا أثر محسوس . فثبت ان التشبيه بالوصف
 بالمعقول أعم من التشبيه بالوصف المحسوس

﴿ الفصل الثالث في ان التشبيه بالوصف المحسوس أتم ﴾

« من التشبيه بالوصف المعقول »

بيان ذلك من وجوه ثلاثة (الاول) أن أكثر النراض من التشبيه
 التخيل الذي يقوم مقام التصديق في الترغيب والترهيب والخيال أقوى
 على ضبط الكيفيات المحسوسة منه على الامور الاضافية (الثاني) ان
 الاشتراك في نفس الصفة أسبق من الاشتراك في مقتضاها كما أن الصفة
 في نفسها متقدمة في التصور على مقتضاها (الثالث) أن المشابهة في الصفة
 قد تبلغ الي حيث يتوهم ان أحدهما الآخر . وأما المشابهة في مقتضى الصفة
 فلا تبلغ الى هذا الحد لان من المستحيل ان لا يجد العاقل فضلا بين ذوق
 العسل في نفس الذائق وبين ما يحصل بالكلام المقبول في نفس السامع

﴿ الفصل الرابع في انه لا بد من رعاية جهة التشبيه ﴾

ويجب أن لا يتعدى في التشبيه عن الجهة المقصودة والا وقع الخطأ
 مثل ما يقال النحو في الكلام كالمالح في الطعام فالمعني أن الكلام لا ينتفع
 به الا بمراعات أحكام النحو كما لا ينتفع بالطعام ما لم يصلح بالمالح . والذي
 ظنه بعضهم ان وجه التشبيه ان القليل من النحو مفن والكثير مفسد كما

أن الكثير من الملح مفسد فهو باطل لان الزيادة والنقصان في جريان أحكام
النحو في الكلام محال فقولنا كان زيد ذاعبا لا بد فيه من رفع الاسم ونصب
الحبر وهذا ان وجد فقد حصل النحو ويمتنع الزيادة عليه وان لم يحصل كان
الكلام فاسدا لا يفيد السامع فائدة واذا امتنع الزيادة والنقص في النحو
ثبت أن تشبيه النحو بالمح ليس كما اعتقدوه ثبت بهذا ان السبب قد يكون
من جهة فيظن انه من جهة أخرى وحينئذ يقع الغلط



﴿ الفصل الخامس في تقسيم ما به المشابهة الى المفرد والمركب ﴾
المشابهة إما أن تكون في أمر واحد . أو في أمور كثيرة فان كانت في
أمر واحد فلا يخلو اما ان لا يكون مقيداً بانتسابه الى شيء أو يكون مقيداً
بذلك . والاول مثل ما مضى من تشبيه الكلام بالسسل في ان كل واحد
منهما يوجب للنفس لذة وحالة محمودة . والذي يكون مقيداً بالانتساب الى
شيء فاما الى المفعول كقولهم أعط القوس باريها وذلك لان المقصود وقوع
الاخذ في موقعه ووجوده من أهله وهذا لا يحصل من الأخذ المطلق ولكن
من حيث الحكم الحاصل له بوقوعه من البارى للقوس عليه

ومن هذا الباب قولهم ما زال يقتل في الذروة والنارب فان الشبه
ليس من القتل المطلق بل من القتل المعدي الى الذروة والنارب * واما الى
ما يجري مجرى المفعول به وهو الجار والمجرور كقوله لمن يفعل ما لا يفيد هو
كالراقم على الماء فالشبه ليس بمنزوع من الرقم بل منه على الماء * واما الى الحال
كقولهم كالحادي وليس له بهير أى الحادي حال مالا يكون له بهير *
واما الى المفعول به والجار والمجرور مما كقولك هو كمن يجمع السيفين في

غريبه وهو كثر الجوز على القبة وكمبني الصيد في عريسة الاسد فالجمع المعدي
الوكن السيفين لا يكفي في التشبيه ما لم يشرط كونه جمعا لهما في النعمد وكذلك
الاسكلام في سائر الامثلة

ومن هذا الباب قوله تعالى كمثل الحمل يحمل اسفارا فانه تضمن الشبه
من اليهود لا لامر يرجع الي حقيقة الحمل المطلق بل لأمرين آخرين مع
ذلك (أحدهما) تمديته الي الاسفار (والاخر) اقتران الجمل بما فيها لان
الغرض توجه الذم الي من أتعب نفسه في حمل ما يتضمن المنافع العظيمة ثم
لا ينتفع به للجهل وهذا المقصود غير حاصل من الحمل المطلق بل من الحمل
المشروط بالأمرين الآخرين

﴿ الفصل السادس في بيان أن التقييدات كلما كانت
« أكثر كان التشبيه أوغل في كونه عقليا »

مثاله من التنزيل قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من
السماء فاختلط به نبات الارض الى قوله كأن لم تكن بالامس فترى في هذه
الآية عشر جمل اذا فصلت فهي وان تقييد بعضها ببعض حتى صارت جملة
واحدة فان ذلك لا يمنع من ان تكون الجمل معناها حاصلا بحيث يمكن أن
يشار اليها واحدة واحدة ثم ان التشبيه منزع من مجموعها من غير ان يمكن
فصل بعضها من بعض فانك لو حذقت منها جملة واحدة من أى موضع كان
لاخل ذلك بالمعزى الحاصل من التشبيه

﴿ الفصل السابع في أن ما به المشابهة اذا كان وصفا مقيدا فانه ينقسم
« الي ما لا يمكن افراد أحد جزئيه بالذكر والي ما يمكن ذلك فيه »

مثال الاول قوله

كأنما المريخ والمشتري * قدأماه في شاخ الرفعه
منصرف بالليل عن دعوة * قد أسرجت قدأماه شمعه

فلو قلت كأن المريخ منصرف بالليل عن دعوة وتركت حديث المشتري
والشبهة كان خلقا من القول وذلك ان الشبه لم يكن للمريخ من حيث
هو ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامه وأنت وإن
كنت تقول كان المشتري شمعة على التشبيه العامي في قولهم كأن النجوم
مصاييح وشموع فإن القائل لم يضع التشبيه على هذا وإنما قصد الهيئة التي
يكتسبها المريخ من كون المشتري أمامه فإذا الواو في قوله والمشتري واو الحال
فهي كالصفة في كونها تابعة لا يمكن افرادها بالذكر بل تذكر في ضمن الاولى
على طريق التبعية

ومثال ما يمكن افراده بالذكر ويكون اذا أزيل التركيب استوى
التشبيه في طرفيه الا ان المعنى يتغير قوله

وكان أجرام النجوم طوالاً * درر نثرن على بساط أزرق
فاذا قلت كأن النجوم درر وكان السماء بساط أزرق وجدت التشبيه
مقبولا ولكن المقصود من التشبيه قد زال لان المقصود هناك ذكر
الامر العجيب من طلوع النجوم مؤنثة مفرقة في أديم السماء وهي زرقاء
زرقها الصافية والنجوم تتلأأ أثناء تلك الزرقة ومعلوم ان هذا المقصود
لا يبقى اذا فرق التشبيه

﴿ الفصل الثامن في التشبيهات المجتمة ﴾

انما يكون الامر كذلك اذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا يتقيد البعض

بالبعض وحيثئذ يكون ذلك تشبيهات مضمومة بعضها الى بعض لا غراض كثيرة وكل واحد منها منفرد بنفسه

ولهذا النوع خاصيتان . الاولى انه لا يجب فيها الترتيب ألا ترى انك اذا قلت زيد كالاسد بأسا والبحر جودا والسيف مضاء والبدر بهاء لم يجب عليك ان تحفظ في هذه التشبيهات نظاما . الثانية اذا اسقط البعض فانه لا يتغير حال الباقي كقولهم هو يصفو ويكدر ويخلو ويمر ولو تركت ذكر الكدورة والمرارة وجدت المعنى في تشبيهك له بالماء في الصفا وبالعسل في الحلاوة باقيا على حقيقته

(الفصل التاسع في ما يظن به تشبيهات مجتمعة ولا يكون كذلك)

بل يكون تشبيها واحدا مقيدا بقيود وهو كقوله

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * فلما رأوها أقشمت وتجات

فربما ظن ان قوله أبرقت قوما عطاشا غمامة تشبيه مستقل بنفسه لا حاجة به الى ما بعده من تمام البيت في افادة المقصود الذي هو ظهور أمر مطمع لمن هو شديد الحاجة وليسكن لما تأملنا علمنا ان مقصود الشاعر ان يصل ابتداء مؤنساء طمعا بانتهاء موخش مؤيس ولذلك لا يتم الا بحملة البيت

(فان قلت) فهذا يلزمك في قولك هو يكدر ويصفو لان الاقتصار

على أحد الأمرين يبطل غرض التماثل لان قصده أن يصف الرجل بأنه يجمع بين الصفتين وان الواحدة منهما لا تدوم (فالجواب) أن بين الموضعين فرقا لان الغرض من البيت أن يثبت ابتداء مطمعا أدى الى انتهاء موخش وتأدية الشيء الى غيره حكم زائد على ذاته وليس لك في قولك يصفو ويكدر أكثر

من الجمع بين الوصفين نعم لو قلت يكدر ثم يصفو فجئت بتم التي توجب
الثاني مرتبا على الاول كنت صيرت ذلك مثل ما قلناه في البيت

﴿ الفصل العاشر فيما يظن أنه تشبيه متقيد مع أنه تشبيهات ﴾

(مجموعة لاتعاق للبعض بالبعض)

وهو كقول امرئ القيس

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً * لدى وكرها العناب والحشف البالي
فليس لمضامة الرطب من القلوب الي اليابس منها هيئة يقصد ذكرها أو
يعني بأمرها ولا لاجتماع الحشف البالي مع العناب ولو فرقت التشبيه فقلت
كان الرطب من القلوب عناب وكأن اليابس حشف لم تر أحد التشبيهين
موقوفاً في الفائدة على الآخر ونظيره في جمع التشبيهات قول المتنبي
بدت قرا ومالت خوط بان * وفاحت عنبرا ورنت غزالا
فهما تشبيهان كل واحد مستقل بنفسه وليس بينهما امتزاج فيحصل منه
شيء واحد

﴿ الفصل الحادي عشر في تقسيم ثالث لوجه المشابهة ﴾

(بالقريب والغريب وبيان أحكامه)

فالقريب مثل ما اذا أخطرت بالبال استدارة الشمس واستنارتها وقعت
المرأة المجاورة في قلبك وعرفت كونها شبيهة لشمس وكذلك متى نظرت
الى الوشى المنشور وطابت له شبيها خطر في ذهرك الروض الممطور المفترعن
أزهاره . المبتسم عن أنواره . واذا نظرت الي السيف الصقيل عند سله

تذكرت لمعان البرق وان كان هذا أقل ظهوراً * وأما الغريب فهو
الذي تحتاج في ادراكه الى دقة نظر وقوة فكر مثل تشبيه الشمس بالمرآة
في كف الأشل كقوله * والشمس كالمرآة في كف الأشل * وتشبيه البرق
بأصبع السارق في قول كشاجم

أرقت أم نمت لضوء بارق * مولاتي مثل فؤاد الخافق .
* كانه أصبح كف سارق *

﴿ الفصل الثاني عشر في اعطاء السبب في كون بعض ﴾

« التشبيهات قريبا والبعض غريبا »

السبب في ذلك أمران (الاول) ان الاحساس لا يعطى التفصيل
والتمييز بين جهة الاشتراك وجهة الامتياز فانك اذا أبصرت انسانا لم يفدك
ذلك الابصار الا ادراك ذلك الشخص الواحد فأما العلم بكونه مساويا
لسائر الحيوانات في الحيوانية ومغايرا لها في الانسانية والتمييز بين جهة
الاشتراك وجهة الامتياز فذلك من شأن العقل

وبالجملة فالحس انما يدرك المركب من حيث هو شيء واحد فأما
تفصيل تلك الاجزاء بعضها عن البعض وتمييز ما يكون داخلا في حقيقته
فما يكون خارجا فذلك انما يتم بالعقل ولان شعور الحس بما هو أشد
اجالا أقدم من شعوره بما هو أشد تفصيلا فانك بالنظر الاول انما
يدرك المرئي ادراكا اجماليا ثم تري التفصيل بعد ذلك وهكذا السمع فانك
تقف من تفاصيل الصوت بان يناد عليك حتى تسمعه مرة ثانية على ما لم
تقف عليه بالسمع الاول . وايضا تدرك من تفصيل طعم المذوق بان تعيده
الى اللسان ما لم تعرفه في النوقة الاولى . ومن المعلوم ان بادرالك التفصيل

تقع التفاصيل بين راء وراء وسمع وسمع وأما الجمل فتستوي فيها إلا أن الدام
وأنت تعلم أن في ادراكك تفصيل ما تراه وتسمعه ثم تفكر في تلك
التفاصيل كن يتغني الشيء من بين جملة ولكن يميز الشيء مما قد اختلط
به وإنك حين لا يهيك التفصيل كمن يأخذ الشيء جزافا وإذا كان ادراكك
الجملة قبل ادراك التفصيل وإن ادراك التفصيل لا يحصل إلا بالكد والطالب
لا جرم كان ادراك الجملة أسهل حصولا من ادراك التفصيل

وإذا عرفت ذلك فنقول الشيان إذا كانا مشتركين على الإطلاق لم
يكن بالمثل حاجة إلى التفصيل والتمييز أعني تمييز جهة الاشتراك عن جهة
الامتياز فلا جرم كان ادراك المشابهة سهلا هينا اللهم إلا أن يعتبر فيه نوعا
آخر من التفصيل مثل أن هذا السواد أصفى من ذلك وهذه الحرة أقوى
من تلك فيتمتد يحتاج بقدر ذلك إلى التفكير مثل تشبيه حمرة الخد بحمرة
التفاح والورد فإذا ازداد التفصيل غموضا بخصوصيات تدق العبارة عنها احتيج
في ادراك ذلك إلى زيادة الفكر كتشبيه سقط النار بعين الديك فإن التفاوت
بينهما أكثر من التفاوت بين السوادين في الصفا وعدمه وبالجملة فادراك
الشيء من حيث هو ادراك واحد وأما ادراك صفاته الذاتية والرضية فادراكات
كثيرة وهي إنما تحصل بالتحليل والتقسيم

(والسبب الثاني) وهو أن مما يقتضي بقاء الشيء على الذكر تكرره
على الحس وكلما كان أقل تكررا على الحس كان أسرع زوالا عن الذكر وإذا
كان كذلك كان الشبه المتكرر على الحس حاضرا للذهن من غير طلب وفكرة
فلا جرم مالا يحس به إلا نادرا كان غريبا وإذا عرفت ذلك فنقول كلما
كان التشبيه المتوسط بين الطرفين أميل إلى الطرف البعيد كان أغرب وعن

الذهن أبعد وما كان الي الطرف الحاضر أقرب كان بالحضور أولى

﴿ الفصل الثالث عشر في اكتساب وجه المشابهة ﴾

الطريق اليه تميز ما به المشابهة عما به الامتياز * مثلاً من أراد تشبيه الشيء بالشيء في هيئة الحركة وجب أن يطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردة عن الجسم وسائر ما فيه من اللون وغيره من الاوصاف كما فعل ابن المعتز حيث قال

وكان البرق مصحف قار * فانطباقتارة وانفتحا

فلم ينظر من جميع اوصاف البرق ومعانيه الا الى الهيئة التي تجدها العين منه من انبساط يعقبه انقباض ثم لما بحث عن اصناف الحركات لينظر أيها أشبه بها فأصاب ذلك فيما فعله القارئ بأوراق المصحف من فتحها مرة وتطبيقها أخرى ولم يكن حسن حال التشبيه لكونه جامعاً بين المختلفين من جنس بل لحصول الاتفاق التام بينهما من ذلك الوجه فلاجل اجتماع الامرين أعني الاتفاق التام والاختلاف التام كان حسناً بديماً

ومما يناسب ذلك في كونه جامعاً بين المختلفين أن يحاول الشاعر جعل الشيء سبباً لضده كقولنا أحسن من حيث قصص الاساءة ونفع من حيث أراد الضرر كقوله

أعتقني سوء ما صنعت من الشرق فيا بردها على كبدي

فصرت عبداً للسوء فيك وما * أحسن سوء قبلي الي أحد

﴿ الباب الثالث في النرض من التشبيه هذا الغرض اما أن ﴾

﴿ يكون عائداً الى المشبه أو الي المشبه به فلننقد فيهما فصلين ﴾

﴿ الفصل الاول في الاغراض العائدة الى المشبه ﴾

الغرض فيه لا يخلو إما أن يكون بيان حكم مجهول أو لا يكون كذلك (فالأول) لا يخلو إما أن يكون الغرض فيه بيان امكان وجوده أو بيان مقدار وجوده * أما بيان الامكان فهو ما كان المدعي يدعى ما لا يكون امكانه بينا ويحتاج الى التشبيه لبيان امكانه مثل قوله

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

فانه أراد أن يقول المدوح فاق الانام بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة ومقاربة بل صار أصلاً بنفسه وجنساً برأسه وهذا في الظاهر كالممتنع فانه بعيد أن ينتهي بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى أن يصير كأنه ليس من ذلك النوع فلما قال فان المسك بعض دم الغزال فقد احتج لدعواه لان المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته حتى لا يمد في جنسه اذ لا يوجد في الدم شيء من الصفات الشريفة التي هي للمسك * وأما بيان المقدار فهو كما اذا حاولت أن تنفي الفائدة عن فعل انسان وأن تدعي انه لا يحصل منه على طائل فتشبهه في ذلك بالقابض على الماء فدعوى كون ذلك الفعل غير مفيد ليست دعوى بعيدة * فالتشبيه ههنا لا لبيان امكانه لكن لبيان مقداره لان لحلو الفعل عن الفائدة مراتب مختلفة في الافراط والتفريط والتوسط فاذا مثل بالمحسوس عرفت مرتبته وعلمت درجته وكذلك اذا قلت في شيء أسود انه كحلك الغراب لم يكن المقصود الا تعريف مقدار السواد لا تعريف امكان وجوده (والثاني) اذا لم يكن الغرض من التشبيه بيان حكم مجهول فالغرض أحد أمور ثلاثة (الاول) ان

الأمور العقلية متأخرة عن الإدراكات الحسية في الزمان فلا جرم الف النفس مع الحسيات أتم من الفها مع العقليات فاذا ذكرت المعنى العقلي الجلي ثم عقبته بالتمثيل الحسي فكأنك قد نقلت النفس من المعنى النريب الى القريب (الثاني) ان المعنى وان كان معلوماً يقيلاً الا أن التمثيل بالمحسوس يفيد زيادة قوة كما أخبر الله تعالى عن ابراهيم صلى الله عليه وسلم في قوله بلى ولكن ليطمئن قلبي يؤكد ما قلناه ان الرجل لو كان على طرف نهر وقت اخباره صاحبه انه لا يحصل من سميء على شئ فأدخل يده في الماء وقال انظر هل حصل في كفي من الماء شئ فكذلك أنت في أمرك كان لذلك ضرب من التأثير زائد على القول والنطق بذلك ولذلك لو أردت مثلاً أن تضرب مثلاً في تنافى الشئين فأشرت الي ماء ونازلت هذا وذيك هل يجتمعان وجدت لتثبيك من التأثير ما لا تجده اذا أخبرت بالقول فقلت هل يجتمع الماء والنار ويدل على ما ذكرنا انك قد تبالع في التعبير عن المعنى مثل ما قيل في

صفة الليل

في ليل صول * تنهى العرض والطول * كما ليله بالليل موصول

فلا تجده منه من الانس ما تجده من قوله

وليل كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطفاف المزاهر

مع ان الاول أبغ في المبالغة فان ظل الرمح على كل حال متناه وأنت قد أخبرت في البيت الاول ان ليله بالليل موصول فدل هذا على ان التشبيه بالمشاهد المحسوس يزيد يقيناً (الثالث) ان المتشابهين متى كانت المباشرة بينهما أتم كان التشبيه أحسن فتشبيه العين بالترجس عايج مشترك والبعد بينهما أقل من البعد بين الثريا وعنقود السكرم المنور واللجام المنفضض والوشاح المنفصل

لا جرم كان تشبيه الثريا بهذه الاشياء أحسن من تشبيه العين بالنرجس
والسبب فيه ان المباعدة متى كانت أتم كان التشبيه أغرب وكان إعجاب
النفس بذلك التشبيه أكثر لان مبني الطباع على ان الشيء اذا ظهر من مكان
لم يبعد ظهوره منه كان شغف النفوس به أكثر

﴿ الفصل الثاني في الاغراض العائدة الى المشبه به ﴾

وقد يقصد الشاعر على عادة التخيل أن يوهم في الشيء القاصر عن
نظيره انه زائد عليه وحيثئذ يجعل الفرع أصلاً ويشبه الزائد بذلك الناقص
ويكون الغرض بالحقيقة اعلاء شأن ذلك الناقص أي هو بالغ الي حيث صار
أصلاً للشيء الكامل في ذلك الباب كقوله

وبدا الصباح كأن غمرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فهذا علي انه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في النور
والضياء من الصباح فاستقام له ذلك بحكم النية أي جعل الصباح فرما ووجه
الخليفة أصلاً

واعلم ان هذه الدعوى وان أشبهت قولهم لا يدري أوجهه أنور أم الصبح
وغوته أضوأ أم البدر . وقولهم اذا افرطوا نور الصبح يخفي في ضوء جبينه
أو نور الشمس مسروق من نور جبينه فان في الطريقة الاولى خلافة وهي
انه كانه يستكثر للصباح أن يشبهه بوجه الخليفة ويوهم انه قد احتشده واجتهد
في طلب تشبيه يفخم به أمره وجهته الساحرة انه يوقع المبالغة في نفسك
من حيث لا تشعر بها ويفيدك كما من غير ان يظهر ادعاؤه لها لانه وضع كلامه
وضع من يقيس على أصل متفق عليه لا ينكره أحد والمعاني اذا وردت

على النفس هذا المورد كان للنفس بذلك ضرب من الابتهاج خاص لانها كالنعمة التي لم تدركها المنة ولما فرغنا من أركان التشبيه فلنشرع الآن في بيان احكامه

— الباب الرابع في التشبيه . وفيه سبعة فصول —

﴿ الفصل الاول في أن التشبيه ليس من المجاز ﴾

لانه معنى من المعاني وله حروف والفاظ تدل عليه فاذا صرح بذكر الالفاظ الدالة عليه وضعاً كان الكلام حقيقة فاذا قلت زيد كالاسد وهذا الحبر كالشمس في الشهرة وله رأي كالسيف في المضء لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه فلا يكون مجازاً



﴿ الفصل الثاني في التشبيه الذي يصح عكسه والذي لا يصح فيه ذلك ﴾

ان كان الغرض من التشبيه الحاق الناقص بالزائد مبالغة في اثبات الحكم للناقص فهذا يمنع عكسه وهو كما اذا شبهت شيئاً اسود بما هو الاصل في شدة السواد كخافية الغراب والقار امتنع فيه العكس لان تنزيل الزائد منزلة الناقص يضاد المبالغة في الاثبات * وأما ان كان المقصود هو الجمع بين الشئين في مطلق الصورة أو الشكل أو اللون فالعكس مستقيم فيه وهو كتشبيه الصبح بغرة الفرس الأدهم لا لاجل المبالغة في الضياء بل لاجل وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد مع كون البياض قليلاً بالاضافة الى السواد . وكذلك تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة والدينار الخارج من السكة في قول ابن المعتز

وكان الشمس المنيرة دينا * رجلته حدائد الضراب

حسن مقبول وان عظم التفاوت بينها وبينهما لانك لم تضع التشبيه على مجرد النور وانما قصدت الى مستدير يتلأأ ويلمع ثم خصوص من جنس اللون الموجود في المرأة المجاورة والدينار المتخلص من حمى السبك كما يوجد في الشمس فاما مقدار النور وأنه زائد أو ناقص والجرم عظيم أو صغير فمالم يتعرض له



﴿ الفصل الثالث في التشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها الحركات ﴾
ان ذلك على وجهين (أحدهما) أن تقترن بغيرها من الاوصاف كالشكل واللون (والثاني) أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فن
الاول قول ابن المعتز

(والشمس كالمرآة في كف الاشل)

أرد أن يريك مع الاستدارة والاشراق الحركة التي تراها للشمس اذا أنعمت التأمل ثم ما يحصل في نورها من أجل تلك الحركة وذلك ان للشمس حركة متصلة دائمة ولنورها بسبب ذلك تموج واضطراب ولا يتحصل هذا الشبه الا ان تكون المرأة في يد الاشل لان حركته تدوم وتتصل ويكون منها سرعة وبدوام الحركة يتموج نور المرأة وتلك حال الشمس فانك تري شعاعها كأنه يهيم بان ينبسط حتي يفيض من جوانبها ثم يسدوله فيرجع من الانبساط الذي تراه الي انقباض كأنه يجمعه من جوانب الدائرة الي الوسط ومثل هذا التشبيه وان صور في غير المرأة قول المهلب الوزير *

الشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب

سكانها بوقفة أحميت * يجول فيها ذهب ذائب

وذلك ان الذهب اذا ذاب يتشكل بشكل البوقفة فيستدير ثم اذا كانت

البوقنة على النار فانه يتحرك فيها حركة على الحد الذي وصفت لك وما في طبع الذهب من النعومة وفي اجزائه من شدة الاتصال والتلاحم يمنه أن يقع فيه غليان كما في الماء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً وجلته كأنها تتحرك بحركة واحدة ويكون فيها ما ذكرنا من انبساط الى الجوانب ثم انقباض ومنها قوله * كأن في غدوانها حواجبا * أراد ما يبدو في صفحة الماء من اشكال كأنصاف ودوائر صغار ثم انك تراها تمتد امتداداً ينقص من انحنائها وتحد بها وكأنها تنتقل من التقوس الى الاستواء وذلك أشبه شيء بالجواب اذا مدت { والثاني } ما يكون في هيئة الحركة مجردة من كل وصف يقارنها فهناك أيضاً لا بد من اختلاط حركات كثيرة في جهات مختلفة وكلما كان التفاوت أكثر كان الترتيب في هيئة المتحرك أكثر ومثاله قول الاعشي يصف السفينة وتقاذف الأمواج بها *

بعض السفين بجانيه كما * ينزو الريح حلاله كرع
الرياح الفصيل وقيل القرد والكرع ماء السماء شبه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل اذا نزل في الماء فانه يكون له حركات مختلفة في جهات مختلفة ويكون هناك تسفل وتصعد على غير ترتيب وهو أشبه شيء بحال السفينة وهيئة حركاتها حين يتدافعها الموج * واعلم ان هذه التشبيهات انما غربت لقلّة الاحساس بها وهو السبب الثاني من أسباب الغرابة *



(الفصل الرابع في التشبيه الواقعي في الهيئات التي تقع عليها السكنات)

فن لطيف ماجاء فيه قول الأخطل في صفة مصلوب *

كانه عاشق قد مد صفة حته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

أو قائم من نعاس فيه لوثة * مواصل لتقطيه من الكسل
فلطفه بسبب ما جاء فيه من التفصيل ولو قال كأنه متمط من نعاس واقتصر
عليه كان قريب التناول لأن الشبه إلى هذا القدر يقع في نفس الرأي
للمصلوب لكونه من باب الجملة فاما على الشرط الذي يفيد به استدامة
تلك الهيئة فلا يحضر إلا مع التأمل القوي وذلك لحاجته إلى أن ينظر إلى
أمر فيقول هو كالتقطي يمد ظهره ويديه ثم يعود إلى حالة التقطي فيزيد فيه
أنه مواصل لذلك ثم لما زاد ذلك طلب علته وهو قيام اللوثة والكسل
في القائم من النعاس وهذا أصل فيما يزيد به التفصيل وهو أن يثبت في
الوصف أمراً زائداً على المعلوم المتعارف ثم يطلب له علة وسبباً *

﴿ الفصل الخامس في مراتب التشبيهات في الظهور والخطأ ﴾

قد عرفت أن التشبيه المركب قد يكون بالمتخيل الذي لا وجود له في
العين كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد
وقد يكون بماله وجود في الأعيان وهو على قسمين فإن الهيئة المعتبرة في
ذلك التركيب إما أن توجد كثيراً أو قليلاً وبين ذلك بالمقابلة فأتت إذا
قابلت قوله

وكنان أجرام النجوم طوالما * درر نثرن على بساط أزرق
بقول ذي الرمة * كأنها فضة قد مسها ذهب * علمت أن الأول
أغرب من الثاني لأن الناس يرون في الصناعات فضة أجرى الذهب عليها
ولا يكاد يوجد دريثر على بساط أزرق *

واعلم أن الشيء كلما كان عن الوقوع أبعد كان أغرب وكان التشبيه
المستخرج منه أعجب على ما بينا . واعلم أن السبب الثاني الذي هو تكرار

الشيء على الحس معنى واحد لا يزيد ولا ينقص ولكنه يقوي ويضعف
وأما السبب الاول وهو التفصيل فانه في حكم الشيء المتكثر المتضمن للحكمة
من المعارف والادراكات

(الفصل السادس في التمثيل)

وقد خصوا التمثيل المنتزع من اجتماع أمور يتقيد البعض بالعض باسم
التمثيل فقد يكون ذلك على حد الاستعارة كقولهم لمن يتردد في الامر أراك
تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاصل أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر
أخرى وقد يكون لاعلى حد الاستعارة كما أوردناه من قوله تعالى مثل الذين
حملوا التوراة الآية

(الفصل السابع في المثل)

المثل تشبيه سائر وتفسير السائر انه يكثر استعماله على معنى أن الثاني
بمنزلة الاول . والامثال لا تغير لان ذكرها على تقدير ان يقال في الواقعة
المعينة انها بمنزلة من قيل له هذا القول فالامثال كلها حكايات لا تغير

﴿ القاعدة الرابعة في الاستعارة . وفيها ثلاثة أبواب ﴾

(الباب الاول في حقيقتها وأحكامها . وفيه خمسة عشر فصلا)

﴿ الفصل الاول في حدها ﴾

قال علي بن عيسى الاستعارة استعمال العبارة لغير ما وضعت له في أصل
اللغة . وهذا باطل من وجوه أربعة (الاول) انه يلزم ان يكون كل مجاز لغوي
استعارة وقد أبطالناه (الثاني) يلزم أن يكون الاعلام المنقولة من باب المجاز
(الثالث) استعمال اللفظ في غير معناه للجهل بذلك يجب أن يكون مجازا

(الرابع) انه لا يتناول الاستعارة التخيلية على ماسياتي فالأقرب أن يقال الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التشبيه فقولنا ذكر الشيء باسم غيره احتراز عما إذا صرح بذكر المشبه كقولك زيد اسد فأنك ما ذكرت زيدا باسم الاسد بل ذكرته باسمه الخاص فلا جرم ليس ذلك من الاستعارة . وقولنا وإثبات ما لغيره له ذكرناه ليدخل فيه الامتعارات التخيلية . وقولنا لأجل المبالغة في التشبيه ذكرناه ليميزه عن المجاز

ولك أيضاً أن تقول الاستعارة عبارة عن جعل الشيء الشيء أو جعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه فالأول كما إذا قلت لقيت أسداً وتنى الشجاع فقد جعلت الشجاع أسداً فهذا هو جعل الشيء الشيء . والثاني كقوله * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها * فأنك أثبت اليد للشمال وغرضك أن تبالغ في تشبيهه بالقادر في المتصرفية وسيأتي زيادة تحقيق لذلك



(الفصل الثاني في أن المستعار هو اللفظ أو المعنى)

المشهور أن الاستعارة صفة للفظ وهو باطل بل الحق أن المعنى يعاد أولاً واسطة اللفظ * والذي يدل عليه وجوه سبعة (الأول) انه حيث لا يكون نقل الاسم تابعاً لنقل المعنى تقديره لم يكن ذلك استعارة مثل الاعلام المنقولة فأنك اذا سميت انساناً بزید أو يشكر فانه لا يقال لهذه الاسامي انها مستعارة لان نقلها ليس تبعاً لنقل معانيها تقديره (الثاني) أن العقلاء يجوزون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة فان لم يكن نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى لم يكن فيها مبالغة لانه لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه

(الثالث) انهم اذا جعلوا شجاعة الرجل غير ناقصة عن شجاعة الاسد قالوا هو أسد واذا أرادوا المبالغة في ذلك نقلوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا ليس هو بانسان وانما هو أسد قال تعالى ما هذا بشراً إن هذا الا ملك كريم * وان لم يريدوا أن يخرجوه من جنسه قالوا هو أسد في صورة انسان وكل ذلك يدل على ان الاستعارة عبارة عن ادعاء معني الاسم للشيء اذ لو كان عبارة عن محض نقل الاسم اليه لكان محالاً أن يقال هو ليس بانسان ولكنه شبيه بالاسد أو يقال هو شبيه بأسد في صورة انسان (الرابع) أن الاستعارات التخلييلية التي تكون مثل قول لبيد * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها * ليس فيه نقل لانه ليس المعنى انه شبه شيئاً باليد فيمكنك أن تقول لفظ اليد نقل اليه بل استعار له اليد على معنى انه ادعى ثبوت اليد للشمال مبالغة في اثبات المتصرفية له (الخامس) اذا قلت رأيت أسداً قيل انه جعله أسداً وحكم بثبوت الاسدية له ولا يقال لمن سمي انساناً بالاسد انه صيره أسداً وأثبت له وصف الاسدية (السادس) اطلاق اسم الاسد على الشجاع في أي لغة كان لأجل الاستعارة طريق مستعمل سائغ واطراد ذلك في اللغات كلها يدل على ان المستعار معني الاسد لا اسمه (السابع) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا فظاهراً الآية يدل على أنهم أثبتوا للملائكة صفات الاناث واعتقدوا وجودها فيهم ولأجل هذا الاعتقاد سموهم بالبنات ولا يمكن أن يكون المعني انهم أطلقوا عليهم لفظ الاناث أو لفظ البنات من غير اثبات الانوثة لان الله قال أشهدوا خلقهم فان كانوا لم يزدوا على اجراء هذا الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا اثبات صفة ولم يفعلوا أكثر من أن وضعوها اسماً لما كانوا مستحقين الا للندم اليسير ولم يكن ذلك القول كفراً منهم وكل

ذلك باطل

(فان قيل) فاجراء اسم الاسد على الرجل اذا كان تابعا لتقدير ثبوت الاسدية له فاذا قلت رأيت أسداً فصيغة الاسد مستعملة للدلالة على حقيقة الاسدية فلا يكون المجاز في صيغة الاسد بل المجاز في تقدير ثبوت صفة الاسدية للرجل فيكون التصرف ليس في ازالة صيغة الاسد عن معناها بل في اثبات صفة الاسدية للرجل فيكون التصرف واقعاً في أمر عقلي لا في أمر لغوي فهذا المجاز عقلي والمجاز في الالبات على ما ذكرتم عقلي فيكون المجاز كله عقلياً وهو باطل *

فالجواب اضطرب رأى الشيخ في أن هذا المجاز عقلي أم لغوي والذي نصره في الاسرار انه لغوي لأننا وان أجرينا اسم الاسد على الرجل المشبه بالأسد بطريق التأويل وسكننا على الحقيقة استعملناه في غير موضعه الأول لانا اذا أجرينا على الرجل اسم الاسد لم نتجاوز فيه أمر الشجاعة فلا ندعي للرجل صورة الاسد وهيئته واسم الاسد موضوع للشجاعة وحدها والا لكان اسم صفة لا اسم جنس بل هو موضوع للبنية المخصوصة فاذا أجرينا اسم الاسد على الرجل تبعاً لثبوت صفة الشجاعة فيه فقد سلبنا الصيغة بعض ما هي مستحقة له في أصل الوضع وهو بنية الاسد وهيكله فيكون هذا ازالة له عما وضع في الأصل بازائه *

وقال في دلائل الأعجاز قد كثر في كلام الناس ان الاستعارة هي لفظة منقولة عن موضعها الاصل وهو خطأ لانه لما ثبت انك لا تطلق اسم الاسد على الرجل الا بعد أن تدخله في جنب الاسود لم تكن قد نقلت الاسم عما وضع له أولاً لانك انما تكون ناقله اذا لم تقصد معناه

الأصلي . فاما أن تكون ناقلاً له عن معناه مع ارادة معناه فهو محال *
والاقرب هو الاول أما أولاً فلانه في الدلائل سلم ان الاستعارة داخلة
تحت المجاز وسلم ان المجاز يستدعي النقل فيلزمه قطعاً اعتبار النقل في الاستعارة
وأما ثانياً فلما بينا ان صيغة الاسد لا تنيد الشجاعة فقط والالم يكن اسم
جنس بل الشجاعة مع البنية والهيئة واذا جعلته مستعاراً فلم تقده البنية
واستدل في الاسرار على انه ليس المقصود من الاستعارة اثبات معنى
اللفظ للمستعار له بان قال ان هذا كذب وهو على الله محال والاستعارات
كثيرة في القرآن فدل على انه لا بد له من النقل * ولما رخص ان يعارض
ذلك بالمجاز في الاثبات فانه وارد في القرآن مع انه عقلي ولا يلزم منه الكذب
فكذلك هنا

﴿ الفصل الثالث فيما يظن به انه استعارة ولا يكون ﴾

الاسم اذا قصد اجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما فاما أن يسقط ذكر
المشبه أولاً يسقط . فان اسقط فهو استعارة بالاتفاق كقولك رأيت أسداً
ووردت بحراً . وان لم يسقط فلا يخلو اما أن تذكر الصيغة الدالة على المشابهة
أولاً تذكر . فان ذكرتها فهو ليس من الاستعارة بالاتفاق كقولهم زيد
كالاسد أو كانه الاسد أو يشبه الاسد أو مثل الاسد . وأما ان لم يذكر
مثل قولهم زيد أسد وهمد بدر فهنا اختلفوا في كونه استعارة * والحق انه
ليس من الاستعارة لوجوه ثلاثة (الاول) ان الاسم في دلالة على مدلوله
كالهيئات الدالة على الاحوال فكما انك لو سلبت عن السوقى كل ما يدل
على كونه سوقياً وألبسته زي الملوك وصيرته بحيث ان كل من رآه يتوهم انه

هو الملك كنت قد أعرته ولو أنك تركت عليه بعض ما يدل على كونه سوقيا كنت لم تعره هيئة الملك لأن المقصود من هيئة الملك حصول المهابة في النفوس وذلك لا يحصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقيا فكذلك هاهنا اذا قلت زيد أسد فقد تركت عليه شيئا يدل على انه ليس بأسد فلا جرم لا تحصل المبالغة المطلوبة فلا تكون الاعارة والاستمارة حاصلة (الثاني) وهو أن شرط المستعار ان يحصل للمستعير منفعه على الحد الذي يحصل للمالك فان كان ثوبا يلبسه كما يلبسه المالك حتي ان الرائي اذا رآه معه لم يميز بينه وبين المالك ثم اذا قلت زيد أسد علم أنك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم واذا قلت لقيت أسدا اعتقد أنك عقلت اللقاء بواحد من هذا الجنس واذا كان كذلك فقولك رأيت أسدا يفيد باطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم فقد وقع الاسم من الشجاعة موقعه من الحيوان المخصوص فقد انتفع المستعار له بالمستعار مثل المستعار منه . وأما قولك زيد أسد فلم يقع ذلك الموقع من حيث ان ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم متناولا له على حدتنا وله موضوعه الاول فكان بمنزلة أن يعبر الرجل شيئا ويمنعه من الانتفاع به (الثالث) وهو أن الاثبات والنفي في الخبر يتوجهان الى الخبر لا الى المبتدأ فاذا قلت زيد أسد فالاثبات يتوجه الى اثبات الاسدية والتصريح بذكر زيد يمنع عن ان المقصود اثبات حقيقة الاسدية له فحينئذ يتعين ان يكون المراد منه اثبات صفة من صفات الاسدية فأما اذا لم تجعله خبرا السكن اما فعلا كقولك لقيني أسدا أو مفعولا كقولك رأيت أسدا أو مضافا اليه أو مجرورا كقولك مررت بأسد لم يتوجه الاثبات في هذه المواضع الى كونه أسدا بل الى اسناد غيره اليه

فظهر الفرق بينه وبين ما اذا ذكر المشبه صريحا . ولما ظهر الفرق بينها في المعنى فالاولي أن يخص كل واحد باسم على حدة . وهذا البحث لفظي يكتفه هذا القدر الذي أوردناه

ثم اعلم انا اذا فرعنا على ان التصريح بالتشبيه لا ينافي الاستعارة فلنا فيه تفصيل فانك تارة تقول زيد أسد فتجعل المشبه به نكرة . وتارة تقول هو الاسد فتجعل المشبه به معرفة واطلاق اسم الاستعارة على القسم الاول أقرب لانه خرج بالتنكير عن أن يحسن ادخال حرف التشبيه عليه فلو قلنا هو كاسد وهو كبحر كان كلاما نازلا غير مقبول لكنه وان كان لا يحسن فيه الكاف يحسن فيه كأن تقول زيد كانه أسد ولكن ذلك لا يدفع التفاوت المذكور وان كان ضعيفا

❦ الفصل الرابع فيما يصح دخول الاستعارة فيه ❦

(اعلم) أن الاسم اما أن يكون الاسم العلم * أو الاسم المشتق * أو اسم الجنس * فأما أسماء الاعلام فلا استعارة لا تدخل فيها لان المشابهة بين الاصل والفرع معتبرة في الاستعارة وهي غير معتبرة في الاعلام * وأما الاسماء المشتقة فلا استعارة لا تدخل فيها دخولا أوليا ولنحقق ذلك في الفعل أولا فنقول

الفعل شأنه الدلالة على ثبوت المصدر لشيء في زمان معين فالاستعارة تقع أولا في المصدر وبواسطة ذلك في الفعل فاذا قلت نطقت الحال بكذا فهذا انما صح لانك وجدت الحال مشابهة للنطق في الدلالة على الشيء فلا جرم استعير اسم النطق لتلك الحال فالاستعارة أولا واقعة في المصدر وبواسطته

في الفعل فاذا الاستعارة في الحقيقة ليست الا في المصدر * واذا عرفت ذلك
تبين لك أن الأسماء المشتقة أيضاً كذلك فان الاسم المشتق هو الذي يدل على
ثبوت المشتق منه شيء مع عدم الدلالة على زمان ذلك الثبوت فظهر منه ان
الاستعارة انما تقع وقوعاً أو لياً في أسماء الاجناس

(الفصل الخامس في كيفية وقوع الامر المستعار)

لما ثبت ان التصريح بذكر المشبه ينافي الاستعارة ظهر ان لفظ المستعار
لا يمكن وقوعه بموقع الخبر ولا ما يجري مجراه كالحال في قوله تعالى «ربنا أنزل
علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا» فالعيد ليس بمستعار على ما ظنه بعضهم
لوقوعه موقع الخبر . وقوله تعالى «وسراجاً منيراً» فالسراج ليس بمستعار لسكونه
حالاً جاء بهتمام الكلام . بل يكون اما فاعلاً كقوله لقيت أسداً أو مجروراً
كقوله مررت بأسداً أو مبتداً كقوله الاسد مقدم وبالجملة يجب أن يكون
أصلاً في الحديث عنه



(الفصل السادس في أقسام كون الفعل مستعاراً)

انه وان لم يكن دخول الاستعارة في الفعل دخولاً أولياً الا انها داخلة
فيه لانه لا يلزم من نفي الدخول الاولي نفي مطلق الدخول فنقول كون الفعل
مستعاراً تارة يكون من جهة فاعله كقولهم نطق الحلال بكذا . وتارة من جهة
مفعوله كقول عبد الله بن المعتز

جمع الحق لنا في امام * قتل البخل وأحيا السماحا

فقتل وأحيا انما صارا مستعارين بان عديا الى البخل والسماح ولو قال
قتل الأعداء وأحيا الأحياء لم يكن هناك استعارة وتارة من جهة مفعوله

كقول الحريري

وأقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا
وتارة من جهة أحد مفعوليه كقوله

تقريهم لهذميات نقد بها * ما كان خاط عليهم كل زراد
وتارة من جهة الفاعل والمفعول كقوله تعالى (يكاد البرق يخطف أبصارهم)

﴿ الفصل السابع في الفرق بين الاستعارة الاصلية والاستعارة التبعية ﴾
قد عرفت أن الاستعارة الاصلية انما تكون في أسماء الاجناس وهي
اذا اطلقت تكون مترددة بين الاصل والفرع ولا تخصص بأحدهما قطعاً
الابقرية زائدة حالية أو مقالية * وأما ان كان فعلاً أو صفة فان أسند الى القدر
المشترك بين الاصل والفرع بقي الابهام كقولك أنار هذا الشئ فإنه مشترك
بين ذي النور وبين البيان والعلم * وأما اذا أسند الي ما به يتميز الاصل عن
الفرع فتميزت الاستعارة عن الحقيقة كقوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً)

﴿ الفصل الثامن في الفرق بين الاستعارة والتشبيه ﴾

ظن بعضهم انه لا فرق بينهما وهو باطل لان الشبه حكم اضافي لا يوجد
الا بين شيئين واذا قلت رأيت أسداً لم تذكر شيئاً آخر حتى تشبهه بالاسد
فظهر ان هذا ليس من التشبيه في شئ بل الفرض المطلوب منه المبالغة في
التشبيه ولكن غرض الشئ ليس هو عين الشئ * وأيضاً فكما ان التشبيه
مطلوب من الاستعارة فكذلك الایجاز مطلوب منها ألا تري أنك اذا قلت
رأيت أسداً فقد أفدت أنك رأيت رجلاً شبيهاً بالاسد في شجاعته فان ذلك
الشبه على أتم ما يكون فقد نابت تلك اللفظة مناب هذا الكلام الطويل

فالتشبيه إذاً أحد غرضي الاستعارة فكما لا يجوز أن يقال الاستعارة من باب الإيجاز فكذلك لا يجوز أن يقال أنها من باب التشبيه



﴿ الفصل التاسع في أنه ليس من صحة الاستعارة حسن التصريح بالتشبيه ﴾

﴿ وكلما قربت المشابهة بين الشيئين كان التصريح بالتشبيه قبيحاً ﴾

وذلك في نحو النور إذا استعير للعلم والایمان أو الظلمة إذا استعيرت للكفر والجهل وهذا النحو لتمكنه وقربه من الحقيقة صار كأنه حقيقة فلا يحسن لذلك أن تقول العلم كالنور والجهل كأنه ظلمة ولا يكاد يقول الرجل ان أوقعته في شبهة كأنك أوقعته في ظلمة بل يقول أوقعته في ظلمة وكذلك الأكثر على اللسان أن تقول فهمت المسألة فأنشرح لي صدرى وحصل في قلبي نور ولا تقول كأن نورا حصل في قلبي

وبالجملة فكما كان وقوع الشبه أخفى كان التصريح بالشبه أحسن ويخرج منه ان الاستعارة لا تحسن الا حيث كان التشبيه متقدرا بين الناس ظاهرا فأما ما يكون خفيا يستخرجه الشاعر أو غيره بذهنه فلا بد فيه من التصريح بالتشبيه والا كان تكليفاً بعلم الغيب . ولما كان التمثيل كما بينا شها منتزعا من مجموع أمور امتنع دخول الاستعارة في أكثر أنواعه . فقوله صلى الله عليه وسلم الناس كاهل مائة لا تجد فيها راحلة فلو حاولت الاستعارة وقلت رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة في معنى رأيت انسانا أو الابل المائة التي لا تجد فيها راحلة وتريد الناس كما قلت رأيت أسدا على معنى رأيت رجلا كالأسد . وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كمثل النخلة أو مثل الحامة فقلت رأيت نخلة أو خامسة كنت كما قال سيديوه مانزا تاركا

﴿ الفصل العاشر في زيادة تقرير لما قلنا ﴾

من شأن الاستعارة أنك كلما زدت التشبيه اخفاء ازدادت الاستعارة حسنا حتى أنها تكون الطف وواقع اذا الف الكلام تأليف وان أردت الافصاح بالتشبيه خرجت الى ما يعافه الناس مثاله قول ابن المعتز
أثمرت أغصان راحته * لجناة الحسن عنبا

فلو أردت ان تظهر التشبيه احتجت الي أن تقول أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي الحسن شبهه العناب من اطرافها المخصوصة وهذا مما لا يخفي غشائه ومن أجله كان موقع العناب في هذا البيت أحسن منه في قوله * وعضت على العناب بالبرد *

لان التشبيه فيه لا يقبح هذا القبح المفرط لانك لو قلت وعضت على اطراف أصابع كالعناب بشعر كالبرد كان شيئا يتكلم به وان كان رذلا

﴿ الفصل الحادي عشر فيما تزداد به الاستعارة حسنا ﴾

ومما هو أصل في هذا الباب أن يجمع بين عدة من الاستعارات قصداً للاحاق الشكل بالشكل ليتم التشبيه فيما تريد كقول أمري القيس
وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع المغموم ليتسلى
فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازاً وناء بكسكلى
لما جعل الليل صلباً قد تمطى به ثنى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الصلب
ونلت فجعل له كسكلاً قد ناء به فاستوفى جملة أركان الشخص وراعي ما يراه
الناظر من جوانبه جميعاً

﴿ الفصل الثاني عشر في ترشيح الاستعارة وتجريدها ﴾

المعتبر في الاستعارة اما جانب المستعار وهو أن تراعي جانبه وتولييه
ما يستدعيه وتضم اليه ما يقتضيه . أو جانب المستعار له فالأول هو الترشيح
كقول كثير *

رمتني بسهم ريشه الكحل لم يضر * ظواهر جلدي وهو في القلب جرح
وقول النابغة *

وصدر أزاح الليل عازب همه * تضاعفت الأحزان من كل جانب
المستعار في كل واحد منهما وهو الرمي والازاحة منظور اليه في لفظي السهم
والمعازب . وأما الثاني فهو التجريد كقوله تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع
والحلف) وكقول زهير

لدى أسد شاكى السلاح مقذف * له لبد اظفاره لم تقلم
لو نظر الى المستعار هنا لقل فكساها لباس الجوع وقال زهير لدى أسد
وافى المخالب أودامى البرائن

﴿ الفصل الثالث عشر في الاستعارة بالكناية ﴾

هذا انما يكون اذا لم يصرح بذكر المستعار بل ذكر بعض لوازمه
تنبهاً به عليه كقول أبي ذؤيب

واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمه لا تنفع
فكانه حاول استعارة السبع للمنية لكنه لم يصرح بها بل ذكر لوازمها تنبهاً
بها على المقصود *

﴿ الفصل الرابع عشر في انه كيف تنزل الاستعارة منزلة الحقيقة ﴾

انهم قد يستعبرون الوصف المحسوس لاشئ المعقول ويجمعون كأن تلك الصفة ثابتة لذلك الشئ في الحقيقة وكأن الاستعارة لم توجد أصلاً *
 مثاله استعارتهم العلوّ لزيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر والسلطان ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علواً مكانياً كقول أبي تمام *
 ويصعد حتى يظن الجبول بان له حاجة في السماء
 فلو لا قصده أن ينسي التشبيه ويرفعه بجهده ويصمم على انكاره وجهده ويجمله صاعداً في السماء صعوداً مكانياً لما كان لهذا الكلام وجه
 وهذا الحكم اذا استعاروا اسم الشئ لغيره من نحو شمس أو بدر أو بحر أو أسد فانهم يبالغون الى حيث يعتقد انه ليس هناك استعارة مثاله
 قامت تظالني من الشمس * نفس أغز على من نفسي
 قامت تظالني ومن عجب * شمس تظالني من الشمس
 فلو لا أنه أنسي نفسه ان هنا استعارة وبجازاً من القول لما كان لهذا العجب معنى
 واعلم ان مدار هذا النوع على التعجب وهو الى أمره . وصانع سحره . وصاحب سره . ومع ذلك قد يجيء على عكس مذهب التعجب كقوله
 لا تعجبوا من بلي غلالته * قد زرّ أزراره على القمر
 قد عمد كما تري الى شئ هو خاصية القمر ثم يقول ان قومنا أنكروا بلي
 الكتان بسرعة فهو يهاهم عن ذلك التعجب ويقول أما ترونه وقد زرّ أزراره على
 القمر ومن شأن القمر ذلك وهذا انما يتم بالحسكم الجزم بكونه قراً لانه لو اعترف
 انه ليس بقمر لكنه يشبه القمر بطل كلامه



﴿ الفصل الخامس عشر في الاستعارة الحسنة والقيحة ﴾

حسن الاستعارة انما يكون اذا تضمنت المبالغة في التشبيه مع الإيجاز
كقول أبي تمام

لا تستقي ماء الملام فاني * صب قد استعذبت ما بكاءي
فقوله ماء الملام ليس فيه بيان بل قوله لا تلغى وهو حقيقة أو جز منه وأبين
وأقبح منه قوله

نضجت أعمارهم قبل نضج التين والعنب

فليس فيه وجه من وجوه الحسن

ومما يليق بذلك قول القائل * أيا من رمي قلبي بسهم فأنفذا
فقوله فأنفذا استعارة حسنة وكذلك لو قال بدل فأنفذا فاقصدا . فأنما
لو قال بدله فأولجا أو فأدخلا كانت استعارة قبيحة لان اللائق بهذا الموضع
ان يبالغ في الوصف بالسهولة وتحقيق الاصابة وقوله فاقصدا يفيد تحقيق
الاصابة وقوله فأنفذا تحقيق السرعة والسهولة وليست الاوصاف الاخر
كذلك

واعلم أن الاستعارة قد تكون عامية وقد تكون غريبة ومدار الامر
فيها على التشبيه فمن الاستعارات العامية قولك لقيت أسدا ووردت بحراً
وشاهدت بدرا

ومن الاستعارات الخاصة قوله * وسالت بأعناق المسطي الأباطح
أراد انها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة وكانت السرعة في لين وسلاسة
حتى كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الأباطح فجرت السيول بها

الباب الثاني في أقسام الاستعارة

اعلم أن الاستعارة تارة تعتمد نفس التشبيه وتارة لوازمه (فالاول)

ما اذا اشترك شيان في وصف واحدتهما أنقص من الآخر فيعطي الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقيق ذلك الوصف له كقولك رأيت أسدا وأنت تعنى رجلا شجاعا وعنت لنا ظبية وأنت تريد امرأة (وأما الثانى) فعند ما تكون جهة الاشتراك وصفا انما يثبت كما له في المستعار منه بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء للمستعار له مبالغة في إثبات ذلك المشترك كقوله

وغداة ريح قد كشفت وقرة * قد أصبحت بيد الشمال زمامها
فالشمال في تصريف النداء على حكم طبيعتها كالحیوان المتصرف الا أن
تصرف الحيوان انما يكون باليد في أكثر الامر فتكون اليد كالآلة التى بها
تكمل القوة على التصرف ولما كان الغرض اثبات وصف المتصرفية وذلك
مما لا يكمل الا عند ثبوت اليد لا جرم أثبت اليد للريح تحقيقا للغرض
وكذلك قوله

اذا هزه في عظم قرب تهلت * نواجذ أفواه المنايا الضواحك
لما شبه المنايا عند هزه السيف بالسرور وكالفرح انما يظهر بالضحك
الذي تهل فيه النواجذ لا جرم أثبت الضحك مع تهلل النواجذ تحقيقاً
للوصف المقصود

والدليل على ما قلناه انه ليس للشمال شيء ينقل اليه اسم اليد ولا للمنايا
ما ينقل اليه اسم النواجذ * ومن هذا الباب قولهم فلان مرغى العنان ملقي
الزمام فانه ليس هناك شيء يجرى اسم العنان عليه بل المقصود انتراع الشبه
في حال ما يرخي عنانه فتأمل ما ذكرناه في الفرق فانهم طولوا فيه وما
أدركوا كنهه

واعلم أن أكثر الآيات التي تتعلق بها أهل التشبيه من هذا الجنس مثل قوله ولتصنع على عيني . وقوله (واصنع الفلك بأعيننا) وفي معرفة هذا الاصل خلاص عن تلك الاشكالات * واذا عرفت ذلك فنقول

القسم الأول على أربعة أقسام فانه إما أن يستعار المحسوس للمحسوس أو للمعقول أو يستعار المعقول للمعقول أو للمحسوس . فالقسم الأول على قسمين أيضاً . فانه إما أن يكون الاشتراك في الذات والاختلاف في الصفات . وإما أن يكون بالعكس فالأول مثل أن تكون حقيقة تتفاوت أحاديها في الفضيلة والنقص والقوة والضعف فينقل اللفظ الموضوع للأكل في ذلك النوع الى الانقص * مثاله استعارة الطيران لغير ذي الجناح في السرعة فان من المعلوم ان الطيران والمدو يشتركان في الحقيقة وهي الحركة المكانية ولكن الطيران أسرع من المدو فلما تساويا في الحقيقة واختلفا في القوة والضعف لاجرم نقلوا اسم الكامل في السرعة الى الناقص فيها فسموا المدو طيارانا *

وقد يقع في هذا الجنس ما يظن انه مستعار ولا يكون كذلك وذلك اذا كانت جهة الاختلاف خارجة عن مفهوم الاسم كقوله *

وفي يدك السيف الذي امتنعت به * صفة الهوي من أن ترق فتخرقا فالظاهر ان الحرق حقيقة في الثوب مجاز في الصفة ولكن التحقيق يأباه لان الشق يستعمل في موضع الحرق فيقال شقت الثوب والشق عيب في الثوب وهذه اطلاقات على وجه الحقيقة فلما قام الشق مقام الحرق وجب أن يقوم الحرق مقام الشق ظاهراً والا لكان للحرق مفهوم سوي مفهوم الشق فيكون لفظ الحرق مشتركاً بينهما وهو خلاف الاصل فثبت أن الحرق والشق

لفظان مترادفان فلما كان الشق حقيقة في الصفات كان الحرق مرادفا له حقيقة أيضاً فيه * نعم لو قلت خرق الحشمة لم يكن من الحقيقة في شيء لانه ليس هناك شق فهذا الطريق عرفنا ان الحرق ليس اسما للتفريق من حيث انه حاصل في الثوب بل هذه الخصوصية خارجة عن مفهوم لفظ الحرق . ولما كانت الخصوصية التي بها يتميز ويفرق اجزاء الحجر بعضها عن بعض عن تفرق اجزاء الثوب غير داخلية في مفهوم الحرق كان استعمال الحرق في الموضوعين حقيقة . ولو قدرنا دخول تلك الخصوصية في اسم الحرق كان استعماله في الحجر على طريق الاستعارة *

فهذا هو القانون في هذا الباب بعد أن لا تطابق في المثال هذا كله اذا كان الاشتراك في الحقيقة والاختلاف في العوارض والصفات * وأما اذا كان بالعكس وهو أن يكون الاشتراك في الصفات والاختلاف في الحقيقة فمثل قولهم رأيت شمساً وتريد انساناً تيهال وجهه كالشمس فهنا الانسان مخالف في الحقيقة للشمس ومشارك لها في الوصف

(القسم الثاني) وهو استعارة اسم شيء معقول لشيء معقول فهذا أيضاً انما يكون في أمرين يشتركان في وصف عديمي أو ثبوتي وأحدهما بذلك الوصف أولي وفيه اكمل فينزل الناقص منزلة الكامل * ثم ان المشتركين اما أن يكونا متعاندين أو لا يكونا كذلك * فان تعاندا فاما أن يكون التعاند بالثبوت أو الانتفاء أو بالتضاد * مثال الاول استعارة اسم الممدوم للموجود أو الموجود للممدوم * أما الاول فعند ما لا يحصل من ذلك الموجود فائدة مطلوبة فيكون ذلك الموجود مشاركا للممدوم في عدم الفائدة لكن الممدوم بذلك أولى فيستعار لذلك الموجود اسم الممدوم * وأما الثاني فعند ما تكون

نهاية الإيجاز

الآثار المطلوبة من الشيء باقية بعد عدم الشيء فيكون ذلك المعدوم مشاركاً للموجود بتلك الفوائد لكن الموجود أولى بذلك منه فيستعار لذلك المعدوم اسم الموجود

وأما إذا كان التعاند بالتضاد حقيقة كان أو ظاهراً فشأله تشبيه الجاهل بالمتى لأن المقصود من الحياة الإدراك والعقل فإذا عدما فقد عدمت الآثار المطلوبة من الحياة فتصير تلك الحياة مساوية للموت في عدم الفائدة المطلوبة والموت أولى بذلك فينزل منزلته * ثم الضدان أن كانا قابلين للأشد والأنقص استعير للأنقص في أحد الطرفين اسم الأزيد في الطرف الآخر بشرط تساوي التشبيه * مثلاً كل من كان أقل علماً وأضعف قوة كان لأن يستعار له اسم الميت أولى * ولما كان الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصية للحيوان لا جرم كان الأقل علماً أولى باسم الميت أو الجماد من الأقل قوة وكما أن الأمر في جانب النقصان كذلك كان الأكثر علماً أولى باسم الحياة بل الاشراف علماً أولى بذلك وعليه قوله تعالى أو من كان ميتاً فأحييناه

هذا إذا كانا متقابلين أما إذا لم يكن كذلك فهو أن يكون موجودان يشتركان في وصف معقول إلا أن ذلك الوصف باحدهما أولى فينزل الناقص منزلة الكامل مثل قولهم فلان لقي الموت إذا كان قد لقي شيئاً من الشدائد لأنها مشاركة للموت في المسكروية لكن الموت أولى بها فتنزل تلك الشدائد منزلة الموت لا شترأكما في المسكروية

القسم الثالث وهو أن يستعار للمعقول اسم المحسوس وهو كاستعارة النور الذي هو محسوس بالبصر للحجة واستعارة القسطاس المدرك للعادل القسم الرابع وهو استعارة اسم المعقول للمحسوس وهو غير جائز إلا على

التأويل المذكور في باب التشبيه

﴿ الباب الثالث في إيراد بعض ما جاء في القرآن من الاستعارات ﴾
﴿ وتخريجها على الأصول . وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في استعارة اسم المحسوس للمحسوس ﴾

(بسبب المشاركة في وصف محسوس)

فمنها قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه النار والمستعار له الشيب والجامع هو الانبساط ولسكنه في النار أقوى
واعلم ان الناس قصرُوا وجه الشرف في هذه الآية على الاستعارة وليس الامر كذلك بل فيها وجه آخر اكمل من الاستعارة وهو انه سلك بالكلام طريق ما أسند الفعل فيه الى الشيء وهو لشيء آخر بينه وبين الاول تعلق فيرفع به ما أسند اليه ويؤتي بالذي الفعل له في الممضي منصوبا بعده مبينا ان ذلك الاسناد الى ذلك الاول انما كان من أجل هذا الثاني ولما بينهما من الاتصال كقولهم طاب نفساً وتصيب عرفاً واشباههما مما تجدد الفعل فيه منقولاً عن الشيء الى ما ذلك الشيء من سببه فاننا نعلم ان اشتعل للشيب في المعنى وان كان للرأس في اللفظ كما أن طاب للنفس وتصيب للعرق وان أسند الي ما أسند اليه * والدليل على ان شرف هذه الآية بسبب ذلك أننا لو تركنا هذا الطريق واسندنا الفعل الى الشيب صريحاً فقلنا اشتعل شيب الرأس أو الشيب في الرأس لا يبقى ذلك الحسن

فان قلت فما السبب في ان كان اشتعل اذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له هذا الفضل . فنقول السبب فيه أن يفيد مع لمان الشيب في

الراس انه شمل وشاع وأخذ من نواحيه وعم جملته حتي لم يبق من السواد شيء أو الا القليل . فهذه الفائدة مما لا يحصل اذا قيل اشتعل الشيب في الراس بل لا يوجب اللفظ أكثر من ظهور الشيب فيه .
 بيانه انك تقول اشتعل البيت نارا فيكون المعنى ان النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وتقول اشتعلت النار في البيت فلا يفيد أكثر من اصابتها جانباً منه . ومثاله من التنزيل قوله تعالى (وجرنا الارض عيوننا) فالنفعير للعيون في المعنى ولكنه أوقع في اللفظ على الارض ليفيد أن الارض بالكلية قد صارت عيوننا واعلم أن في الآية فائدة أخرى وهي تعريف الراس بالألف واللام وإفادة معنى الاضافة من غير اضافة وهو أحد ما أوجب المزية ولو قيل اشتعل راسي لذهب بعض الحسن . ومن هذا الباب قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) أصل الموج لحركة الماء فاستعمل لحركتهم على سبيل الاستعارة وقوله (والصبح اذا تنفس) استعار التنفس للظهور



﴿ الفصل الثاني في استعارة المحسوس للمحسوس لشبه عقلي ﴾
 فمنها قوله تعالى (اذا أرسلنا عليهم الريح العقيم) المستعار له الريح والمستعار منه المرور والجامع المنع من ظهور النتيجة والاثار . وقوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور المساوخ عن جلده والجامع أمر عقلي وهو ترتب أحدهما على الآخر . وقوله جعلناها حصيدا أصل الحصيد لانبات والجامع الهلاك وهو وصف معقول . وقوله (حصيدا خاسدين) أصل الخود للنار . وقوله (وانه في أم الكتاب) وهو أفصح من أن يقال في أصل الكتاب

﴿ الفصل الثالث في استعارة المحسوس للمعقول ﴾

منها قوله تعالى (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) فالقذف والدمغ مستعاران * وقوله (مستهم البأساء والضراء وزلزلوا) فلفظة زلزلوا أبلغ من كل لفظ كان يعبر به عن غلظ ما نالهم * وقوله (ربنا أفرغ علينا صبراً) أفرغ مستعار وقوله (ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا) لا بجبل من الله وحبل من الناس) وقوله (فنبذهم موراظ ظهورهم) وقوله (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا) كل خوض أتى الله به في القرآن فلفظه مستعار من الخوض في الماء * وقوله (فاصدع بما تؤمر) استعارة لبيان عما أوحى إليه بظهور ما في الزجاجة عند انصداعها * وقوله (أفنأسس بنيانه على تقوى) البنيان مستعار وأصله للحيطان وقوله (ويغونها عوجاً) العوج مستعار * وقوله (لتخرج الناس من الظلمات إلى النور) كل ما في القرآن من ذكر الظلمات والنور فهو مستعار * وقوله (فجعلناه هباء منثوراً) وقوله (ألم تر أنهم في كل واد يهيمون) الوادي ههنا مستعار وكذلك الهيمات وهو على غاية الافصح * وقوله (قالتا أيننا طائعين) جعل للسماوات والارض قولاً وطاعة * وقوله (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط)

﴿ الفصل الرابع في استعارة المعقول للمعقول ﴾

قوله تعالى (من بعثنا من مرقدا) استعار الرقاد للموت وهما أمران معقولان والجامع عدم ظهور الأفعال * وقوله (ولما سكوت عن موسي الغضب) والسكوت والزوال وصفان معقولان

﴿ الفصل الخامس في استعارة المعقول للمحسوس ﴾

قوله تعالى ﴿ (أنا لما طغى الماء) المستعار منه المتكبر والمستعار له الماء والجامع لهما الاستعلاء المضمر ﴾ وقوله (بريح صرصر عاتية) فالعَتَوَ ههنا مستعار ﴾ وقوله (تكاد تميز من الниيط) فالنيط الغيظ مستعار ﴾ وكذا في قوله (سبعوا لها نغيظاً وزفيراً) ﴾ وقوله (وجعنا آية النهار مبصرة) وهو أفصح من مضئئة ﴾ وقوله (حتى تضع الحرب أوزارها)

﴿ الفصل السادس في الاستعارة التخيلية ﴾

أكثر الآيات التي يتمسك بها أهل التشبيه من هذا الجنس ﴾ وأيضاً قوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) أثبات الجناح للذل استعارة تخيلية ﴾ وقوله (سنفرغ لكم أيها الثقلان) ﴾ وقوله (ذرني ومن خلقت وحيداً)

﴿ القاعدة الخامسة في الكناية ﴾ وفيها فصول ثلاثة

﴿ الفصل الأول في حقيقة الكناية ﴾

(اعلم) أن اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير معناها فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصوداً أيضاً ليكون دالاً على ذلك الغرض الأصلي وإما أن لا يكون كذلك ﴾ فالأول هو الكناية ﴾ والثاني هو المجاز ومثال الكناية قولهم فلان طويل النجاد كثير الرماد فتولنا طويل النجاد استعمل لا لان الغرض الأصلي معناه بل ما يلزمه من طول القامة وهكذا القول في المثال الآخر فهذا هو الكناية في مثبت فأما الكناية في الإثبات فهي ما إذا حاولوا إثبات معنى من المعاني لشيء فيتكون التصريح بإثباته له ويثبتونه لما له به تعلق كقوله

انّ السباحة والمروءة والندي * في قبة ضربت على ابن الحشرج
لما أراد اثبات هذه المعاني للممدوح لم يصرح بها بل عدل الى ماتري من
الكناية فجعلها في قبة ضربت عليه * ومنه قولهم
(المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) وكل ذلك توصل الي اثبات المجد
والكرم للممدوح بجعلها في ثوبه المشتمل عليه ومثاله في جانب النفي قول من
يصف امرأة بالعفّة

تبئت بمنجاة من اللّوم بيتها * اذا ما بيوت بالملازمة حلت
فتوصل الي نفي اللوم عنها بأن نفاه عن بيتها * واعلم انه قد يجتمع في البيت
الواحد كنياتان الغرض منهما واحد ولكن لا تكون احدهما في حكم التظير
للاخرى كقوله

وما يك في من عيب فاني * جبان الكلب مهزول الفصيل
فقوله جبان الكلب ليس نظيرا لقوله مهزول الفصيل بل كل واحد منهما
أصل بنفسه



﴿ الفصل الثاني في ان الكناية ليست من المجاز ﴾
وبيانه ان الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معني ثانيا هو
المقصود واذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبرا
واذا كان معتبرا فانتقلت اللفظة عن موضوعها فلا يكون مجازا
مثاله اذا قلت كثير الرماد فانت تريد أن تجمل حقيقة كثرة الرماد دليلًا
على كونه جوادا فانت قد استعملت هذه الالفاظ في معانيها الاصلية ولكن
غرضك في افادة كونه كثير الرماد معني ثان يلزم الاول وهو الجود واذا

وجب في الكناية اعتبار معانيها الاصلية لم تكن مجازاً أصلاً



﴿ الفصل الثالث في ترجيح الكناية على التصريح ﴾

(وترجيح الاستعارة على التصريح بالتشبيه)

يجب ان تعلم قبل الخوض في المتصود ان مزية الاستعارة على التشبيه ليست في المثل بل في طريق الاثبات فليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً يشبه الأسد في نفس الأسد فان التصورات لا تقبل الشدة والضعف والكمال والنقص وانما القابل لذلك هو الاثبات والاسناد فانك لما قلت رأيت أسداً أفدت تأكيداً وتشديداً في اثبات مساواة الأسد لذلك الرجل فيما يظهر منه اذا تكلمنا في علم البلاغة فليس لنا مع معاني الكلمة المفردة شغل وانما قصدنا الى الأحكام الحادثة بالتركيب والتأليف

واذ قد انتهت لهذه الدقيقة فاعلم أن السبب في كون الكناية أبغ من الافصاح هو ان الكناية ذكر الشيء بواسطة ذكر لوازمه ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم ومما هو أن ذكر الشيء مع دليله أوقع في النفوس من ذكر الشيء لا مع دليله فلاجل ذلك كانت الكناية أبغ هذا ما قاله الشيخ . وهو عندي ضعيف لوجهين (الاول) انك اذا قلت فلان طويل النجاد فطول النجاد مشكوك فيه كما أن طول القامة مشكوك فيه وليس احد هماً أظهر عند العقل من الآخر حتى يستدل بالاعرف على الاخفي اللهم الا اذا جعلنا الطريق الى معرفة طول النجاد الحس ولكنه أيضاً كان في معرفة طول القامة فظهر ضعف هذه العلة (الثاني) وهو أن الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة فان الحياة لازمة للعالم ولا يمكن الاستدلال بوجود

الحياة على وجوده فبطل مقاله

وأما الاستعارة فسبب مزيتها على التشبيه أنك إذا قلت رأيت رجلاً يشبه الأسد عند ما حاولت وصفه بالشجاعة فأنك أثبت شجاعته بواسطة مقدمتين كل واحدة منهما مشكوك فيها . بيانه أن تقدير الكلام فلان يشبه الأسد وكل من شابه الأسد فهو شجاع . فالمقدمة الأولى مشكوك فيها . وأما المقدمة الثانية فهي أيضاً مشكوك فيها لأنه ليس كل من شابه الأسد فقد بلغ في القوة نهايتها . وأما إذا قلت رأيت أسداً فقولك رأيت أسداً مقدمة مشكوك فيها ولكن المقدمة الثانية وهي أن الأسد قوى شجاع يقينية وظاهر أن الشك كلما كان أقل في المقدمات المنتجة كانت الدعوى من القبول أقرب فلهذا السبب المتكلف كانت الاستعارة أوقع في النفوس من التصريح بالتشبيه . والتمثيل على حد الاستعارة وحكمه ما ذكرناه . تمت الجملة الأولى

﴿ الجملة الثانية في النظم . وهي مشتملة على ستة أبواب ﴾

﴿ الباب الأول في حقيقة النظم . وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الأول في أن النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلام ﴾
انه وان سبقت منا إشارة خفيفة الى حقيقة النظم الا اننا نريد هنا أن نستقصي في البحث عنه . قال الشيخ الامام العلماء أطبقوا على تنظيم شأن النظم وتفخيم قدره وأن لا يفضل مع عدمه ولو بلغ الكلام في غرابة معناه الى ما بلغ فلا بد من بيان حقيقته فنقول

ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يتضمنه علم النحو ويعمل على قوانينه وأصوله وذلك أن تنظر في وجوه كل باب وفروقه فتستخرج الخبر

الى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق ومنطلق زيد وزيد ينطلق وينطلق
زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق . وفي
الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك ان تخرج اخرج وإن خرجت
خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج ان خرجت وأنا ان خرجت
خارج . وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعاً وجاني
يسرع وجاءني وهو يسرع أو هو مسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد
أسرع وقد يسرع فتعرف لكل واحد موضعه وتجيء به حيث ينبغي وتنظر
في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك
المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تجيء بما في نفي الحال وبلا
إذا أردت نفي الاستقبال وبأن فيما يتردد بين أن يكون وبين أن لا يكون
وبأذا فيما علم أنه كائن . وتنظر في الجمل فتعرف موضع الفصل فيها من وضع
الوصل ثم تعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع
الهاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع
بل . وينصرف في ذلك التعريف والتشكير والتقديم والتأخير في الكلام
وفي الحذف والتكرار . والاضمار والاظهار فتصيب بكل ذلك مكانه وتستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له . وإذا استقرت لم تجد شيئاً من الخطأ أو الصواب
في النظم إلا لأن المعنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه أو أزيل عن
موضعه أو استعمل في غير ما ينبغي له

وعلى ذلك يدل أنهم لما وصفوا قول الفرزدق

وما مثله في الناس إلا مملكا * أبو أمه حي أبوه يقاربه

وقول المتنبي

الطيب أنت اذا أصابك طيبه * والماء أنت اذا اغتسلت الغاسل
وقول أبي تمام

ثانيه في كبد السماء ولم يكن * كاشين ثان اذ هما في النار
بفساد النظم وسوء التأليف لم يكن ذلك الا لخطئهم في التقديم والتأخير
والحذف والاضمار واقدامهم على ما لا يمكن تصحيحه بالاصول النحوية الا
بحيل دقيقة واذا كان فساد النظم بسبب ترك العمل بقوانين النحو وجب أن
يكون العمل بقوانينه معتبراً في صحة النظم وذلك هو المطلوب

ومما يقنع في ذلك انك اذا نظرت الى قول ابراهيم بن العباس
فلو اذنب دهر وانكر صاحب * وسلط اعداء وغاب نصير
تكون عن الاهواز داري بنجوة * وليكن مقادير جرت وأمرور
واني لارجو بعمد هذا محمدا * لا فضل ما يرجي أخ ووزير
لم تجد لما فيه من الرونق والطلاوة والحسن والحلاوة شيئاً الا من أجل
تقديمه الظرف الذي هو اذنباً على عامله الذي هو تكون وأن لم يقل فلو
تكون عن الاهواز داري بنجوة اذنباً دهر ثم ان قال تكون ولم يقل كان
ثم نكر الدهر ولم يقل فلو اذنباً الدهر ثم ساق هذا التنكير في جميع
ما أتى به من بعده ثم أن قال وانكر صاحب ولم يقل وانكرت صاحباً فليس
في البيتين الاولين شيء غير الذي عدته لك وكل ذلك من معاني النحو
كما ترى

واعلم أنه وان كان مدار النظم على الوجوه والفروق التي ذكرناها فإلزامية
ليست واجبة لها في أنفسها وليكن تعرض بسبب تلك المعاني والاعراض
التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض فليس اذا راقاك

التذكير في دهر من قوله إذ ذبا دهر وجب أن يروك أبدا ولا اذا
استحسن لفظ ما لم يسم فاعله في قولك وأنكر صاحب وجب أن تستحسنه
أبدا بل ليس الحسن والمزية إلا بحسب الموضع الذي تريده وتؤمه وسبيل
هذه المعاني سبيل الاصباغ التي تعمل منها النقوش فكما أن الرجل قد
يهتدي إلى اصباغ متناسبة في اجناسها ومقاديرها ومواقعها وكيفية امتزاجها
ليكون نقشه في غاية الحسن والتناسب وقد لا يهتدي إلا خيرا لي ذلك. كذلك
حال المتكلم في توخي معاني النحو



﴿ الفصل الثاني في زيادة تحقيق لما قلناه على القانون العلمي الكلي ﴾
قد عرفت أن البلاغة لا تحصل بسبب العلم بمفومات الالفاظ مثل
أن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير التراخي وثم له مع التراخي وإن لكذا
وإذا لكذا بل بسبب العلم بالمواضع التي تليق بها معاني هذه الحروف حتي
يضع المتكلم كل واحد منها في الموضع الأليق به ولنؤكد الآن ذلك زيادة
تأكيد فنقول

أن النظم لا يحصل في الكلمة الواحدة بل في كلمات يضم البعض إلى البعض
وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات وأحوال انضمام بعضها إلى بعض . فاما
أحوال المفردات فلا يخلو أما أن يعتبر حال دلالة تلك الالفاظ أو حال
دلالة أحوالها من حركاتها وسكناتها وذلك هو الاعراب . وهذه أقسام
ثلاثة ليس لها رابع والنظم الكامل إنما يحصل إذا اختير من هذه الامور
الثلاثة في كل موضع ما هو الأليق الاوفق وإذا عرفت ذلك ثبت أن
معارضة الكلام القصيح إنما تكون بالاتيان بكلام يشبه الكلام في الاول

في مواقع مفرداتها وفي اتصال بعضها ببعض فيما يرجع الى الدلالة على
الفرض المطلوب وقد شبهوا ذلك بنسج الديباج وصوغ السوار وفي الحقيقة
بينهما فرق فانه يتصور أن يعمل احدهم ديباجا ويحجى الآخر فيعمل ديباجا
مثل الاول من جميع الوجوه حتي لا يفصل الرائي بينهما وهذا لا يتصور في
الكلام فانه لا سبيل الى ان يحجى الى معنى بيت من الشعر أو فصل من
النثر فيؤديه بعينه بعبارة أخرى حتي يكون المفهوم من هذا هو المفهوم
من الاول ولا يخالفيه بوجه من الوجوه مع كونه معارضه بل يكون ذلك
ترجمة

ولا يفرنك قول الناس ان الشاعر أخذ المعنى من شاعر آخر فاف
هذا تسامح منهم والمراد ان المعنى المدلول عليه بالدلالة الممنوية واحد فاما ان
يكون المدلول عليه بالدلالة الوضعية واحدا فذلك لا يكون الا الترجمة



﴿ الفصل الثالث في أقسام النظم ﴾

اعلم ان الجمل الكثيرة ان نظمت نظما واحدا فلا يخاو إما أن يتعلق
بعض البعض أو لا يتعلق فان لم يتعلق البعض البعض لم يجتمع واضع ذلك
النظم الي فكرورية في استخراج ذلك النظم بل هو مثل من عمدا الي
اللا لي نخرطها في سلك « وهما له قول الجاحظ « جنبك الله الشبهة . وعصمك
من الخيرة . وجعل بينك وبين المسرف سبيبا » وقول النابغة لبعض الملوك
« والله لقماك خير من وجهه . ولشمالك خير من يمينه . ولأخمسك خير من رأسه .
ولخطاك خير من صوابه . ولعياك خير من كلامه . ولخدمك خير من قومه »
وقال بعض البلغاء في وصف اللسان « اللسان أداة يظهر بها حسن البيان .

وظاهر يخبر عن الضمير . وشاهد يثبتك عن غائب . وحكم يفصل به الخطاب
وواعظ ينهى عن القبيح . ومزين يدعو الى الحسن . وزارع يحرق المودة .
وحاصد يحصد الضئيلة . ومله يؤثني الاسماع

وهذا الضرب من النظم لا يستحق الفضيلة الا بسلامة معناه . وسلاسة
الفاظه اذ ليس فيه معنى دقيق لا يدرك الا بشاقب الرأي ودقيق النظر
واعلم انه ربما يظن بالكلام انه من هذا الجنس ولا يكون . مثل ان
تنظر الى قوله

سالت عليه شعاب الحى حين دعا * انصاره بوجوه كالذنانير
فليس الحسن هنا لمجرد الاستمارة بل لما في الكلام من التقديم والتأخير
فان شككت فاعمد الى الجارين والظرف فأزل كلا منهما عن مكانه الذي
وضعه الشاعر فقل سالت شعاب الحى بوجوه كالذنانير عليه حين دعا انصاره
فانه يذهب الحسن والحلاوة

وأما القسم الثاني وهو الذى تكون الجملة المذكورة متعلقا بعضها
بالبعض وهناك تظهر قوة الطبع وجودة القرينة واستقامة الذهن وكلما كان
اجزاء الكلام اقوي ارتباطا واشد اتحاما كان ادخل في الفصاحة وهو مثل
ما أنشدنا من قول بشار

كأنّ مشار النقع فوق رؤسنا * وأسيفنا ليل تهوى كواكبه
ثم ليس لهذا الباب قانون يحفظ فانه يحى على وجوه شتى ونحن نشير هنا الى
بعض الوجوه المعتمدة فى ذلك

فالوجه الاول المطابقة وهو الجمع بين المتضادين في الكلام مع مراعاة
التقابل حتي لا يضم الاسم الى الفعل كقوله تعالى (فليخسكوا قليلا وليسكوا

كثيراً) وقوله (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود) وقوله (سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار) وقوله (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير توبلج الليل في النهار وتوبلج النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب)

الوجه الثاني المقابلة وهي أن تجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما ثم اذا شرطتهما بشرط وجب أن تشرط ضديهما بضد ذلك الشرط كقوله تعالى (فأما من أعطي واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) فلما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضداد تلك الامور وهو المنع والاستثناء والتكذيب

الوجه الثالث أن يزواج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول البحري اذا ما نهى الناهي فليج به الهوى * أصاغت الى الواشى فليج بها الهجر وقريب منه قوله

فبيننا المرء في علياء أهوى * ومنحط اتبع له اعتلاء

وبيننا نعمة اذ حال بؤس * وبؤس اذ تعقبه الثراء

الوجه الرابع وهو الاعتراض وهو أن يدرج في الكلام ما يتم الفرض دونه فنه مذموم كقوله

وما يشفي صداع الرأس مثل الصارم العضب

ووسط كقول امرئ القيس

ألا هل أتاهما والحوادث جمة * بأن امرئ القيس بن تملك يبقرا
ولطيف وهو الذي يكسو المعنى جمالا كقوله تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم
وأنه لقسم لو تعلمون عظيم أنه لقآن كريم) وقوله (وأدخل يدك في جيبك
تخرج بيضاء من غير سوء)

(الوجه الخامس) الالتفات قيل أنه المدول عن الغيبة إلى الخطاب أو
على العكس . فالاول قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) والثاني قوله تعالى
(حتي اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) وقيل هو تعقيب الكلام بجملة تامة
ملاقية اياه فى المعنى ليكون تميها له على جهة المثل أو غيره كقوله تعالى (قل
نجا الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) وقوله (ثم انصرفوا صرف
الله قلوبهم)

الوجه السادس الاقتباس من القرآن وهو أن تدرج كلمة من القرآن
أو آية منه فى الكلام تزيينا لنظامه . وتفخيما لشأنه كما قال بعضهم . يا قوم
اصبروا عن المحرمات . وصابروا على المفروضات . ورابطوا بالمراقبات . واتقوا
الله فى الخوات ترفع لكم حيثئذ الدرجات

الوجه السابع التلميح وهو ان يشار فى خوى الكلام الى مثل سائر أو
شعر نادر أو قصة مشهورة من غير أن يذكر كقوله

المستغيث بهمرو عند كربته * كالمستغيث من الرضاء بالنار

الوجه الثامن ارسال المثلين وهو عبارة عن الجمع بين المثلين كقوله

الاكل شىء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

الوجه التاسع اللف والنشر وهو ان تلف شيئين ثم ترمي بتفسيرهما

جملة ثقة بان السامع يرد الى كل واحد منهما ماله كقوله تعالى (ومن رحمته جعل

لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ويقرب منه أن يذكر لفظاً يتوهم أنه يحتاج إلى البيان فيقيده مع تفسيره كقوله تعالى (يوم يأت لا تكلم نفس إلا بأذنه فمنهم شقي وسعيد فاما الذين شقوا في النار) الآية (وأما الذين سعدوا في الجنة) الآية

الوجه العاشر التعديد وهو إيقاع الاعداد من الاسماء المفردة في النثر والنظم على سياق واحد فان روعي فيه ازدواج أو تجنيس أو مطابقة أو مقابلة أو نحوها فذلك في غاية الحسن . مثاله قولهم . فلان اليه الحل والمقد والقبول والرد . والامر والنهي . والاثبات والنفي * ومن النظم قول المتنبي الحيل والليل والبيداء تعرفني * والطعن والضرب والقرطاس والقلم الوجه الحادي عشر تنسيق الصفات كقوله تعالى (هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر) وقوله تعالى (يا أيها النبي انا ارسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً) وقوله (ولا تقطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم عتل بعد ذلك زنيم)

الوجه الثاني عشر الإيهام وهو ان يكون للفظ معنيان أحدهما قريب والآخر غريب فالسامع يسبق فهمه إلى القريب مع أن المراد هو ذلك البعيد وهذا انما يحسن اذا كان الغرض تصوير ذلك المعنى البعيد بالمعنى الظاهر وأكثر التشابهات من هذا الجنس ومنه قوله تعالى (والارض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه)

الوجه الثالث عشر مراعاة النظير وهو عبارة عن جمع الامور المتناسبة

كقوله

أخا الفوارس لو رأيت مواقف * والحيل من تحت الفوارس تنخط
لقرأت منها ما تخط يد الوغي * والبيض تشكى والأسنة تنقط
الوجه الرابع عشر المواجه وهو أن يمدح بشيء يقتضى المدح بشيء آخر كقول
المتنبي

جمعت من الأعمار ما لوجوئته * لهنئت الدنيا بأنك خالد
فأول البيت مدح بالشجاعة وآخره بعلو الدرجة
الوجه الخامس عشر المحتمل للضدين وهو أن يكون الكلام محتملا
للمدح والذم احتمالا متساويا كمن قال لرجل أعور
خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء
الوجه السادس عشر تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو كقولهم هم بحار العلم
الا أنهم جبال الحلم ومن النظم قول البديع الهمذاني
هو البدر الا انه البحر زاخرا * سوي أنه الضرع غام لكنه الويل
الوجه السابع عشر تجاهل العارف مثاله من التنزيل قوله تعالى (وانا أواياكم
نعلی هدي أو فی ضلال مبين) ومن النظم قول المتنبي
أريقك أم ماء الغمامة أم خمر * بفي برود وهو في كبدي جمر
الوجه الثامن عشر في السؤال والجواب كقول الباخري
قد قلت هجرتي فما ذا العلة * صدت وتمايلت وقالت قلّه
الوجه التاسع عشر الانعراق في الصفة كقول امرئ القيس
من القاصرات الطرف لودب محول * من الذرفوق الأتب منها الأثرا
وقول المتنبي

كفي بجسمي نحولا أني رجل * لولا مخاطبتي إياك لم ترني

الوجه العشرون في الجمع والتفريق والتقسيم . أما الجمع المفرد فهو ادخال
جزئين تحت كلى واحد مظهرا كان أو مضمرا كقوله
فأحوالى وصدغك والليالى * ظلام فى ظلام فى ظلام
وأما التفريق المفرد فكقوله

ما نوال النمام وقت ربيع * كنوال الامير وقت سخاء
فنوال الامير بدرة عين * ونوال النمام قطرة ماء
وأما التقسيم المفرد فهو أن تذكر قسمة ذات جزئين أو أكثر ثم تضيف
الى كل واحد من الاقسام ما يليق به كقوله
اديبان من بلخ لا ياكلا * ن اذا صحبا المرء غير الكبد
فهذا طويل كظل القنا * ة وهذا قصير كظل الود
واما الجمع مع التفريق فهو أن يشبه شيئين بشيء واحد ثم يفرق بين وجهي
الاشتباه كقوله

فوجهك كالنار فى ضوءها * وقلبي كالنار فى حرها
شبه وجه الممشوق وقلبه بالنار ثم فرق بين وجهي المشابهة بان الاول فى
اللمعان والحسن والثاني فى الحر * وأما الجمع مع التقسيم فاما أن تجمع أمور كثيرة
تحت حكم ثم تقسم بعد ذلك أو تقسم ثم تجمع مثال الاول قول المتنبي
الدهر معتذر والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطاف ومرتب
للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا * والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
فجمع فى البيت الاول أرض العدو وما فيها من كونها خالصة للممدوح وفى
البيت الثانى ذكر التقسيم * ومثال الثانى قول حسان
قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا النفع فى اشياعهم نفعوا

سجية تلك منهم غير محدثة * ان الخلائق فاعلم شرها البدع
 وأما الجمع مع التفريق والتقسيم فكقول الحاتمي
 ومن قييد المعبود قيد عبده * وذلك باد وهو خاف على القلب
 فقيدك من نصر وقيدي من الاسبى * وذلك على رجل وهذا على القلب
 الوجه الحادى والعشرون في المتزلزل وهو أن تدرج في الكلام لفظة
 لو غير اعرابها لا تنقل المعنى الي ضدها مثل قولنا ولد الله عيسى من المذراء
 البتول بالتشديد وهو حق ولو ذكر بالتخفيف صار كفرا
 الوجه الثانى والعشرون في التعجب كقوله
 أيا شمعاً يضىء بلا انطفاء * ويابدرأ يلوح بلا محاق
 فانت البدر ما معنى انتقاصى * وأنت الشمع ما سبب احتراقى
 الوجه الثالث والعشرون في حسن التعليل وهو ان يذكر وصفان
 أحدهما لعللة الآخر ويكون الغرض ذكرهما جميعاً كقوله
 فان غادر النذران فى صحن وجنتى * فلا غرو منه لم يزل وابلا يهوى
 وقد اقتصرنا على هذا النذر من الامور التى تربط الجمل بعضها ببعض
 وان كان ما بقى أكثر مما أوردناه

بسم الباب الثانى فى التقديم والتأخير * وفيه أحد عشر فصلاً

الفصل الاول فى فائدة التقديم والتأخير

اعلم أن الشيء اذا قدم على غيره فاما أن يكون فى النية مؤخراً وهو مخبر
 المبتدأ اذا قدم عليه والمفعول اذا قدم على الفاعل . واما أن لا يكون على نية
 التأخير ولكن على أن ينقل الشيء من حكم الى حكم آخر مثل أن تجيء

الي اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له
فتقدم مرة هذا على ذلك وأخري ذلك على هذا أمثل ما تصنعه يزيد والمنطق
حيث تقول تارة زيد المنطق وأخري المنطق زيد

وقال سيبويه عند ما ذكر الفاعل والمفعول كأنهم يقدمون الذي بيانه
أهم لهم وهم بيانه أغنى وإن كانا جميعاً يهملهم ويعنيانهم . والنحاة مثلوا ذلك
بان الناس اذا تعلق غرضهم بقتل انسان خارجي ولم يتعلق غرضهم بصدوره
عن شخص معين فاذا قتل ثم أراد أحد أن يخبر عن ذلك فانه يقدم ذكر
المقتول الخارجي فيقول قتل الخارجي زيد ولا يقول قتل زيد الخارجي لان
الغرض متعلق باضافة القتل الي الخارجي لا بصدوره عن زيد . وأما اذا كان
رجل يبعد في الاعتقادات اقدمه على القتل فاذا صدر عنه القتل وأراد المخبر
ان يخبر بذلك قدم ذكر القاتل لان موضع التعجب صدور القتل من ذلك
الشخص لا وقوعه على المفعول . فهذا كلام جملي في فائدة التقديم والتأخير
ولكن لا بد من شرح ما يهمل تقديمه وما لا يهمل في مسائل النفي والإثبات
والاستفهام

﴿ الفصل الثاني في التقديم والتأخير في الاستفهام ﴾

اعلم أنك اذا بدأت بالفعل فقلت أبليت الدار التي كنت على أن تبنيها
كان الشك في الفعل وكان الغرض من الاستفهام معرفة وجوده واذا بدأت
بالاسم فقلت أنت بنيت هذه الدار كان الشك في الفاعل من هو لا في وجود
الفعل وان قلت أنت بنيت الدار والغرض معرفة وجودها اختل الكلام
فانه إنما يقال أنت بنيت هذه الدار اذا كان البناء مشاهداً فشككت في

الباني . فاما اذا لم يكن موجودا فكيف يقع الشك في بانيه . وكذلك اذا قلت أبليت هذه الدار أقلت هذا الشعر قلت مالميس لقائل ان يقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا

واعلم ان الاستفهام قد يجيء للتقرير تارة وللانكار أخرى والحال فيهما ما ذكرناه * فاما التقرير فاذا قلت أنت فعلت ذاك كان غرضك أن تقر بانه الفاعل كقوله تعالى حكاية عن قوم نمرود أنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم فلا شبهة انه ليس غرضهم ان يقر لهم بوجود كسر الاصنام ولكن بان يقربان ذلك كان منه لا من غيره (فان قلت) اليس اذا قال أفعلت فالنرض ان يقربان الفعل كان منه لا بانه كان على الجملة فاي فرق بين الحالين (فنقول) اذا قال أفعلت فهو يقرره بالفعل من غير أن يردد الفعل بينه وبين غيره واذا قال أنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه تردد في نفس الفعل

واعلم أن الهمزة فيما ذكرناه تفيد تقريراً للفعل بانه كان وانكاراً له لم كان وتوبيخاً لفاعله عليه أما الانكار فكقوله تعالى (أفاضناكم ربكم بالبنين) وقوله (أصطفي البنات على البنين) فالانكار هنا في نفس الفعل وأما اذا قدم الاسم ففيه يتوجه الانكار الى الفاعل كقولك لمن اتحل شعرا أنت قلت هذا الشعر كذبت لست تحسن شعرا مثله فانكرت أن يكون القائل هو ولم تنكر الشعر

(فان قيل) قوله تعالى (آله أذن لسم) المقصود انكار أصل الاذن لا انكار انه من غير الله فاضافوه الي الله فلم لم تتصل همزة الاستفهام بالفعل (قلنا) هذا كقوله تعالى (قل آلذكرين حرم أم الانثيين) تقديره لو وجد

التحريم لكان المحرم اما هذا واما ذاك ثم يستدل ببطلان القسمين على
بطلان أصل التحريم ومثله قولك لارجل الذي يدعى أمرا وأنت تنكره متى
كان هذا في ليل أو نهار ولما لم يوجد فيهما ثبت انه ليس بوجود أصلا
فكذلك القول في الآية في انها نفي لاصل الاذن بنفى أقسامه وذلك أبلغ
في النفي



﴿ الفصل الثالث في دخول الاستفهام على المضارع ﴾

واذ قد بينا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماض فينبني
أن ننظر فيه والفعل المضارع فاذا قلت أفعل وأنت تفعل احتمل وجهين الاول
انكار وجود الفعل كقوله تعالى (أنارمكموها وأتم لها كارهون) ليس المعنى
انا لسنا بمثابة من يحىء منه هذا الالتزام وان غيرنا يفعل ذلك جل الله وتعالى
بل المعنى انكار أصل الالتزام وقوله * أيقتلني والمشرقي مضاجعي * ليس
المعنى انه ليس يحىء منه أن يقتل مثلي لانه قال والمشرقي مضاجعي فذكر
ما يكون منعا من الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من يتصور صدور الفعل
منه (الثاني) الاستقباح كقولك للرجل الذي يركب الخطأ تخرج في هذا
الوقت أتذهب في غير الطريق أتضر بنفسك * أما اذا بدأت بالاسم فلم
يكن المراد توجيه الانكار الى وجود ذلك الفعل بل الى صدوره عن ذلك
الفاعل اما للمبالغة في الاستحقاق كقولك لمن تستحقه أنت تمنعني أنت
تضربني * أو للمبالغة في التعظيم كقوله أهو يسأل الناس أهو يمنهم حقوقهم
أو للمبالغة في بيان الحساسة كقوله أهو يسمح بمثل هذا أهو يرتاح للجميل
واعلم أن الاستفهام بمعنى الانكار حاصله راجع الى تنبيه السامع على

وجه فساد ذلك الشيء حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع عنه فعلى هذا لا تقرر بالحال الا على سبيل أن يقال له انك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي هذا الحال . فمن ذلك قوله تعالى (أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى) فليس اسمع الصم مما يدعيه أحد فيكون ذلك الانكار وانما المعنى فيه تنزيل حال من يحاول اسماعهم منزلة من يحاول اسمع الاصم . والمعنى في تقديم الاسم حيث لم يقل أقسم الصم هو ان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم أنت خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصم وان يعمل ظنه انه يستطيع اسماعهم بمثابة من ظن لنفسه قدرة على اسمع الصم

واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل فاذا قدمنا المفعول توجه الانكار الى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل فاذا قلت أزيداً تضرب كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب ولهذا قدم غير في قوله تعالى (قل أغير الله أتخذ ولياً) (قل أغير الله تدعون) المعنى أغير الله بمثابة أن يتخذ ولياً وقوله (فقالوا أبشراً منا واحداً نتبعه) من هذا الجنس لأنهم بنوا كفرهم على أن البشر ليس بمثابة أن يتبع ويطاع

واعلم أن صيغة المستقبل امان تكون للحال أو للاستقبال وفي كلا القسمين اما أن يكون الاسم مقدماً أو الفعل فان كان للحال وكان الاسم مقدماً اقتضى شبهة ما اقتضاه في الماضي من مطالبته بالاقرار بكونه فاعلاً له أو بالانكار لذلك . فمثال الاول قوله تعالى (أفأنت تكره الناس) ومثال الثاني قوله تعالى (أأهم يقسمون رحمت ربك)



﴿ الفصل الرابع في التقديم والتأخير في النفي ﴾

النفي اذا أدخلته على الفعل فقلت ماضيت زيدا كنت نفيت فعلا لم يثبت له مفعول لانك نفيت عن نفسك ضربا واقعا بزيد وذلك لا يقتضى كونه مضروبا بل ربما لا يكون مضروبا أصلا . واذا أدخلته على الاسم كقولك ماأنا ضربت زيدا لم تقله الا وزيد مضروب وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب

ويدل على هذا الفرق وجوه ثلاثة (الاول) انك اذا قلت ماأنا وحدي قلت ذلك الشعر كله وجب أن يكون الشعر مقولا على القطع ويكون ذلك النفي متوجها الى انه ليس هو القائل لكل ذلك (الثاني) انه يصح أن تقول ماضيت زيدا ولا ضربه أحد من الناس ولا يصح أن تقول ماأنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد من الناس (الثالث) أنك تقول ماضيت الا زيدا فيكون كلاما مستقيما ولو قلت ماأنا ضربت الا زيدا كان لغوا من القول لان نقض النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا وتقسيمك ضميرك واتلاؤه حرف النفي يقتضى نفي أن تكون ضربته فهما متنافيان

وهذا الفرق بعينه يحجى في تقديم المفعول وتأخيره فاذا قلت ماضيت زيدا فقدمت الفعل كان المعنى انك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك من غير تعرض لبيان كونك ضاربا لغيره واذا قلت ما زيدا ضربت كان المعنى ان ضربا منك وقع على انسان فظن ان ذلك الانسان هو زيد فنفيت أن يكون إياه * والذي يزيد وضوحا أن لك أن تقول ماضيت زيدا ولا أحدا من الناس . لك ذلك في الوجه الثاني فلو قلت ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس مبهما على ماضى في الفاعل

واعلم ان حكم الجار والمجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب فاذا قلت
 ما أمرتك بهذا فقد نفيت عن نفسك أمره بذلك ولم يجب أن تكون قد
 أمرته بشيء آخر * واذا قلت ما بهذا الامر أمرتك كنت قد أمرته
 بشيء غيره . وأقول يشبه أن يكون حكم الشيخ بأنه اذا اتصل النفي بالاسم دل
 على ثبوت أصل الفعل من باب دليل الخطاب

﴿ الفصل السادس في التقديم والتأخير في الخبر المثبت ﴾

والذي ذكرناه في الاستفهام والنفي قائم في الخبر المثبت فاذا قدمت
 الاسم فقلت زيد قد فعل وأنا فعلت اقتضى أن يكون القصد الى الفاعل
 . وقولي القصد الى الفاعل يقتضي وجهين (الاول) أن يكون النرض تخصيص
 ذلك الفعل بذلك الفاعل كقولك أنا كتبت في معنى الامر القلاني وأنا شفيت
 في بابه والمراد أن تدعى الانفراد بذلك وترد على من زعم انه كان ذلك من غيرك
 (الثاني) أن لا يكون المقصود هو التخصيص بل لاجل ان تقديم ذكر المحدث
 عنه بحديث آكد لاثبات ذلك الفعل له . مثل قولهم هو يعطى الجزيل فلا تريد
 الحصر بل ان تحقق على السامع أن اعطاء الجزيل دأبه وتمكن هذا الحديث في
 نفس المستمع وتقرره عليه . ومثله قوله تعالى (والذين يدعون من دون الله
 لا يخلقون شيئا وهم يخلقون) ليس المراد تخصيص المخلوقية بهم وقوله تعالى
 (واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) وقول
 الشاعر عميرة

هما يلبسان المجد أحسن لبسة * شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

والدليل على ما قلناه انك لما ذكرت الاسم المحدث عنه فالاسم لا يؤتى

مهرى عن العوامل الأحاديث قد ينوي إسناده إليه وإذا كان كذلك فإذا قلت عبد الله فقد أشمرت بأنك تريد الحديث عنه فيحصل شوق إلى معرفة ذلك فإذا أفدته ذلك قبله الذهن قبول العاشق لمعشوقه فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفى الشبهة

ومن هنا تعلم الفخامة في قوله تعالى (فإنها لا تسمى الابصار) وإن فيه ما ليس في قولهم فإن الابصار لا تسمى وكذلك السبيل في كل كلام فيه ضمير قصة كقوله تعالى (إنه لا يفتح الكافرون) فإنه يفيد من القوة في نفي الفلاح . إلا يفيد قولنا إن الكافرين لا يفلحون

ومما يحقق ما قلناه قول الرجل إن يعمده ويضمن له أنا أعطيتك أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر وذلك إذا كان من شأن من يعمده ويضمن له أن يعترضه الشك في وفائه بوعده ولذلك يكثر في المدح كقولك أنت تعطي الجزيل بل أنت تجود حين لا يجود أحد * ويزيدك بيانا أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يجز الابتداء بالاسم فإذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل عادته أن يخرج في كل غداة قلت قد خرج ولم تحتج أن تقول هو قد خرج لأنه لما لم يشك السامع في ذلك لا جرم لا يحتاج إلى تحقيقه

ومن المواضع التي لا تسقيم الأعلى ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى (إن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) وقوله تعالى (وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون) فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء بذلك الفعل غير مبني على الاسم فقل إن وليي الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين وقيل وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون لوجد المعنى زائلا عن صورته الشريفة

﴿ الفصل السادس في التقديم والتأخير في الخبر المتني ﴾

فاذا قلت أنت لا تحسن هذا كان أبلغ من أن تقول لا تحسن هذا ويكون الكلام الأول مع من هو أشد إعجاباً بنفسه وأكثر دعوي في أنه يحسن ولو قلت لا تحسن أنت لم يكن الكلام بهذه القوة . وعليه جاء قوله تعالى (والذين هم بربهم لا يشركون) فإنه يفيد من التأكيد في نفي الاشراك عنهم ما لو قيل والذين لا يشركون ربهم أو ربهم لا يشركون لم يفد ذلك . وكذا قوله تعالى (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقوله تعالى (فعصيت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون) وقوله تعالى (إن شرّ الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون)

﴿ الفصل السابع فيما يكون فيه تقديم الاسم كاللازم ﴾

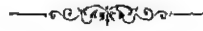
وهو كمثل وغير في نحو قول المتنبي

مثلث يثنى الحزن عن صوبه * ويستردّ الدمع عن غربه
وقول الناس مثلث يرعى الحق والحرمه . وكقول الذي قال له الحجاج لأحملك
على الادهم يريد القيد فقال ومثل الامير يحمل على الادهم والاشهب *
وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه الى انسان سوي الذي أضيف اليه والمعني أن
من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضي القياس أن يفعل ما ذكر
وكذا حكم غير اذا سلك به هذا المسلك ففعل غيري يفعل ذلك على معنى
أني لا أفعله لا أن يومي بغير الي انسان فيخبر عنه بأنه يفعل كقول المتنبي
غيري باكثر هذا الناس ينخدع

أي أني لست ممن ينخدع ويغتر ولو لم يقدم المثل والغير لم يستقم المعنى

فإنك لو قلت يثنى الحزن عن صوبه مثلك ويرعى الحق والحرمة مثلك ويحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير . وينخدع غيرى بهذا الناس رأيت اللفظ نابيا عن معناه . والطبع يابى أن يرضاه

واعلم ان الاستفهام استخبار وهو طلب الخبر من المخاطب فإذا اختلفت الحال في تقديم الفعل على الاسم وتأخيره عنه في الاستفهام وجب أيضاً أن يختلف في الخبر فإذا كان معنى قولك أزيد قام غير معنى قولك أقام زيد وجب أن يختلف ذلك أيضاً في الخبر



﴿الفصل الثامن في تقديم النكرة على الفعل وتأخيرها عنه﴾

فإذا قلت أجهلك رجل كان المقصود انه هل وجد المجيء من أحد . وإذا قلت أرجل جاءك كان المقصود معرفة جنس من جاءه ويكون هذا منك اذا كنت قد علمت انه قد أتاه آت* واذا عرفت حكم النكرة في الاستفهام فابن عليه حكم الخبر فإذا قلت رجل جاءني لم يصح الا أن تريد ان تعلم المخاطب أن الذي جاءك رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من قد عرف انه قد أتاك آت فان لم ترد ذلك كان الواجب ان تقول جاءني رجل فتقدم الفعل وكذلك ان قلت رجل طويل جاءني لم يستقم حتى تفد السامع انه ظن انه أتاك قصير* ومنه قولهم شراً هراً ذئاب انما قدم فيه شر لان المراد ان تعلم ان الذي اهرذا ناب من جنس الشر لا من جنس الخير

﴿الفصل التاسع في تقديم حرف السلب على صيغة العموم وتأخيرها عنها﴾

فإذا قدمت صيغة العموم على السلب وقات كل كذا لم أفعله كان النفي

نفيًا عامًا ويناقضه الإثبات الخاص حتي لو قلت كل ذالم أفعله وفعلت بعضه
تناقض وأما اذا قدمت السلب على الكل فكان النفي نفيًا للعموم وهو لا ينافي
الإثبات الخاص فاذا قلت لم أفعل كل كذا بل بعضه استقام وعلى هذا يظهر الفرق
بين الرفع والنصب في بيت أبي النجم

قد أصبحت أم الحيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع

فلو رفعت كله كان النفي عامًا واستقام غرض الشاعر في تنزيه نفسه عن جملة
الذنوب ولو نصبته كان النفي نفيًا للعموم وهو لا ينافي أثباته لبعض الذنوب
فلا يتم غرضه

واعلم أن الشيخ جزم بأن نفي العموم يقتضي خصوص الإثبات فقلوله لم
أفعله كله يقتضي أن يكون فاعلاً لبعضه وليس الامر كذلك الا عند من
يقول بدليل الخطاب بل الحق ان نفي العموم كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي
خصوص الإثبات



الفصل العاشر في تقديم بعض المفعولات على البعض *

من هذا الباب قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) فاذا قدمت الشركاء
أفاد انه ما كان ينبغي أن يكون لله شركاء لامن الجن ولا من غير الجن .
واذا أخرت فقلت جعلوا الجن شركاء لم يفسد ذلك المقصود ولم يكن فيه
شيء أكثر من الاخبار عنهم بانهم عبدوا الجن مع الله فأما انكار المعبود الثاني
على الإطلاق فلا يكون في اللفظ دليل عليه مع تأخير الشركاء * وذلك ان
التقدير في التقديم هو ان شركاء مفعول أول الجملة والله في موضع المفعول
الثاني ويكون الجن على تقدير آخر وهو كأنه قيل فمن جعلوا شركاء لله ففيا

الجن * واذا كان كذلك وقع الانكار على جعل الشريك لله على الاطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء وحصل منه أن جعل الشريك من غير الجن قبل دخل في الانكار كما دخل جعله من الجن لان الصفة اذا ذكرت مجردة غير مجرأة على شيء كان الذي تعلق بهامن النفي عامافي كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة فاذا قلت ما في الدار كريم كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون السكرم صفة له وحكم الانكار أبدا حكم النفي فاذا أخر فقيلا وجعلوا الجن شركاء لله كان الجن مفعولا أول والشركاء مفعولا ثانياً فيكون الشركاء مخصوصا غير مطلق لاستحالة أن يجري الخبر على الجن ثم يكون عاما فيهم وفي غيرهم فيبقى احتمال أن يكون المقصود بالانكار جعل الجن شركاء لاجل غيرهم تعالي الله عن ذلك فحيث يحتاج في نفي هذا الاحتمال الي أن يقال وجعلوا الجن شركاء لله وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم



الفصل الحادي عشر في استيفاء أقسام التقديم والتأخير

قال علي بن عيسى النقل في الكلام بالتقديم والتأخير يحسن من وجوه ستة (الاول) أن تكون الحاجة الي ذكره أشد والي العلم به أهم كما قال سيبويه وان كانا جميعا يمانهم ويعنيانهم وذلك كقولهم قطع اللص الامير (الثاني) أن يكون التأخير أليق بما اتصل من الكلام كقوله تعالي (وتنشى جوههم النار) فهذا أليق بما بعده وهو قوله (ان الله سريع الحساب) وهو لكل بما قبله أيضا لان قبله مقرنين في الاصفاد (الثالث) أن يكون الاول ألوف من الثاني وذلك في الاخبار والصفات فالأخبار كقولك زيد قائم

ينبغي أن يتبادر بذكر زيد لتطالع النفس بذكر ما يعرف إلى الاخبار عنه بما لا يعرف فتقع الفائدة حينئذ على حقها وفي مرتبتها وذلك كقولك زيد قائم فهذا أصل الكلام في كل خبر إلا الافعال كقولك قام زيد فانه خص بالتقديم لقوة تعلقه بالخبر عنه اذ كان لا يخلو منه

وأقول هاهنا بحث لابد منه وهو أن لقائل أن يقول الفاعل ذات والفعل صفة والذات متقدم على الصفة في الرتبة ولائهم زعموا أن الفاعل جزؤ من الفعل والجزؤ قبل الكل واذا استحق التقديم في المعنى وجب أن يستحق في اللفظ

والجواب ان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى شيء غير معين في زمان معين فالاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والاسناد أمر اضافي والعقل اذا حصل له الشعور بالاضافة فلو توقف هناك ولم ينتقل الى ما اليه الاسناد كانت الاضافة مستقلة بالمعلومية وهو محال . وان انتقل الى ما أسند اليه الفعل فذلك الشيء هو الفاعل فاذا من ضرورة الاسناد فهم المسند اليه واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب أيضاً في الالفاظ لان دلالة الالفاظ على ما ثبت في النفس لا على ما في الخارج فهذا هو التحقيق في هذا الباب قال وأما الصفات فيجب أن يقدم فيها الاعرف كقولك زيد الطويل فزيد أعرف من الطويل (والرابع) تقديم الحروف التي لها صدر الكلام كحروف الاستفهام وحروف النفي

أقول تحقيقه من القول ان الاستفهام طلب فهم الشيء وطلب فهم كذا طلب حالة اضافية والعقل اذا أدرك الحال الاضافية فاما ان يقف فيكون الاضافة استقلالاً في المعلومية وهو محال أو ينتقل الى ما تلك الاضافة

متعلقة به وإذا وجب انتقال العقل من الاضافة الي معروضها وجب أن يكون في اللفظ كذلك وهو أن ينتقل من اللفظة الدالة على تلك الحالة النسبية الى اللفظ الدال على ما تعلق به النسبة فلهذا وجب تقديم الاستفهام وسائر ما يتضمنه على الكلام (الخامس) تقديم السك على جزئياته «أقول لان الشيء كلما كان أكثر كلية كان أعرف عند العقل ولذلك كان الوجود أعرف الامور لكونه أعمها فان أحدا لا يشك في حصول الوجود وإذا كان السلم الاولي بحصول الوجود حاصلا فأن يكون العلم بحقيقته أوليا أولي (السادس) تقديم الدليل على المدلول فهذه الوجوه متمينة للتقديم

وأما المتعين للتأخير فثمانية أمور (الاول) تمام الاسم كالصلة والمضاف اليه وتمام الشيء لا يتقدمه (الثاني) التوابع للاسماء والتابع لا يتقدم المتبوع (الثالث) الفاعل لا يتقدم الفعل لما بينا (الرابع) تقديم المضمر على المظهر أقول لذلك أربع أحوال (الاول) أن يكون المضمر مقدما في اللفظ مؤخرا في المعنى وذلك اذا قدم المنصوب على المرفوع لفظاً كقوله ضرب غلامه زيد وهو جائز (الثاني) أن يكون المضمر مؤخرا في اللفظ مقدما في المعنى وهو أيضاً جائز كقوله تعالى « واذ ابتلي ابراهيم ربه » (الثالث) أن يكون المضمر متأخراً لفظاً ومعنى ولا شبهة في جوازه (الرابع) أن يكون متقدما لفظاً ومعنى كما اذا قدم المرفوع مع الضمير المائد الى المنصوب عليه وهو غير جائز كقوله ضرب غلامه زيدا (والخامس) اذا أوجب اللبس كقوله ضرب هذا ذلك فلا يجوز فيه التقديم والتأخير ويجوز ضرب هذا زيد لعدم اللبس (السادس) الحروف التي لها صدر الكلام نحو رب وما النافية لا تتأخر (السابع) ما لم يكن له قوة في العمل كالفعل وهو الصفة المشبهة والتمييز وما

عمل فيه حرف وما عمل فيه معنى (فالاول) كقولك هو حسن وجهها وكريم
أباً (والثاني) كقولك تصيب عرقاً وعشرون درهماً (والثالث) كقولك إن
زيداً قائمٌ وذهبت إلى عمرو والرابع كقولك هذا زيد قائماً وفي الدار زيد جالساً
(الثامن) ما فصل فيه بين العامل والمعمول بما ليس منه كقولك كانت زيد
الجمي تأخذه والله أعلم

الباب الثالث في الفصل والوصل . وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في ضبط معاهد هذا الباب

هذا الموضع أعظم أركان البلاغة حتى إن بعضهم حدها بأنها معرفة
الفصل والوصل فلا بد من تحقيق القول فيه فنقول . فائدة العطف التشريك
بين المعطوف والمعلوف عليه ثم من الحروف العاطفة ما لا يفيد إلا هذا القدر
وهو الواو . ومنها ما يفيد مع ذلك فائدة زائدة مثل الفاء وثم فإنهما يفيدان الترتيب
أما الفاء فن غير التراخي وأما ثم فمع التراخي * وأوفانه يفيد الاسترداد *
وغرضنا هاهنا متعلق بالبحث عما لا يفيد إلا الاشتراك فنقول
العطف إما في المفردات أو في الجمل . أما في المفردات فإنه ينضى
التشريك في الأعراب وأما في الجمل فالجملة إما أن تكون قوتها قوة المفرد
كقولك صررت برجل خلقه حسن وخلقته قبيح فقد اشركت بين الجملتين في
الأعراب وهو الجر بكونهما صفة للنكرة ليستدل به على التشريك في المعنى
وهو كون كل واحد منهما تقييداً للموصوف تنهياً له
وأما الجمل التي لا تكون قوتها قوة المفردات فلا يخلو إما أن يكون معنى أحدي
الجملتين لذاته متعلقاً بمعنى الجملة الأخرى أو لا يكون * فإن لم يكن فاما أن يكون

بين الجملتين مناسبة أو لا يكون فالاقسام لا تزيد على هذه الثلاثة
فالقسم الاول ان يكون إحدى الجملتين كالتوكيد للجملة الاخرى أو
كالصفة لها على ما سيأتي أمثلتها فلا يجوز ادخال العاطف عليه لان الصفة
والتوكيد متعلقان بالموصوف والمؤكد لذاتيهما فلما كان التعلق الذاتي حاصلًا
استغني عن لفظ يدل على ذلك التعاق

والقسم الثاني وهو أن لا يكون بين الجملتين مناسبة أصلاً فهذا يجب ترك
العاطف أيضاً لان العطف للتشريك حيث يكون لا مشاركة أصلاً استحالة
العطف ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله

لا والذي هو عالم ان النوى * مرّ وأب الحسين كريم

فانه لما لم يكن بين صرارة النوى وبين كرم أبي الحسين مناسبة لم يحز
ذكر العاطف

وأما اذا لم يتماق إحدى الجملتين بالآخري تعلقاً ذاتياً ولكن بينهما
مناسبة فهذا يجب ذكر العاطف ثم لا يخاف اما أن يكون المحدث عنه في الجملة
شيئاً أو شيئاً واحداً فان تعدد فلا يخاف اما أن تكون المناسبة بين الشئين
الذين أخبر عنهما فقط أو بين اللذين أخبر بهما فقط أو تكون حاصلة من
الجملتين جميعاً وهذا هو المعتبر في ادخال العاطف فلو قلت زيد طويل
والخليفة قصير عند ما لا يكون لحديث زيد تعاق بحديث الخليفة اختل
ولو قلت زيد طويل وعمرو شاعر اختل لفظاً * لانه لا مناسبة بين
ظول القامة وبين الشعر * بل الواجب حصول المناسبة من الجملتين جميعاً *
ثم ان المناسبة بين الامرين اللذين حدث بهما قد تكون لكونهما متشابهين
أو قد تكون لكونهما متضادين تضاداً على الخصوص * فالاول مثل قولك

زيد كاتب وعمرو ناثر والثاني في قولك زيد طويل وعمرو قصير * فاما اذا كانت المحدث عنه في الجملتين واحدا فكنقولك فلان يقول ويفعل ويضر وينفع ويأمر وينهى ويسبي ويحسن واشباه ذلك فادخل العاطف هنا كالضروري

لانك اذا قلت يضر وينفع كنت قد أفدت بالواو انك جعلته فاعلا لهما ولو تركت العاطف وقلت انه يضر ينفع لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وباطالا له ثم اذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلة ازداد الاشتباك والاشتراك حتي لا يتصور تقدير افراد احدهما عن الآخر مثل قولك المعجب انك أحسنت واسأت والمعجب من أن تنهى عن شيء وتأتى مثله فانه لا يشتبه على عاقل أن المعني جمل الفعلين في حكم فعل واحد ومثله قوله

لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم * أو ان نكف الاذى عنكم وتؤذونا المعنى لا تطمعوا أن تروا اكرامنا يوجد مع اهانتكم ويجمعها في الحصول

﴿ الفصل الثاني في أمثلة ما يترك فيه العاطف ﴾

(لشدة اتصال احدي الجملتين بالآخرى)

قد ذكرنا أن هذا انما يكون اذا كانت احدي الجملتين مؤكدة للتي قبلها أو صفة لها مثال التأكيد قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه) فقوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب بمنزلة أن يقول هو ذلك الكتاب وكذا قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم الي قوله ولهم عذاب عظيم) فقوله لا يؤمنون تأكيد لقوله سواء عليهم أأنذرتهم أم لا

تذرهم وقوله ختم الله على قلوبهم تأكيد ثان أبلغ من الاول
وكذلك قوله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم
بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا) ولم يقل ويخادعون الله لان هذه المخادعة
ليست شيأ غير قولهم آمنا مع أنهم غير مؤمنين

وكذلك قوله تعالى (واذا القوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلو الى
أشياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن) لان معني قولهم انا معكم
انا لم نؤمن وقولهم انما نحن مستهزؤن متضمن له وكذلك قوله (واذا
تلى عليه آياتنا ولي مستكبرا كأن لم يسمعهما كأن في أذنيه وقرا) لم يقل
وكأن في أذنيه وقرا لان المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقراه هو
المقصود من التشبيه بمن لم يسمع الا أن الثاني أبلغ لان حال من لا يصلح
السمع منه أبلغ في عدم الانتفاع بالكلام من حال من يصح عليه ذلك ولا
يسمعه وكذلك قوله تعالى (ما هذا بشراً إن هذا الا ملك كريم) قوله ان هذا
الا ملك كريم يحتمل أن يكون تأكيداً لقوله ما هذا بشراً من وجهين وأن
يكون صفة له من وجه واحد

فاحد وجهي التوكيد ان المرتفع عن البشرية يجب أن يكون ملكاً ثابتاً
الملكية تأكيداً للترفع عن البشرية

(والثاني) أن الناس اذا شاهدوا في الانسان من الخلق الحسن والخلق الجميل
ما تعجبوا عنده قالوا ما هذا بشراً كأن غرضهم أن يقولوا انه ملك واذا
كان المراد من قولهم ما هذا بشراً انه ملك كريم وكان ذلك مفهوماً قبل
التصريح به كان التصريح به تأكيداً

وأما الوجه الذي هو فيه شبهة بالصفة فهو ان اخراجه عن جنس البشرية

يتضمن لا محالة دخوله تحت جنس آخر وجمله ملكا يكون تمييزا لذلك الجنس وتميزاً له عن غيره

ومما جاء فيه الاثبات بان والا على هذا الحد قوله تعالى « وما علمنا من الشعر وما ينبغي له ان هو الا ذكر وقرآن مبين » وقوله تعالى « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحي يوحى » ألا ترى ان الاثبات في الآيتين جميعاً تأكيد لنفي مانفي لان الاثبات ان ما علمه الله لنبيه ذكر وقرآن وذلك تأكيد وتثبيت لنفي أن يكون ذلك شعراً

والفصل الثالث فيما يظن أنه من هذا الباب وليس منه

اعلم انك قد ترى الجملة حالها مع ما قبلها حال ما يقتضي العطف ثم انه يجب فيها ترك العطف لامر عرض وأفاد انقطاعها عما قبلها كقوله تعالى (الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون) فالظاهر يقتضي أن يكون معطوفاً على قوله انما نحن مستهزؤن كما جاء معطوفاً في قوله (يخادعون الله وهو خادعهم) وقوله (ومكروا ومكر الله) ولكن الفرق ان قوله انما نحن مستهزؤن حكاية عنهم وليس بخبر عن الله تعالى وقوله الله يستهزئ بهم خبر عن الله تعالى أنه يجازيهم عن كفرهم ويستهزؤ بهم فلو عطف عليه لخرج عن كونه خبراً عن الله وصار خبراً عنهم وأن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم ان الله يستهزئ بهم وليس كذلك الحال في قوله يخادعون الله وهو خادعهم (ومكروا ومكر الله لان كل واحد من الجملتين خبر عن الله تعالى وكذلك قوله تعالى (واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصابحون ألا انهم هم المفسدون) انما جاء انهم هم المفسدون مستأنفاً بالألا لانه خبر عن الله تعالى

بأنهم كذلك والذي قبله من قوله إنما نحن مصلحون حكاية عنهم فلو عطف
 لزم أن يكون خبرا عن اليهود ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم المفسدون
 وكذلك قوله تعالى (واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما
 آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء) فلو عطف إنهم هم السفهاء على ما قبله
 لصار ذلك خبرا عنهم عن أنفسهم إنهم هم السفهاء بعد أن زعموا أنهم إنما لم
 يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء وفيه شيء آخر وهو أن الحكاية عنهم بأنهم
 قالوا كيت وكيت يشوق السامعين إلى العلم بمصير أسرهم وما يصنع بهم حتى
 سألوهم لما فعلوا ذلك فماذا فعل بهم فقوله الله يستهزئ بهم جواب عن
 ذلك السؤال المقدر وحينئذ يجب أن يؤتي به غير معطوف على ما قبله
 وستعرف كيفية هذا النوع من الاضمار في باب الحذف والاضمار

﴿الفصل الرابع في عطف الجمل على الجمل﴾

اعلم أنك تارة تعطف جملة على جملة وأخرى تعتمد إلى جملتين أو جملة
 فتعطف بعضها على بعض ثم تعطف بعد ذلك مجموعا من جمل على مجموع آخر
 ويجب أن تجعل ما تصنع في الشرط والجزاء أصلا في هذا الموضع وذلك أنك
 تري جملتين قد عطف أحدهما على الأخرى ثم جعلتا بمجموعهما شرطا
 كقوله تعالى (ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتاناً
 وإثماً مبيناً) فالشرط مجموع الجملتين وقوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجراً
 إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) فالحكم غير متعلق
 بالهجرة على الأفراد بل بها مع أن يدركه الموت عليها
 واعلم أن جعلك الجملتين في هذا جملة واحدة جعلك المفردين جملة ثم جعلك

صفة أو خبراً أو حالاً كقولك زيد قائم غلامه وصررت برجل أبوه كريم وجاني زيد يعدوبه فرسه فكما ان الخبر والصفة والحال نفس الجملة لا شيء من أجزائها فكذلك الشرط مجموع الجملتين لا احدهما واذا عرفت ذلك في الشرط والجزاء فاعرفه في العطف فانه لا فرق

مثاله قوله تعالى (وما كنت بجانب الغربي اذ قضينا الى موسى الامر وما كنت من الشاهدين الى قوله ولكننا كنا مرسلين) فلو جعلت كل جملة معطوفة على ما يليها لزم أن يكون وما كنت ثاويًا معطوفاً على فتطاول عليهم العمر وذلك يشترط دخوله في معنى لكن فيصير كانه قيل ولكنك ما كنت ثاويًا ولما بطل ذلك ثبت انه عطف بمجموع وما كنت ثاويًا الى قوله مرسلين هل مجموع وما كنت بجانب الغربي الى قوله العمر (فان قلت) فهلا قدرت ان تعطف وما كنت ثاويًا على وما كنت من الشاهدين دون ان تزعم انه معطوف عليه مضموماً اليه ما بعده الى قوله العمر (فنقول) ان قدرنا ذلك وجب ان ننوي تقديمه على ولكننا انشأنا قرونا وان يكون الترتيب وما كنت بجانب الغربي اذ قضينا الى موسى الامر وما كنت من الشاهدين وما كنت ثاويًا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكننا كنا مرسلين وفي ذلك ازالة لكن عن موضعها لان سبيل لكن سبيل الا فكما لا يجوز ان تقول جاني القوم وخرج أصحابك الا زيدا أو الا عمراً فتجعل الا زيدا استثناء من جاني القوم والا عمراً من خرج أصحابك كذلك لا يجوز ان تصنع مثل ذلك بل كبري فتهقول ما جاءني زيد وما خرج بكر لكن عمراً حاضر ولكن أخاك خارج وإذا كان تقديرك الذي زعمت يؤدي الى هذا الممتنع كان خطأً وعلم أن الحال اذا كان جملة فقد يجيء مع الواو تارة وبدون الواو أخرى

ولاجل ذلك يليق الحاق هذا البحث بهذا الحال



﴿ الفصل الخامس في تفصيل الحال وتميز ما يستدعي ﴾

(الواو عما لا يستدعي الواو)

اعلم أن الشيء اذا وقع خبرا عن شيء آخر فاما أن يكون الخبر به جزءا من الجملة واما أن لا يكون. القسم الاول قد استقصيناه فيه والقسم الثاني لا بد وان يكون زيادة في خبر آخر سابق وهو الحال مثل قولك جاني زيد راكبا فالحال خبر في الحقيقة الا تري انك أثبت الركوب في قولك جاني زيد راكبا الا أن الفرق انك جئت به لتزيد معني في إخبارك عنه بالمجيء وهو ان تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد الاخبار لاثبات الركوب ولم تبشره لذلك بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الاثبات على سبيل التبع لغيره وأما في الخبر المطلق وهو الجملة الاسمية أو الفعلية فانك أثبت المعني اثباتا جردته له من غير واسطة شيء آخر واذ قد عرفت ذلك فنقول

الحال إما ان يكون مفرداً أو جملة والقصد هنا الى الجملة وهي على ثلاثة أقسام جملة لا تصح فيها الواو. وأخرى لا تصح الا مع الواو. والثالثة يصح أن يجاء فيها بالواو وان لا يجاء بالواو

فاما ما لا يصح فيها الواو فهي التي يكون الفعل الواقع في صدرها يمكن أن يضم الى الاولى في اثبات واحد مثل قولك جاني زيد يسرع فانه بمنزلة قولك جاني مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل أحد الفعلين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا وتريد ان تقول جاني كذلك وهذه الهيئة

وأما مالا يصح الامع الواو فهي التي لا يمكن ضمها الي الفصل الاول
في الاثبات مثل قولك جاءني زيد وغلامه يسمي بين يديه فانك بدأت
فأثبت المجيء ثم استأنفت خبرا ثانيا بسمى الغلام بين يديه ولما كان ذلك
خبرا مستأنفا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجاء بالواو لتكون
عاطفة وتسميتهم لها واو حال لاينا في كونها عاطفة كما أن الفاء في جواب
الشرط لاتنافي دلالتها على الجزاء افادتها للمطف

ثم اعلم ان الجملة اذا كانت من مبتدأ وخبر فالمبتدأ اما أن يكون ضميرا
لذي الحال أولا يكون فان كان ضميرا لذي الحال لم يصلح بغير الواو تقول
جاءني زيد وهوراكب ولو تركتها لم يجر لانك اذا جئت بضمير ذي الحال كان
بمنزلة ان تعيد اسمه صريحا فتقول جاءني زيد وزيد يسرع واعادة ذكره تقتضي
استئناف الخبر عنه بانه يسرع لانك ان لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الذي هو
ضمير زيد ضائما واذا جعلته خبرا عن المبتدأ الثاني امتنع جملة تماما للخبر
الاول والا لكان في محل الرفع والنصب معا لكونه حالا للاول والخبر عن
الثاني وذلك باطل

واعلم ان هذا الكلام يوجب أن لا تجيء جملة من المبتدأ والخبر حالا
الامع الواو كقولهم

«كلمته فوه الي في» وكقوله «وجدته حاضرا الجود والكرم» وانما
صح الاول بغير واو لان التقدير كلمته مشافها له والثاني انما صح لان تقديم
الخبر الذي هو حاضرا يجعله كأنه قال وجدته حاضرا عنده الجود والكرم
وليست التقديرات عزيزة في كلامهم ويدل على ان مجيء الجملة من المبتدأ
والخبر حالا بغير الواو على خلاف الاصل قلته وندوره منع احتمال ان ما جاء منه

فانما جاء على ارادة الواو فهذا هو الكلام في المبتدا * وأما الخبر فان كان ظرفاً وكان مقدماً على المبتدا كقولنا * عليه سيف وفي يده سوط * وكقول بشار * خرجت مع البازي على سواد * كثر في مثل هذه الجملة مجيئها بغير الواو والسبب فيه ان ذلك الظرف في تقدير اسم الفاعل * فقوله * خرجت مع البازي على سواد * تقديره بأقياً على سواد فسواد ارتفع باسم الفاعل اعتمد على ذي الحال فعمل عمل الفعل واذا عاد الامر الي هذا كانت الحال في ترك الواو ظاهرة لكونه من القسم الاول والله الموفق

— الباب الرابع في الحذف والاضمار والايجاز * وفيه خمسة فصول —

﴿ الفصل الاول في حذف المفعولات ﴾

اعلم أن الافعال المتمدية قد يكون لها مفعولات معينة وقد لا يكون والذي لا يكون له مفعول معين خاله كحال غير المتمدى في انك لا ترى له مفعولاً لفظاً وتقديراً وهو كقولهم فلان يحمل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع * والمقصود في جميع ذلك اثبات المعنى في نفسه لا شيء من غير أن تتعرض لحديث المفعول حتي كأنك قلت صار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وعليه قوله تعالى (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص الى معلوم * وكذا قوله تعالى (وأنه هو أضحك وأبكى) الي قوله (وأنه هو أغنى وأقنى) والمعنى هو الذي منه الاحياء والامانة والاعناء والافتناء

وبالجملة فتي كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فالتمل لا يبيدي هناك لان تمديته تنقص الغرض ألا ترى انك لو قلت هو يعطي الدنانير كان

المعنى بيان جنس ما تناوله الاعطاء نفسه لا بيان كونه معطيا
والقسم الثاني وهو أن يكون له مفعول معلوم الا انه يحذف من اللفظ
وذلك لاغراض ثلاثة (الاول) أن يكون المقصود فيه أيضا بيان حال
الفاعل لا بيان المفعول كقول طفيل لبني جعفر بن كلاب

جزى الله عنا جعفر آحين أزلقت * بنا نعلنا في الواطئين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمنا * تلاقي الذي يلقون منا ملت
فهم خلطونا بالنفوس وأجلأوا * الى حجرات أدفأت وأظلت
فقد حذف المفعول المعين في أربعة مواضع . قوله ملت وأجلأوا الى
حجرات وأدفأت وأظلت لان الاصل لملتنا وأجلأونا الى حجرات أدفأتنا
وأظلتنا الا أنه كالتناسي حتى كأن لا قصد الي مفعول وكأن القمّل أبهم أمره
فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه كما يكون اذا قلت قد ملّ فلان تريد أن
تقول حصل له الاملال من غير أن تخص شيئا بل لا تزيد علي ان تجعل
الملال من صفته

واعلم ان لك في قوله ملت فائد زائدة وهي ان من حكم مشله في كل أم
أن تملّ وتسأم وان المشقة قد بلغت فيه الى حد يعلم ان الام تملّ له الابن مع
ما في طباع الامهات من الصبر على المسكاره في مصالح الاولاد وهو ان
قال أمنا كان المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ولو قال لملتنا لم يفد
العموم وانه بحيث تملّ كل أم من كل ابن وكذلك قوله الى حجرات أدفأت
وأظلت لان المعنى أنها حجرات من شان مثلها أن يدفي ويظل أي هي
بالصفة التي اذا كان البيت عليها أدفأ وأظّل ولا يجي هذا المعنى مع اظهار
المفعول

والضابط أنه متى كانت العناية متوفرة على مجرد إثبات الفعل لا على أن يعلم المفعول فالأولى أن يحذف المفعول وعليه قوله تعالى (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون الآية) ففيها حذف المفعول في أربعة مواضع إذا المعنى وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم ومواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لنسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما . والسبب ما قلنا من أن المقصود أنه كان من الناس في تلك الحالة سقى ومن المرأتين ذود وانهما قالتا لا يكون مناسقى حتى يصدر الرعاء وأنه كان من موسى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك سقى فأما ما كان المستقى غنما كان أو ابلا فخارج عن الغرض وموهم خلافه لأنه لو قيل ووجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ابل بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم ينكر كما أنك إذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع أخ

والغرض الثاني في حذف المفعول المميز أن يكون المقصود ذكره لكنتك تحذفه لايهام أنك لا تقصد ذكره كقول البحري

شجو حساده وغيظ عاداه * ان يري مبصر ويسمع واع

المعنى لا محالة ان يرى مبصر حساسته ويسمع واع أخباره ولكنه تنافل عن ذلك لأنه اراد ان يقول ان فضائله يكفي فيها ان يقع عليه البصر ويعيها سمع حتي يعلم أنه المنفرد بالفضائل وأنه الشخص الذي ليس لأحد أن ينازعه فيها فليس شيء أشجى لهم من علمهم بأن هنا مبصرا وسامعا * الغرض الثالث ان يحذف لكونه جليا كقولهم أصغيت اليه وهم يريدون اذني . وأغضيت عليه والمعنى

جفني

﴿ الفصل الثاني في الاضمار على شريطة التفسير ﴾

وذلك مثل قولهم اكرمني واكرمت عبد الله أردت اكرمني عبد الله واكرمت عبد الله ثم تركت ذكره استغناء بذكره في الثاني * ومما يشبه ذلك محيى المشيئة بملو وبعد حرف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة الي شيء كقوله تعالى (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) وقوله (ولو شاء لهداكم أجمعين) التقدير ولو شاء الله ان يجمعهم على الهدى لجمعهم ولو شاء الله أن يهديكم لهداكم الا أن البلاغة في أن يجاء به هكذا محذوفا واعلم أنه متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعا غريبا كان الاول ذكره والا فلحذف أولي مثال الاول قوله

ولو شئت ان أبكى دما لبكيتي * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع لما كانت مشيئة الانسان ان يبكى دما أمرا عظيما عجيبا كان الاولي التصريح به . ومثال الثاني قولك لو شئت خرجت ولو شئت قت . وقوله تعالى (فان يشاء الله يختم على قلبك)

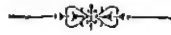
واعلم ان هذا الذي ذكرنا ليس بصريح اكرمني واكرمت عبد الله ولكنه يشبهه في انه انما حذف مفعول المشيئة لان الذي يأتي في جواب لو واخواتها يدل عليه



﴿ الفصل الثالث في انه قد يترك السكناية الي التصريح لما فيه من زيادة الفخامة من النادر فيه قول البحترى

قد طلبنا فلم نجد لك في السو * دد والمجبة والمكارم مثالا المعني قد طلبنا لك مثالا ثم حذف لان هذا المدح انما يتم بنفي المثل وأما الطلب

فبالشيء الذي يذكر ليبي الغرض عليه وإذا كان كذلك فلو قال قد طلبنا لك مثلاً في السودة والمجد فلم نجد له مكان قد ترك أن يوقع نفي الجود على صريح لفظ المثال وأوقعه على ضميره. ومعلوم أن الكناية لا تبلغ مبلغ الصريح. وعليه جاء قوله تعالى (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) وقوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) فإنه لو ترك الأظهار إلى الإضمار فقل وبالحق أنزلناه وبه نزل وقل هو الله أحد وهو الصمد لم يكن فيه من الفخامة ما فيه الآن



﴿الفصل الرابع في حذف المبتدأ﴾

أورد الشيخ الإمام أياتاً كثيرة حذف فيها المبتدأ وحكم بحسن ذلك الحذف ولم يذكر علته ويشبه أن يكون السبب هو أنه بلغ في استحقاق الوصف بما جهل وصفه له إلى حيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس لآله سواء كان في نفسه كذلك أو بحسب دعوي الشاعر على طريق المبالغة وإذا كان كذلك كان ذكره يبطل المبالغة فلماذا قال الشيخ ما من اسم حذف في الحال التي ينبغي أن يحذف إلا وحذفه أحسن من ذكره ومن هذا الباب قوله تعالى (سورة أنزلناها) ومن باب حذف الخبر بقوله تعالى (طاعة وقول معروف) أي طاعة وقول معروف أمثل ويمكن أن يجعل ذلك أيضاً من حذف المبتدأ

ومن مشكلات هذا الباب قراءة من قرأ «وقالت اليهود عزيز بن الله» بإسقاط التنوين صورة ومعنى. ثم تارة يضررون المبتدأ هكذا وقالت اليهود هو عزيز بن الله وتارة الخبر هكذا وقالت اليهود عزيز بن الله معبودنا وهذا الأخير خطأ لأنك قد علمت أنه إذا أخبر عن مبتدأ موصوف بخبر فالتكذيب

ينصرف الى الخبر وتبقى الصفة على أصل الثبوت فلو قلنا الابن صفته لزم
 اخراجه عن موضع النفي الى موضع الاثبات تعالي الله عنه
 والذي يمكن أن يقال في تصحيح هذه القراءة هو أن الغرض ليس الدلالة
 على أن اليهود قد بلغوا في رسوخ الاعتقاد في هذا الشرك الى حيث
 كانوا يذكرون عزيراً بهذا الذكر كما اذا حاولت أن تصف قوما بالغلو في تعظيم
 صاحبهم فانك تقول اني أراهم قد اعتقدوا فيه أمراً عظيماً فأبداً يقولون زيد
 الأمير * وهذا التأويل انما يستقيم اذا لم يقدر خبراً معيناً ولكن يريد انهم
 كانوا لا يخبرون عنه بخبر الا كان ذكرهم له هكذا
 ومن المشكلات أيضاً قوله تعالي (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)
 « ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم » ذهبوا في رفع ثلاثة الى أنه خبر مبتدأ
 محذوف والمعني ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة وهو أيضاً باطل لانه يلزم انصراف
 التكذيب الى الخبر فقط كما بيناه فاذا قلنا ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة كنا قد
 نفينا أن تكون هذه الآلهة ثلاثة ولم ننفي أن تكون آلهة جل الله عن
 ذلك * والوجه أن يقال الثلاثة صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ والتقدير ولا تقولوا
 لنا آلهة ثلاثة ثم حذف الخبر الذي هو لنا حذفه من لا اله الا الله فبقى ولا
 تقولوا آلهة ثلاثة ثم حذف الموصوف الذي هو آلهة فبقى ولا تقولوا ثلاثة
 والفرق بين ذلك وبين ما قلوا انه اذا قيل لا تقولوا آلهتنا ثلاثة فقي
 اعتراف بوجود الآلهة ونفي لكونها ثلاثة * واذا قيل لا تقولوا لنا آله
 ثلاثة لا يلزم اثبات أصل الآلهة لانه يصح أن يقال لا تقولوا في الوجود
 آلهة ثلاثة ولا الهان فصح الفرق

واعلم ان القدح في التأويل الاول انما يصح لنا على القول بدليل الخطاب

﴿ الفصل الخامس في الإيجاز ﴾

وحده انه العبارة عن الفرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير
 اخلال * ومنه قوله تعالى (والكم في القصاص حياة) وكان الناس يضربون
 المثل بقولهم القتل أنفى للقتل استحسانا له فلما جاءت الآية تركوا ذلك
 ووجه الفرق من وجوه سبعة . الاول ان قوله القتل أنفى للقتل في
 ظاهره تناقض لانه جعل حقيقة الشيء منافية لنفسه . ولئن قيل ان المراد منه
 ان كل واحد من أفراد هذا النوع ينفي غيره فهو أيضا على عمومه خطأ لان
 القتل ظلما ليس أنفى للقتل قصاصا بل أدعي له وانما يصح اذا خصص فقول
 القتل قصاصا أنفى للقتل ظلما فيصير كلاما طويلا مع ان هذه التقييدات
 بأسرها حاصلة في الآية . والثاني أن القتل قصاصا لا ينفي القتل ظلما من
 حيث انه قتل بل من حيث انه قصاص وهذه الجملة غير معتبرة في كلامهم
 . الثالث ان حصول الحياة هو المقصود الاصل ونفي القتل انما يراد لحصول
 الحياة والتنقيص على الفرض الاصلى أولى من التنقيص على غيره . الرابع
 ان التكرير عيب وهو موجود في كلامهم دون الآية . الخامس ان حروف
 القصاص حياة عشرة وحروف كلامهم أربعة عشر . السادس انه ليس في
 قولهم القتل أنفى للقتل كلمة يجتمع فيها حرفان متلاصقان متحركان الا في
 موضع واحد بل ليس فيها الا أسباب خفيفة متوالية وقد عرفت ان ذلك مما
 ينقص من سلسلة الكلمة وجريانها على اللسان بخلاف قوله في القصاص
 حياة . السابع ان الدافع لصدور القتل عن الانسان كراهته لذلك وصارقه
 لقوى عنه حتى انه ربما يعلم انه لو قتل قتل ثم لا يرتدع اما طمعا منه في

الثواب أو الذكر الجليل وإذا كان كذلك فليس انفي الاشياء لأقتل هو القتل بل الانفي لذلك هو الصارف القوي وقوله في القصاص حياة لم يجعل مقتضيا للحياة على الاطلاق بل حياة منكورة والسبب فيه ان شرعية القصاص تكون رادعة عن الاقدام على القتل غالبا وان لم يكن دائما

واعلم أن في هذا التنكير فائدة أخرى لطيفة وهو أن الانسان اذا علم انه لو قتل قتل ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه فصار حياة هذا الموهوم من قتله في المستقبل مستفادة بالقصاص وصار كانه قد حي في باقي عمره به ولذلك وجب التنكير وامتنع التعريف من جهة أن التعريف يقتضي ان تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها وليس الامر كذلك . ومثله قوله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) ولم يقل على الحياة وفائدة التنكير أن الحريص لا بد وأن يكون حيا وحرصه لا يكون على الحياة الماضية أو الراهنة بل على الحياة المستقبلية ولما لم يكن الحرص متعلقا بالحياة على الاطلاق بل بالحياة في بعض الاحوال لا جرم حسن التنكير

واعلم ان للتنكير في قوله تعالى (في القصاص حياة) فائدة أخرى وهي ان الرجل لا يرتدع بالقصاص حتي يكون له رادع الى القتل لكن من الجائز ان لا يكون للانسان عدو فيقصد قتله حتي يمنه خوف القصاص وحينئذ لا تكون حياة ذلك الانسان لاجل الخوف من القصاص ولما دخل الخصوص في هذه القضية وجب أن يقال حياة ولا يقال الحياة كما وجب أن يقال شفاء ولا يقال الشفاء في قوله تعالى (يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس) حين لم يكن شفاء للجميع

ومن حسن الايجاز قوله تعالى (يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو)

وقوله تعالى (وأخري لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها) فالغرض فيها المبالغة في وصف الله بالقُدرة عليهم مع حسن وصفه وقلة الفاظه في تحصيل هذا المعنى . ومن ذلك قوله تعالى (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس)

— الباب الخامس في المباحث المتعلقة —

﴿ بان وانما . وفيه ثلاثة عشر فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول في مواقع إن وفوائدها ﴾

وهي أربعة . الاولى انها تربط الجملة الثانية بالاولى وبسببها يحصل التأييد بينهما حتى كان الكلامين قد أفرغا فإفراغا واحدا ولو اسقطها كان الثاني نائيا عن الاول كقول بشار

بكرا صاحبي قبل الهجير * ان ذاك النجاح في التكبير

ولو قات بكرا صاحبي قبل الهجير فذالك النجاح في التكبير بطلت المناسبة التي كانت حاصلة والافادة التي كانت موجودة . وهذا الضرب كثير في التنزيل كقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم) وقوله أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ان ذلك من عزم الامور) وقوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) * ومن أبين ذلك قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون) . وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله تعالى (وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم) واشباه ذلك كثيرة

واعلم انك متى أسقطت ان من الجملة التي أدخلتها عليها فان كانت الجملة

الثانية انما تذكر لآظهار فائدة ما قبلها احتيج فيها الى الفاء والا فلا مثال
 الاول قوله * ان ذاك النجاح في التبكير * فالغرض منه أنه يبين المعنى في
 قوله بكرا وان يحتج لنفسه في الامر بالتبكير وكذلك قوله تعالى (ان زلزلة
 الساعة شيء عظيم) بيان للمعنى في قوله (يا أيها الناس اتقوا ربكم) وكذا قوله ان
 صلاتك سكن لهم بيان للمعنى في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء لهم *
 ومثال ما لا يكون كذلك قوله تعالى (ان المتقين في مقام أمين) وقوله (ان
 هذا ما كنتم به تمترون)

ومعلوم انك لو قلت ان هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون في جنات
 وعيون لم يكن كلاما تاما . وكذا قوله ان الذين سبقتم من الحسن لم يجد
 لادخالك الفاء فيه وجها . وكذا قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين
 والنصارى والمجوس والذين اشرکوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) جملة
 الذين آمنوا اسم ان وما بعده معطوف عليه وقوله ان الله يفصل بينهم يوم
 القيامة جملة في موضع الخبر ودخول الفاء فيها محال لان الخبر لا يطف على
 المبتدأ . ومثله (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من
 أحسن عملا)

الفائدة الثانية انك ترى لضمير الامر والشان في الجملة الشرطية معها
 من الحسن واللفظ ما لا تراه اذا هي لم تدخل عليه كقوله تعالى (انه من
 يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين) وقوله انه من يحاد الله (وقوله
 انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب) وقوله (انه لا يفتح الكافرون) وقوله
 (فانها لا تعمى الابصار) (فان قلت) اوليس قد جاء ضمير الامر والشان
 مبتدأ به من غير ان في قوله تعالى (قل هو الله أحد) (فنقول) الدعوى

نـها لا تجيء في الجملة الشرطية الامع انّ وأيضاً قيل في قل هو الله أحد
ن هو ليس بضمير الامر والشان

الفائدة الثالثة أنها تهى النكرة وتصحها لأن يحدث عنها كقوله *
ن شواء ونشوة * حجب البازل الامون * فتري حسننها وصحة المعنى معها ولو
ثبت بها من غير ان قلت شواء ونشوة لم يكن كلاما
واعلم انه لو كانت النكرة موصوفة كانت لذلك أصلح كقوله

ان دهرنا يلـم شـملى بسـعدى * لزمان يـهم بالاحسان
يس يخفي انه وان كان يستقيم ان يقول دهر يلـم شـملى بسـعدى ودهر صالح
لا أنه ليس الحالان سواء

الفائدة الرابعة انها اذا كانت في الجملة فقد تغنى عن الخبر تقول ان مالا وان
لدا أي ان لهم مالا فالمضمر هو لهم ويقول الرجل للرجل الناس إلب عليكم
مل لكم أحد فيقول ان زيدا وان عمرا أي لنا قال الاعشى

ان محـلا وان صـرحـلا * وان في السفر اذ مضوا مهـلا
لو أسقطت ان لم يـجـز حـذف الخبر فان قلت مال وعدد وعمل ومـرحـل لم
قل شيأ مفيدا

(الفصل الثاني) في حكاية قول المبرد في أن روي ابن الانباري ان السكندى
لمناسف ركب الي المبرد وقال اني أجـد في كلام العرب حشوا فقال المبرد في أي
وضع فقال أجـد العرب يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم
ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد فقال المبرد بل المعاني مختلفة
لاختلاف الالفاظ فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه . وقولهم ان عبد الله
قائم جواب عن سؤال سائل . وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار

منكر لقيامه فما أحرار المتفلسف جواباً

واحتج الشيخ لصحة قوله بأنها إنما تذكر جواباً لسؤال سائل بأن قال
 أنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو والله
 إن زيداً منطلق ويدل عليه من التنزيل قوله تعالى (ويسألونك عن ذي القرنين
 قل سأتلو عليكم منه ذكراً أنا مكناله في الأرض) وكقوله في أول السورة
 (نحن نقص عليك نبأهم بالحق أنهم فتية آمنوا بربهم) وقوله (فإن عصوك
 قلل أني بريء الآية) وقوله (اني نهيت أن أعبد الذين تدعون من دون الله)
 وقوله (اني أنا النذير المبين) واشباه ذلك مما يعلم أنه يدل على أمر النبي
 صلى الله عليه وسلم بأن يجيب الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه وعليه
 قوله تعالى (فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين) الآية والمعني فأتياه
 فاذا قال لكما ما شأنكما فقولا انا رسول رب العالمين وقوله (وقال موسى
 يا فرعون اني رسول من رب العالمين) وكذلك قوله في قصة السحرة (انا الي
 ربنا منقلبون) اذ من الظاهر انه جواب فرعون عن قوله آمنتم له قبل أن
 آذن لكم

ثم قال الشيخ والتحقيق انها للتأكيد واذا كان جواب الخبر بامر ليس
 للمخاطب ظن في خلافه فلا يحتاج هناك الى ان وانما يحتاج اليها اذا كان
 للسامع ظن في الخلاف ولذلك تراها تزداد حسناً اذا كان الخبر بامر بعيد
 مثله كقول أبي نواس

عليك باليأس من الناس * ان غني نفسك في اليأس

فانما حسن موقعها لان الغالب ان الناس لا يحملون أنفسهم على اليأس
 ومن لطيف مواقعها أن يدعي علي المخاطب ظن لم يظنه ولكن يراه

أن يقال حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك كقوله
 جاء شقيق عارضا رحمه * ان بني عمك فيهم رماح
 أى مجيئه هكذا مدلا بنفسه وشجاعته دليل على اعتقاده أنه لا يقوم له أحد
 حتى ظن أنه ليس مع أحد منا رماح يدفعه به فتبت أنه جواب سائل يظن
 في المسئول عنه أنه على خلاف ما يذكره الحبيب
 وأما جعلها مجموعة مع اللام جوابا للمنكر في قواك ان زيدا لقائم
 بجيد لانه اذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة الى التأكيد أشد . وكما
 يحتمل أن يكون الانكار مع السامع يحتمل أيضا أن يكون من الحاضرين
 واعلم انها قد تجى اذا ظن المتكلم في الذي وجد أنه لا يوجد مثل
 قولك لشيء الذي يراه المخاطب ويسمعه ان كان من الامر ما تري وانه كان
 مني احسان فقابلني بالسوء فكانك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت وتبين
 الخطأ في الذي توهمت وعليه قوله تعالى حكاية عن صريم (قالت رب ان
 وضعتها أثني والله أعلم بما وضعت) وكذلك قوله حكاية عن نوح صلى الله
 عليه وسلم (قال رب ان قومي كذبون)



﴿ الفصل الثالث في مواضع استعمال انما ﴾

اعلم ان موضوع انما على أن يجيء الخبر في أمر لا يدفع المخاطب صحته
 أو ما ينزل هذه المنزلة * مثال الاول قوله تعالى (انما يستجيب الذين
 يسمعون) وقوله (انما تنذر من اتبع الذكر) وقوله (انما أنت منذر من
 يخشاها) كل ذلك تذكير بأمر معلوم لان كل واحد يعلم انه لا يستجيب
 الا من يعلم ويسمع ما يقال له وكذلك الانذار انما يؤثر منع من يؤمن بالله .

ومثال الثاني قول الشاعر

انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء
ادعى في كون المدح بهذه الصفة انه امر معلوم للكل على عادتهم اذا
مدحوا أن يدعوا أنهم مذكروا المدح الا بما لا ينكره أحد . ومنه قوله
تعالى حكاية عن اليهود (واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن
مصلحون) المعنى أنهم يدعون أن كونهم مصلحين أمر ظاهر معلوم ولذلك
أكد الامر في تكذيبهم والرد عليهم فجمع بين ألا التي للتنبيه وان التي هي
للتأكيد فقال (ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)

﴿ الفصل الرابع في الخبر بالنفي والاثبات ﴾

وهو نحو قولهم ما هو الا كذاب وان هو الا كذاب انما يستعمل في
الامر الذي ينكره المخاطب أو ما ينزل هذه المنزلة واذا كان كذلك فلا يصح
استعمال هذه العبارة في الامر الظاهر فلا تقول للرجل الذي ترققه على أخيه
وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ما هو الا أخوك * فأنحو انما مصعب
شهاب فيصلح ما مصعب الا شهاب لان ذلك ليس أمرا بينا في نفسه بل
بحسب دعوى الشاعر فجاز استعمال ذلك فيه ولكنه يخرج المدح حيثئذ عن
أن يكون على حد المبالغة من حيث لا تكون قد ادعيت فيه كونه معلوماً
بيننا * واذا عرفت ذلك فنقول

مثال الأول اذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت ما هو الا زيد
نقله الا وصاحبك يتوهم انه غير زيد ويحجّ في انكار انه زيد * ومثال الثاني
قوله عز وجل (ان أتم الأبشر مثلنا) فالبشرية معلومة لكن جاء الكلام

بان والا دون انما لان الكفار جعلوا الرسل كأئمتهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم ولما كان كذلك أخرج اللفظ مخرجه عند ما يراد اثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعى خلافه ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله (قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشر مثلكم) بان والا لأن حكمهم من ادعي عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يبيد كلام الخصم على وجهه ويحكيه كما هو فاذا قلت للرجل من شأنك كيت وكيت فيقول نعم من شأنك كيت وكيت ولكن لا يلزم من أجل ذلك ما ظننت انه يلزم مني فالرسل كأئمتهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم فكما قلتم ولسنا ننكر ذلك ولا نجهله ولكن ذلك لا يمنعنا أن يكون الله قد من علينا واكرمنا بالرسالة

وأما قوله سبحانه (قل انما أنا بشر مثلكم) فجاء بانما لانه ابتداء كلام قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يباهه اليهم ويقولهم مهمهم ولما لم يكن جوابا لكلام سابق كما في الآية الاولى لا جرم جاء بانما * وكذلك قوله (ما أنت بمسمع من في القبور ان أنت الا نذير) انما جاء بالنفي والاثبات لانه لما قال وما أنت بمسمع من في القبور كان المعنى فيه أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم انك لا تستطيع أن تحول قلوبهم مما هي من الالباء ولا تملك أن توقع الايمان في نفوسهم مع اصرارهم على كفرهم * والاليق بهذا الخطاب أن يجعل المخاطب به بمنزلة من ظن انه يملك ذلك ولا يعلم انه ليس في وسعه الا الانذار والتحذير فاخرج اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من يشاك فقل ان أنت الا نذير * ومثله قوله سبحانه (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مبيسني

السوء إن أنا إلا نذير



﴿ الفصل الخامس في فائدة انما وذكر العبارات التي تقرب ﴾

« فائدتها منها ووجه الفرق بينهما »

(فائدة) هذا الحرف تخصيص الحكم بالذكر « ويستعمل في هذا التخصيص عبارات ثلاث (الاولى) جاءني زيد لا عمرو (الثانية) انما جاءني زيد (الثالثة) ما جاءني الا زيد ومعانيها متقاربة

والفرق بين العبارتين الاوليين ان قولك انما جاءني زيد يعقل عنه ايجاب الفعل ونفيه عن غيره دفعة واحدة وليس الامر كذلك في جاءني زيد لا عمرو انما تقوله اذا لم يكن شبهة في انه جاء جاء وانه ليس هناك جائيان وانما الشبهة في ان ذلك الجائي الواحد زيد أو عمرو فتقول جاءني زيد لا عمرو أي ذلك الواحد الذي عرفت انه جاءني فهو زيد لا عمرو فدلالته الاولى ليست على نفي الشريك بل على اثبات التخصيص وأما نفي الشريك فيعلم منه على طريق اللزوم وهذا بعينه هو المفهوم من قولك انما جاءني زيد لانه اذا عرف أنه جاءك انسان واحد فقط ثم ظن أن ذلك الجائي عمرو فتقول انما جاءني زيد ويكون قرضك تخصيص ذلك المجيء بزيد وليس الغرض مطلق نفي الشريك

وأما اذا قلت ما جاءني الا زيد فاعلم انها باصل الوضع تفيد نفي الشريك ولكنها قد تقام مقام انما في افادة التخصيص مثل قولك لارجل الذي يرتجى انك قلت قولاً ثم قلت بخلافه مناقلت الآن الا ما قلته قبل وعليه قوله تعالى (ما قلنت لهم الا ما أمرتني به) ليس المعنى اني لم أزد علي

مأمرتي به شيئاً ولكن المعنى لم أدع مأمرتي به أن أقوله لهم * والذي يدل على أنها موضوعة في الاصل لنفي التشريك أنه لا يصح أن يقال ما زيد الا قائم لا قاعد . ويصح أن يقال إنما زيد قائم لا قاعد . وليس السبب فيه الا أن قولك ما زيد الا قائم يفيد أنك نفيت عنه كل صفة تنافي القيام فيندرج فيه نفي القعود فاذا قلت بعده لا قاعد كان تكراراً وهو غير جائز لان لا العاطفة موضوعة لان ينفي بها ما أوجب للاول لا لأن يباد نفي مانفي أولاً وأما صيغة إنما فهي بأصل وضعها تدل على تخصيص الحكم بالمدكور وأما نفي الشركة فليس ذلك نفس مفهومها بل لازماً من لوازمها * وليس حال ما يدل عليه النفي بوضعه كحال ما يدل عليه بطريق الزوم فان قولنا زيد هو الجائي يفيدنا ان هذا المجيء لم يكن من غيره ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بلا العاطفة حتي تقول زيد هو الجائي لا عمر وثبت أن قولنا ما جاءني الا زيد دلالة على نفي التشريك أقوى من دلالة على اثبات التخصيص وان قولك إنما جاءني زيد دلالة على اثبات الاختصاص أقوى من دلالة على نفي التشريك

واعلم ان حكم غير حكم الا فاذا قلت ما جاءني غير زيد احتمل ان يكون المراد نفي أن يكون قد جاء معه انسان آخر وان يكون المراد تخصيص الحكم بالمدكور

﴿ الفصل السادس في حكم الجملة المشتبهة على المنصوب ﴾

(اذا دخلت فيها صيغتنا ما والا)

اذا دخلت صيغتنا ما والا على الجملة المشتبهة على المنصوب كان المقصود

بالذكر حكم ما اتصل بالا متأخرا عنه * ثم الا اما ان يكون متقدما على المرفوع والمنصوب مما أو على احدهما . فان كان متقدما على أحدهما فالمرفوع كقولك ماضرب عمرا الا زيد فيكون المرفوع هو المقصود بالذكر . أو على المنصوب كقولك ماضرب زيد الا عمرا فيكون المنصوب هو المقصود بالذكر وذلك لان الفاعل والمفعول لا بد وان يكون ذكر أحدهما أهم من ذكر الآخر ولا بد وان يكون ذلك الأهم ما تعلق به الا اذا أخرت الفاعل والمفعول جميعاً عن الا فالاختصاص بالذكر لما يلي الا منها فاذا قلت ماضرب الا عمرو زيدا كان الاختصاص حينئذ للفاعل وكأنك قلت الضارب عمرو لا غير . واذا قلت ماضرب الا زيدا عمرو كان الاختصاص للمفعول وكان المعنى انك قلت المضروب زيد لا غيره

واعلم ان تقديم الا على المرفوع والمنصوب نادر والسبب فيه انك اذا قلت ماضرب زيدا الا عمرو كان غرضك بيان اختصاص عمرو بضرب زيد لا بالضرب على الاطلاق وذلك يقتضى ان يتعدى الفعل الى المفعول قبل ذكر الفاعل لأن السامع لا يعلم ان مرادك تخصيص الفاعل بالفعل المعدى الي ذلك المفعول الا اذا صرح بذلك التعمدي فاذا ذكرته غير معدى فقلت ما ضرب الا عمرو كان المعنى يقع في نفس السامع انك أردت أن تخصه بالضرب المطلق وانه ليس هنا مضروب الا وضاربه عمرو

(الفصل السابع في ان حكم المفعولين ما ذكرناه)

تقول لم اكس الا زيدا جبة فيكون المعنى انه خص زيدا من بين الناس بكسوة الجبة . وان قلت لم اكس الا جبة زيدا كان المعنى انه خص الجبة من

صناف الكسوة وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جار
ومجرور كقول الحميري

لو خير المنبر فرسانه * ما اختار الا منكم فارسا
الاختصاص في منكم دون فارسا ولو قلت ما اختار الا فارسا منكم صار
الاختصاص في فارسا

﴿ الفصل الثامن في حكم المبتدأ والخبر أيضاً ﴾

تقول ما زيد الا قائم فيكون المراد تخصيص القيام من بين سائر
الاصناف المنافية للقيام التي يتوهم كون زيد عليها بدلا عن القيام مثل الجلوس
والاضطجاع والالتكأ . وتقول ما قائم الا زيد فيكون المراد تخصيص زيد
بالقيام دون من حضر ك من سائر الاشخاص

﴿ الفصل التاسع في تحقيق هذه الاحكام في انما ﴾

كما عرفت ان الاختصاص مع الاتقع في المتأخر سوا كان فاعلا أو
مفعولا فكذلك الاختصاص في انما يقع في المتأخر فاذا قلت انما ضرب زيدا
عمر وكان الاختصاص في الضارب واذا قلت انما ضرب عمرو زيدا كان
الاختصاص في المضروب . وعليه قوله تعالى (انما يخشى الله من عباده
العلماء) فانه لما كان الغرض بيان المرفوع وهو أن الخاشعين هم العلماء لا جرم
تأخر عن المنصوب ولو أخرج المنصوب لصار المقصود بيان الخشي منه وتغيير
المعنى وظاهر أن الاول أهم وعليه قول الفرزدق أيضا

انا الذائد الحامي الذمار وانما * يدافع عن احسابهم انا أو مثلي
لان غرضه ان يخص المدافع بانه هو لا غيره لا المدافع عنه . ولو قال انما

أدافع عن احسابهم توجه التخصيص الي المدافع عنه ويصير كما اذا قال وما
أدافع الا عن احسابهم والله أعلم

﴿ الفصل العاشر في أن حكم المبتدأ والخبر بعد انما كذلك ﴾

ان تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ لكان الاختصاص
له وان قدمته على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان له للمبتدأ تقول انما
هذا لك فيكون الاختصاص في لك بدلالة أنك تقول انما هو لك لا لنيرك
وتقول انما لك هذا فيكون الاختصاص في هذا بدلالة أنك تقول انما لك
هذا لا ذاك وعليه قول الله تعالى (فانما عليك البلاغ وعلينا الحساب)
وقوله (انما السبيل على الذين يستأذنونك) فان من الظاهر ان الاختصاص
في الآية الاولى للمبتدأ الذي هو البلاغ والحساب دون الخبر الذي هو عليك
وعلينا * وفي الآية الثانية في الخبر الذي هو على الذين يستأذنونك لا على المبتدأ
الذي هو السبيل

﴿ الفصل الحادي عشر في حكم آخر من أحكام انما ﴾

اذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصح الا من المذكور كالتذكير الذي يعلم
أنه لا يكون الا من أولى الالباب لم يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما
لا يختص بالمذكور ويصح من غيره فلا يحسن أن تقول انما يتذكر أولو
الالباب لا الجهال كما يحسن أن تقول انما يجيئني زيد لا عمرو ثم ان النفي فيما
يجي فيه النفي يتقدم تارة ويتأخر أخرى مثال التأخير ما تراه في قولك انما
يجي زيد لا عمرو وقوله تعالى (انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) ومثال التقديم

الثاني) وهو أن كون القرآن مشتملاً على الحكم والمتشابه يقتضى أن الناظر فيه والمتدبر له إذا ظفر بما ظاهره التشبيه وبما يدل على التوحيد أن ينظر في أدلة العقول ليميز بين الحكم والمتشابه « الثالث أنه عند النظر في ذلك ربما ذكر العلماء وتعرف منهم ما أشكل عليه وما دعا الي ذلك أولي مما يقتضى العدول عنهم لأن هذا كرهتهم تكشف عن الحق (الرابع) أن كونه كذلك أبداً عن طريقة التقليد الى طريقة النظر لانه اذا وجد القرآن مختلفاً لم يكن بأن يقد الحكم أولي من المتشابه فيخرج الي الرجوع الى الدلالة ولو كان الجميع محكما لكان أقرب الي الاشكال على ظاهره (الخامس) انه سبحانه علم ان الصلاح ان يزداد نظرهم وتأملهم ويتعبوا في معرفة الحق خواطرهم

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في الجواب عما قاله بعض الملحد من ان في القرآن تناقضاً)
اعلم ان الكلامين انما يتناقضان اذا تضمن أحدهما نفى ما أثبتته الآخر أو اثبات ما ينفيه وقد علمنا أنه ليس في كتاب الله تعالى ما هذه حاله فان ادعي مدح ما هذا حاله بينا فساد قوله ومتى قال في القرآن ما يقتضى ظاهره التناقض لكن يحتمل غيره قيل يجوز أن يكون المراد مالا يتناقض لان قوله تعالى (الله نور السموات والأرض) اذا احتل ان يكون المراد به المنور فكيف يحكم بكونه منقوضاً مثل نوره بل يجب ان يستدل بقوله مثل نوره على أن المراد بالأول هو المنور. ومتى قال القائل في قوله ليس كمثل شيء انه يتناقض لأن دخول الكاف عليه يقتضى اثبات المثل والنفي يقتضى ضده قلنا له الواحد منا اذا أراد أن يؤكّد المثل في الاثبات والنفي ادخل فيه الكاف فيقول ليس كمثل

مد مربوباً وترك عبادة ربه * وقوله تعالى (ان شئت لك) فيه خمس فوائد *
 (اولي) عل الامر بالاقبال على شأنه وترك الاحتفال بشأنه على سبيل
 استئناف الذي هو جنس حسن الموقع وقد كثرت في التنزيل مواقعه *
 ثانياً (ويتجه ان تجعلها جملة الاعتراض مرسله ارسال الحكمة لحاتمة
 اعتراض كقوله تعالى (ان خير من استأجرت القوي الامين) وعني بالشأن
 خاص بن وائل (الثالثة) انما ذكره بصفته لا باسمه ليتناول من كان في
 بل حاله في كيدته لدين الحق (الرابعة) صدر الجملة بحرف التوكيد وفيه انه
 يتوجه بقلبه الى الصدق . ولم يقصد به الافصاح عن الحق . ولم ينطق الا عن
 نكتان الذي هو قريب البغي والحسد . وعن البغضاء التي هي نتيجة الغيظ
 لحرد . ولذلك سمي بما ينيء عن المقت الاشد (الخامسة) جعل الخبر معرفة ليم
 تر العدو الشانيء حتي كأنه الجمهور . الذي يقال له الصنبور * ثم هذه السورة مع
 او مطلعها . وتمام مقطعها . واتصافها مما هو طراز الامر كله من عجيبتها
 بحجوة بالنسكت الجلائل . مكنتزة بالمحاسن غير القلائل فهي خالية من تصنع
 ن يتناول التسيكيت . وتعمل من يتعاطى التبيكيت



﴿ الفصل الثاني ﴾

في وجه الحكم في التشابهات ذكر القاضي في ذلك خمسة أوجه
 (الاول) ان التشابه اذا كان مقرونا بالحكم كان ادعى لسائر أهل المذاهب
 في النظر في القرآن لانهم متي ظنوا وجود ما ينصرون به أقاويلهم كان نظرهم
 به أقوى فيكون ذلك داعية للحق الي انشراح الصدور وللمبطل الي أن
 أمل كثير فيزول عن باطله وان كان جميعه محكما لم يكن يحصل هذا (الوجه

يوسوس لنفي في دفع ماله اليه وهو يقدر على الامتناع فان دفعه اليه فليس ذلك
لقوة كيد الفقير لكن لضعف رأي المسالك (ومنها) ما ادعاه من تناقض قول
تعالى (ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة ايام) وقوله (قبل
ان تكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجهلون له انداد ذلك رب
العالين وجعل فيها رواسي من فوقها) الى قوله فقضاهن سبع سموات في اربعين
وزعم ان ذلك اذا عد زاد على الستة لانه ذكر انه خلق الارض في يومين وقدر فيها
اقواتها في اربعة ايام وقضاهن سبع سموات في يومين وذلك يبلغ ثمانية ايام اجاب
الشيخ انه تعالى اراد بقوله قل انكم تكفرون بالذي خلق الارض في يومين
الى قوله وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام مع اليومين المتقدمين ولم يرد بذكر
الاربعة غير ما تقدم ذكره وهذا كما يقول النصيح سرت من البصرة الى
بغداد في اربعة ايام وجزت الى الكوفة في اربعة عشر يوما ولا يريد سوي
العشرة بل يريد مع العشرة ثم قال تعالى (فقضاهن سبع سموات في يومين)
واراد سوي الاربعة وهذا اذا حصل لم يكن مخالفا لقوله تعالى خلق السموات
والارض وما بينهما في ستة ايام قال ومنها قوله تعالى (الذي خلق لكم ما في
الارض جميعا ثم استوفى الي السماء فسواهن سبع سموات) وقوله (انتم اشم
الارض بعد ذلك دحاها) فزعم ان الآية الاولى تقتضي ان يكون خلق
الارض قبل خلق السموات وفي الثانية يوجب ان خلق السموات قبل خلق
الارض اجاب الشيخ انه تعالى اخبر ان الارض بعد ذلك دحاها وقد
خلقها من قبل فانما اراد بقوله دحاها انه بسطها فقد كان تعالى خد
مبسوطة قبل خلق السماء ثم بسطها بعد خلق السماء فهذا القدر كاف

زيد جواد ولا شجاع فيكون المبلغ من حذف الكاف وهو يبين أن الوجه الذي به طعنوا في القرآن مما يعظم شأنه * وقد ذكر ابن الراوندي آيات زعم أنها متناقضة والشيخ أجاب عنها فلنذكر بعض ذلك ليستدل به على جمل المعارض وركاكة عقله زعم أن قوله تعالى (وما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) مناقض لقوله (وجعلنا على قلوبهم اكنته أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا) وقوله (أولئك الذين طبع الله على قلوبهم)

فأجاب الشيخ بأن المراد بالعلم في الآية الاولي القرآن والادلة دون العلم في نفسه لانه تعالى أطلق العلم ولم يقيد به وقد تسمى الحجة علما والكتاب علما يقال علم أبي حنيفة وعلم الشافعي واذا احتمل ذلك زال التناقض

(ومنها) ان قوله تعالى (ومن يضل الله فماله من ولي من بعده) ينقض قوله تعالى (لذين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم) فاحدي الآيتين يقتضي ان لاولي للكفار والثانية تقتضي أن لهم وليا وأجاب الشيخ بان قوله فماله من ولي المراد به في الآخرة عند اضلال الله لهم بالمقوبة وأراد بقوله (فهو وليهم اليوم) في الدنيا وتقييمه بذكر اليوم يدل على ذلك وأيضا ان كان المراد في وقت واحد

عامة تناقض لان المراد فما لهم من ولي ينفع ويضر وكون الشيطان لهم مشتمل على مقتضى أن ينفع ويضر (ومنها) ما ادعاه من أن قوله (ان كيد الشيطان من ضيعة) ينقض قوله (استحوذ عليهم الشيطان فانساهم ذكر الله) وقوله (لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل) فزعم ان من يستحوذ عليه لا يعلو قلبه ويصده عن دينه كيف يكون ضعيفا . أجاب الشيخ أن مراد ان كون كيد الشيطان ضعيفا انه لا يقدر على أن يضر وانما يوسوس اليه يدعو فقط فان اتبع لحقت المضرة والافحالة على ما كانت فهو بمنزلة فتم

فيه أقوى فيكون ذلك داعية له نحو أبي السري

.....

يه على جهل المعترض وسخافة عقله وقلة تأمله

الفصل الرابع في بيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التكرار والتطويل
اعلم ان عادة الفصحاء جارية بأنهم يكررون القصة الواحدة في مواضع
أخرى مختلفة تتجدد في المواضع وذلك من الفضائل لا من المعائب وإنما يعاب
تكرار اذا كان في الموضع الواحد والله تعالى إنما أنزل القرآن على رسوله في
ثلاث وعشرين سنة حالاً بعد حال وقد علم من حاله أنه كان يضيق صدره لما
ناله من الكفار فكان تعالى يسليه بما ينزله عليه من أقاصيص من تقدم من الأنبياء
ويعيد ذكره بحسب ما يعاينه من الصلاح ولهذا قال سبحانه (وكلنا نقص عليك
من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) وأيضاً فلان ظهور الفصاحة ومزيتها في
قصة الواحدة اذا أعيدت أبغ منها في القصص المتغايرة فهذا هو الفائدة فيما
تكرر من كتاب الله من قصة موسى وفرعون وسائر الأنبياء وأما ما تكرر
في سورة الرحمن من قوله (فبأى آلاء ربكما تكذبان) فليس بتكرار لانه سبحانه
ذكر نعمة بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا القول وإنما عني بالتنبيه الجن والانس
ومعلوم ان الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة
أخري وان كان اللفظ واحداً
(فان قيل) فقد ذكر تعالى في سورة الرحمن ما ليس من النعم وعقبه
هذا القول لانه قال (هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون فيها
سليم آت) ثم قال (يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس فلا
تصرفان) وذلك يطمئن فيما قلتم فنقول له ان جهنم والعذاب اذا استمر
آلاء الله فان ذكره تعالى لهما ووصفه لهما على

عن المعاصي. والترغيب في الطاعات من الآلاء والنعم. فلما ما ذكره تعالى
اعادة قوله (ويل يومئذ للمكذبين) قال انه ذكر ذلك عند قصص مختلفة ف
يعد تكرارا لانه أراد بما ذكره أولا ويل يومئذ للمكذبين بهذا القصة ثم لما
اعاد قصة اخري ذكر مثله على هذا الحد ولما اختلفت الفائدة خرج عن ار
يكون تكرارها وما سورة الكافرين فليس فيها تكرار لأن المراد به لا أعبد
ما تعبدون اليوم والمراد بقوله ولا أنتم عابدون ما أعبد أنكم غير عابدين
لما أعبد اليوم وأراد بقوله ولا أنا عابد ما عبدتم أي غير عابد ما عبدتموه فيه
سلف لأنهم كانوا يعبدون في المستقبل من الحجارة والأوثان غير ما عبدوا
من قبل وعني بقوله ولا أنتم عابدون ما أعبد أنكم لا تعبدون ما أعبد بعد
اليوم وانما أنزل تعالى ذلك لأن قوما من الكفار قالوا لرسول الله صلى الله
عليه وسلم اعبد ما نعبد نحن اليوم سنة حتى نعبد ما نعبد أنت اليوم سنة وهكذا
في كل سنة حتى نشترك في العبادة على هذا السبيل فأُنزل الله هذه السورة
جوابا ولا يصح في الخطاب اذا قصدت هذا الوجه الا أن تورد هذا على الحد
وليس المعتبر بتكرار اللفظ لانا نعلم ان الحروف والكلمات متكررة في كل
الكلام وانما المعتبر بالأغراض والمقاصد فربما كان التشبيه في اللفظ غير مكرر
في المعنى وربما كان المتباين في اللفظ متكررا في المعنى فهذا آخر ما أردنا ايراد
في هذا الكتاب ولنختم الكتاب حامدين لله ومصليين على رسوله محمد
المصطفى وآله الطاهرين والحمد لله رب العالمين

نور
في
أر
تم
هذا الكتاب الجليل في ٢ شعبان المبارك سنة ١٣١٢ هجرية

إراد ان كور
(يدعو فقط فان
الي
فيه أقوى فيكون ذلك داعية نحو بي السر

ههنا مستعارة من معنى التسيب لمعنيين (أحدهما) جعل الانعام الكثير سبباً
 للقيام بشكر المنعم وعبادته (وثانيهما) جعله سبباً لترك المبالاة بقول العدو فان
 سبب نزول السورة ان العاص بن وائل قال ان محمد اضبور^(١) فشق ذلك
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله هذه السورة (الثانية) قصده
 باللامين التعريض بدين العاص واشباهه ممن كانت عبادته ونحوه لتفسير الله
 وتثبيت قدمي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصراط المستقيم. واخلاصه
 العبادة لوجهه الكريم (الثالثة) أشار بهاتين العبادتين الى نوعي العبادات
 أعنى بهما الاعمال البدنية التي الصلاة امامها. والمالية التي نحر البدن سنامها (الرابعة)
 التنبيه على ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الاختصاص بالصلاة حيث جعلت
 لعينيه قرّة وبخبر البدن التي كانت همته فيه قوية. روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه اهدى
 مائة بدنة فيها جل لأبي جهل في أنفه برة من ذهب (الخامسة) حذف اللام
 الاخرى لدلالته عليها بالاولي (السادسة) مراعاة حق التسجيع الذي هو من
 جملة صنعة البديع اذا ساقه فائله مساقاً مطبوعاً. ولم يكن متكافئاً ولا مصنوعاً.
 (السابعة) انه قال ربك وفيه حسنان. وروده على طريق الالتفات. التي هي أم
 من الامهات. وصرف الكلام عن لفظ المضمر الى لفظ المظهر وفيه اظهار
 لكبرياء شانه. وابانة لعزة سلطانه. ومنه أخذ الخلفاء قولهم يا أمير
 المؤمنين بكذا * وعن عمر رضي الله عنه انه حين خطب الازدية الي أهلها
 قال خطب اليكم سييد شباب قريش مروان بن الحكم وسييد أهل
 المشرق جرير بجيلة ويخطب اليكم أمير المؤمنين عن نفسه (الثامنة) علم بهذا
 ان من حق العبادة أن يخص العباد بها ربهم ومالكهم وعرض بخطاء من

(١) الصنوبر وسف يثبت في ساق النخلة لا يثمر شيئاً اهـ

ة وأراد بالكوثر أولاده إلى يوم القيامة من أمته * جاء في قراءة عبد الله
أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهو أبوهم وأزواجه أمهاتهم وأيضاً ما أعطاه
في الدارين من مزايا الأثرة والتقديم والثواب لم يعرف كنهه إلا الله. ومن
الكوثر ما اختصه به من النهر الذي طينه المسك ورضاضه التوم. وعلى
أنه من أواني الذهب والفضة ما لا تعدد النجوم (الثانية) أنه بني الفعل على
مدإ فدل على الخصوصية وتحقيقه ما يثنى في باب التقديم والتأخير أن تقديم
ث عنه أكد لا ثبات الخبر (الثالثة) أنه جمع ضمير المتكلم وهو يشعر
لم الربوبية (الرابعة) أنه صدر الجملة بحرف التوكيد الجارى مجرى القسم
خامسة) أنه أورد الفعل بلفظ المضي دلالة على أن الكوثر لم يتناول عطاء
جلة دون عطاء الآجلة دلالة على أن المتوقع من سيب الكريم في حكم
ائع (السادسة) جاء بالكوثر محذوف الموصوف لأن المثبت ليس فيه
في المحذوف من فرط الإبهام والشياع. والتناول على طريق الاتساع.
السابعة) اختار الصفة المؤذنة بالكثرة ثم جاء بها مصروفة عن صيغتها
الثامنة) أتى بهذه الصيغة مصدرة باللام المعرفة لتكون لما يوصف بها
املة. وفي إعطاء معنى الكثرة كاملة. ولما لم تكن للمعهود وجب أن تكون
حقيقة وليس بعض أفرادها أولى من بعض فتكون كاملة وقد دخل فيه
لجواب عن كونه غير معقب ابناً لأن بقاء الابن بعده لا يخلو عن أسرير. أما
ن يجمل نبيا وذلك محال لكونه خاتم الأنبياء. أولاً يجمل نبيا وذلك يومهم
ه خالف سوء فصيحين عن تلك الوصمة بما أعطي من الخير الكثير وهو حصول
فرض المتعلق بهم مع انتفاء الوصمة اللازمة لو كانوا ولم يكونوا أنبياء * وقوله
ز وجل « فصل لربك وانحر » فيه ثمان فوائد (الاولي) فاء التبعييب

معني نفى التذكّر ممن ليس منهم ومحال ان يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه فالتعريض بمثل أعني بان يقول يتذكر أولو الاباب باسقاط انما لو وقع انما يقع بمدح انسان بالتيقظ وبانه فعل ما فعل وتنبه لما تنبه لعقله وحسن تمييزه كما يقال كذلك يفعل العاقل وهكذا يفعل الكريم

﴿ الفصل الثالث عشر في قوله تعالى لم يكدرها ﴾

ذكر المفسرون في معناه انه لم يرها ولم يكدرها وتحقيقه ان الذي يقتضيه اللفظ اذا قيل لم يكدر يفعل وما كاد يفعل هو انه لم توجد مقارنة الفعل لأن كاد لقرب الفعل من الوقوع فنفيه نفى لهذا القرب ومن المعلوم أن نفى القرب من الوقوع لا يدل على الوقوع وقوله تعالى (ما كادوا يفعلون) لا يدل على وقوع الفعل لولا ما سبق ذكره من قوله (فذبحوها) فلي هذا متى لم يكن في الكلام ما يدل على الوقوع كان الذي يفيد الظاهر نفى الوقوع ونفى القرب منه وقول ذي الرمة

اذا غير الحجر المحيين لم يكدر * رسيس الهوى من حب مية يبرح
معناه ان براح محبتها لم يقارب الكون فضلا عن أن يكون

﴿ الباب السادس في أربعة فصول متفرقة خاتمة الكتاب ﴾

﴿ الفصل الاول في وجه الامجاز في سورة الكوثر ﴾

لجار الله العلامة في ذلك رسالة وأنا أذكر حاصل ما فيها في هذا الموضع قوله تعالى « انا أعطيناك الكوثر » فيه ثمان فوائد (الفائدة الاولى) انه يدل على عطية كثيرة مستندة الى معط كبير ومتى كان ذلك كانت النعمة

ما جاءني عمرو وهذا مما أنت تعلم به مكان الفائدة فيها
 وورد أنك لو لم تدخلها وقلت ما جاءني زيد وجاءني عمرو لكان
 الكلام مع من كان بينهما جاءك جميعا وإذا أدخلتها كان الكلام مع من
 كان بينهما وكان أنه كان زيدا لا عمرا ويبطل به ظن من ظن أنه
 من قولك ما جاءني أن فائدة أكثر من أن بطل عملها لأنك لو قلت ما جاءني
 ومن مرابا في لم يسقط منه أنك أردت أن الجائي عمرو لا زيد بل
 من قولك ما جاءني المستغني عنه

في الفصل الثاني عشر في حسن موقعها

تلك إذا تأملت وجدها أقوى ما يكون إذا كانت لا يراد بالكلام
 في بعضها نفس منناه ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه نحو أنا نعلم
 ليس الغرض من قوله (إنما يتذكر أولوا الألباب) أن يعلم السامعون
 من مناه ولكن أن يذم الكفار ويشال لهم أنهم من فرط العناد
 يتكلمون من ليس بذي عقل وكذلك قوله تعالى (إنما أنت منذر من
 ينذرون) (إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب) والتقدير أن من لم تكن له
 هذه السامية فهو كأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل فالإنذار معه كالأنداز
 السبب أن هذا التعريض الذي ذكرت لا يحصل من دون أنما فلو قلت
 يتذكر أولوا الألباب لم يحصل هذا الغرض والسبب فيه أن هذا التعريض
 ما وقع لأن من شأن أنما أن يضمن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات
 بالتصريح بامتناع التذكّر ممن لا يعقل وإذا أسقط من الكلام قليل يتذكر
 ولو الألباب كان مجرد وصف لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ولم يكن فيه

۱۱۰
۲۰

DUE DATE

~~SECRET~~
194510

[illegible]

٢٠٥

٤٨٧٧

٢٩٤٥١٥

لواء البحار في دار البحار

DATE

NO.

DATE

NO.

١٢-٢٠١٤

٢٠٥

٢٠

٤٨٧٧

٢٩٤٥١٥

لواء البحار في دار البحار